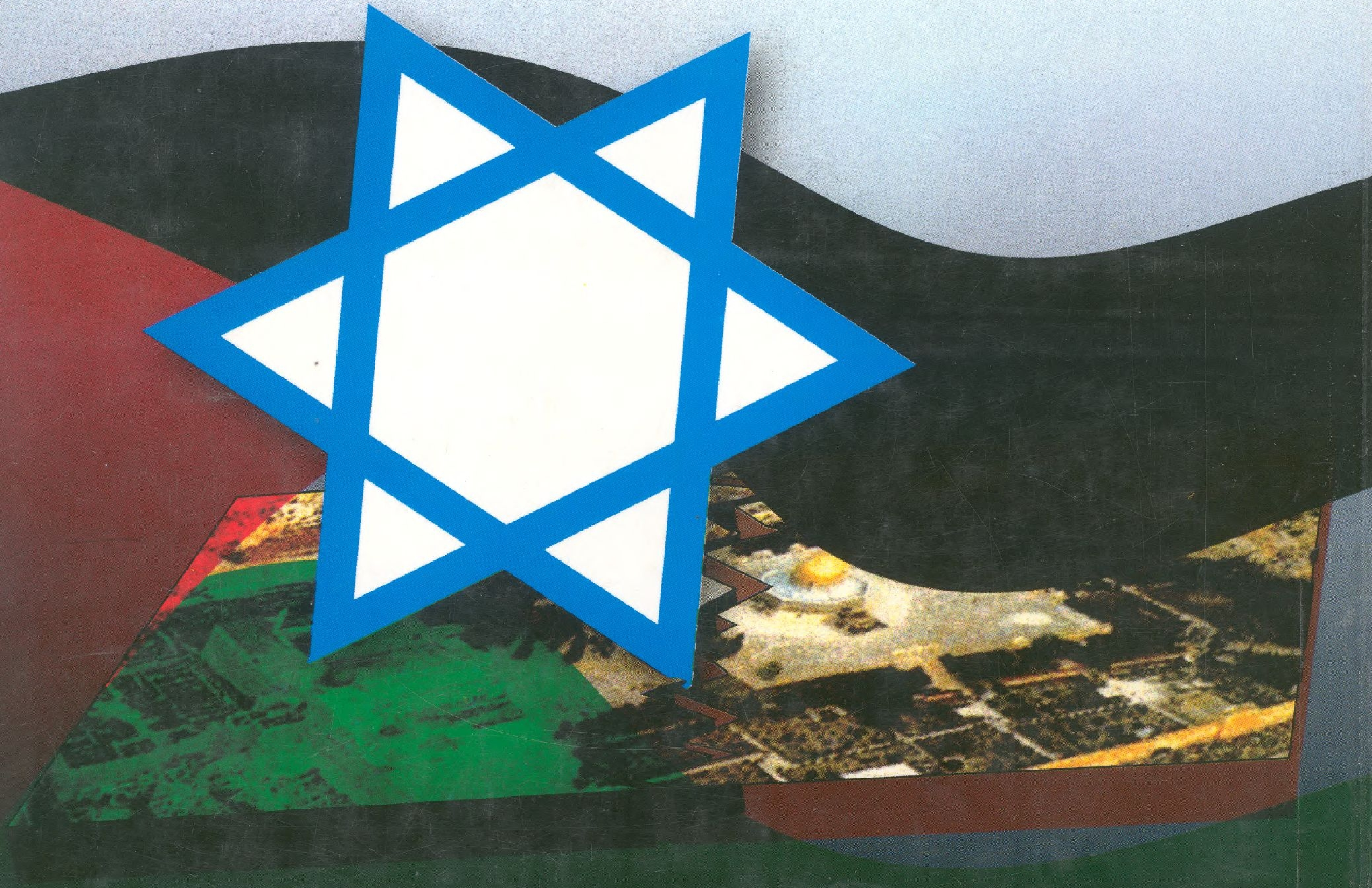
سلام فاضل المسعودي

السياسة الصهيونية

في تهويد الأراضي الفلسطينية



دار أسامة
للنشر والتوزيع

السياسة الصهيونية

في تهويد الأراضي الفلسطينية

دار أسامة للنشر والتوزيع
الأردن - عمان - تلفاكس : 4647447 ص.ب : 141781
الإدارة : 5658254-5658253

السياسة الصهيونية في تهويد الأراضي الفلسطينية

تأليف
سلام المسعودي

دار أسامة للنشر والتوزيع
الأردن - عمان

الناشر

دار أسامة للنشر و التوزيع

الأردن – عمان

هاتف: ٥٦٥٨٣٥٣ – فاكس: ٥٦٥٨٣٥٤ – تلفاكس: ٤٦٤٧٤٤٧

ص. ب: ١٤١٧٨١

الطبعة الأولى

٢٠٠٣م

- رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(١٥٠١ / ٧ / ٢٠٠٣)

٣٢٠,٥٤

المسعودي، سلام فاضل

السياسة الصهيونية في تهويد الأراضي الفلسطينية /

سلام فاضل المسعودي.–

عمان : دار أسامة للنشر ، ٢٠٠٣

(   ) ص .

ر.إ :١٥٠١/٧/٢٠٠٣.

الواصفات :/الصهيونية//المناطق العربية المحتلة//وعد بلفور ١٩١٧//

التهويد//إسرائيل/

تم إعداد بيانات الفهرسة و التصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

المقــدمــة

يعد تاريخ فلسطين ذا أهمية متميزة في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ليس لأن فلسطين تمثل حلقة الوصل بين المشرق والمغرب فحسب، بل لأن مصير العرب أصبح مرتبطاً إلى حدٍ بعيد بالتحدي الكبير الذي حملته الحركة الصهيونية العالمية معها من خلال حركة الهجرة والاستيطان اليهوديين منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى اليوم.

إن الإشكالية الأساس في تناول تاريخ فلسطين بعد مرور هذه الحقبة الطويلة تكمن في أن كثرة ما كُتب بشأنها من دراسات وكتابات سواء في الغرب أم في الشرق قد يجعلنا نتردد في مسألة الإقدام في الخوض بمثل هذه الموضوعات، ولكن الذي يشجعنا على ذلك أن الموضوع ما زال به حاجة ماسة للبحث الأكاديمي وصولاً للحقيقة، مستشهدين بالقول "**لقد كُتب الكثير عن فلسطين، ومن المحتمل أن يُكتب في هذا الموضوع كثيراً في المستقبل، وستُعاد كتابة تاريخ فلسطين مرات عديدة قبل أن تعرف الحقيقة عن المأساة**"[1]. وفي ضوء ذلك فإن ما كُتب من دراسات وبحوث عن تاريخ فلسطين طوال السنوات الماضية لم يكن كافياً، إذ أن هناك جوانب ما زالت تبدو غير واضحة المعالم، ولا يمكن فهمها، إلا بعد التقصي والبحث في مضامينها المختلفة لكشف حقيقتها التاريخية.

وعلى هذا الأساس فإن أهمية هذا الموضوع تنبع من كونه موضوعاً تناول جوانب متعددة من قضية وضعت الأسس الأولى لقيام الكيان الاستيطاني على الأراضي الفلسطينية وإنشاء ما يعرف بـ"**دولة إسرائيل**" فيما بعد. تلك القضية التي أظهرت مشكلة ما تزال قائمة حتى الوقت الحاضر، ألا وهي مسألة التهويد، ولذلك فإن دراستنا هذه تتبعت الأبعاد التاريخية لهذه المشكلة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وانصبت في جوانب نعتقد أن دراستنا التاريخية ما زالت قاصرة عن تناولها

---

[1] ذكر ذلك المرحوم الأستاذ الدكتور فاضل حسين في ترجمته العربية عام ١٩٥٦ للمذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين عام ١٩٤٧، وسترد بشيء من التفصيل في الفصل الثالث.

وغير مكترثة بها، بحجة أن موضوع القضية الفلسطينية تناوله العديد من الدراسات، متجاهلين مسألة في غاية الأهمية، وهي أن أساس القضية لم يكن في حقيقة الأمر مقتصراً على الجانب السياسي فحسب، بل هو ذو أبعاد وأهداف استراتيجية اقتصادياً واجتماعياً ودينياً وثقافياً، فضلاً عن أن الكثير من هذه الدراسات في حقيقة الأمر لم تكن أكاديمية، بل كُتبت لأغراض إعلامية وسياسية.

ولذلك نعتقد أن فلسطين بحاجة ماسة إلى دراسات أكاديمية ذات منهج علمي وموضوعي تكشف عن حقائق جديدة لم تتوثق حتى الآن.

نسأل الله أن نكون قد وفقنا في طريقة طرح هذه المشكلة وأبعادها وأسبابها والله من وراء القصد .

المؤلف

الفصل الأول

بداية سياسة التهويد في فلسطين حتى عام ١٩١٧

التهويد وبدايات الهجرة اليهودية إلى فلسطين

يمثل التهويد(Judaization) أحد أشكال الاستعمار الاستيطاني (Colonization) الذي يمثل شكلاً من أشكال الاستعمار بصورة عامة، ويعني الاستعمار الاستيطاني: نزوح السكان من المناطق أو البلدان التي يقطنون فيها إلى أراضي مناطق أو بلدان أخرى يقيمون عليها مستوطناتهم ويقومون باستغلالها[1]. وقد يلجأ المستوطنون المستعمرون إلى اتباع سياسة استيطانية استعمارية القصد منها إنجاح عملية الاستعمار من خلال اتباع الوسائل والأساليب التي من شأنها أن تساعدهم في تحقيق هدفهم بإقامة الكيان الاستيطاني الاستعماري المستقل أو الخاص بهم.

وتأتي في مقدمة تلك الأساليب عملية التهجير السكاني الهادفة إلى محو شخصية الشعب الأصلي المستهدف بالاستيطان من خلال غلبة العنصر المهاجر عددياً، ومن ثم صبغ المنطقة بشخصيته وثقافته وتقاليده، بصرف النظر عما إذا كانت دوافع تلك الهجرة طبيعية سلمية، كأن تكون ناتجة عن كوارث طبيعية أو مجاعات أو عدم استقرار سياسي أو فقر يعاني منه المهاجرون، مما يؤدي إلى هجرة مدفوعة لها متطلباتها ودوافعها وأساليبها الخاصة بها، فهي غالباً ما تكون ذات أهداف اقتصادية وسياسية تخطط لها وتقف وراءها تنظيمات وقوى سياسية تتبناها وتعمل من أجلها، وتأخذ بيدها، وتواكب مسيرتها من الفكرة حتى الوصول إلى الموطن الجديد، وبناء المستوطنات، ومن ثم إثبات الوجود وإقامة الكيان الاستيطاني.

ولما كان المهاجرون يمثلون القاعدة البشرية للاستيطان، فإن الأرض هي القاعدة المادية له، لذا فإن الاستيلاء على الأرض يعدّ من أساليب الاستيطان المهمة الأخرى، ذلك لما يربط المهاجرين بالأرض من علاقات وطيدة تتمثل في توسيع رقعة الأرض التي يتم الاستيلاء عليها بمقدار ما يصلها من مهاجرين. كما أن الاستيلاء على

---

(1) هاشم صالح التكريتي، الاستعمار، أشكاله، تطوراته أساليبه،الطبعة الأولى،بغداد، ١٩٨٩ص١١-١٢

مساحات واسعة من الأراضي يكون حافزاً مهماً لتشجيع المهاجرين للقدوم إلى الأرض واستيطانها، ومن ثم إزاحة سكانها الأصليين عنها[١].

وهناك نوع آخر من أساليب السياسة الاستيطانية يتمثل بالشعور السائد لدى المستوطنين الدخلاء بالنقاء والتفوق العرقيين، والمنبثق من شعورهم بقدرتهم على استغلال السكان الأصليين، مما يجعلهم يمارسون شتى ضروب التمييز العنصري إزاءهم[٢]. فضلاً عن شعورهم بأنهم يحملون رسالة حضارية لتطوير وبناء المناطق التي استوطنوها محاولين بذلك إضفاء الصفة الشرعية للغزو والسيطرة[٣].

ومن أساليب السياسة الاستيطانية أيضاً، أن يلجأ المستوطنون المستعمرون إلى القضاء على اللغة والثقافة القومية لسكان البلاد الأصليين وقطع صلتهم بتراثهم وتاريخهم، وكذلك الهيمنة على اقتصاديات البلاد، واستغلال خيرات البلد المستوطن لصالح المستوطنين الجدد[٤].

إن جميع أساليب وسياسات الاستعمار الاستيطاني مهما تنوعت واختلفت أنماطها ترمي في النهاية إلى تحقيق هدف مشترك واحد، ومن ثم تغيير التركيبة السكانية للمنطقة المستهدفة بالاستيطان، بحيث يسود طابع المستوطنين على حساب السكان الأصليين.

---

[١] جورج جبور، "الاستعمار الصهيوني في فلسطين، في إطار نماذج الاستعمار الاستيطاني دراسة مقارنة"، وفي : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ١٨٨٢-١٩٤٨، (إشراف) السيد ياسين وعلي الدين هلال، القاهرة، ١٩٧٥، ص٢١.

[٢] المصدر نفسه ، ص ٢٥ .

[٣] عبد الملك خلف التميمي ، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي ، المغرب العربي ، فلسطين ، الخليج العربي ، دراسة تاريخية مقارنة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (٧١) ، الكويت ١٩٨٣ ، ص ١٧٥ .

[٤] المصدر نفسه ، ص ١٨١ .

لقد كان الاستعمار الصهيوني لفلسطين استعماراً استيطانياً بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان، لأن الصهيونية لجأت إلى تهويد فلسطين من أجل إقامة الكيان الاستيطاني الصهيوني على أراضيها. وبناءً على ذلك مكننا القول بأن التهويد يعني:

السياسة الاستيطانية الصهيونية الهادفة إلى تحقيق استعمار فلسطين، وإقامة الكيان الاستيطاني الصهيوني على أراضيها، من خلال إغراق البلاد بالمهاجرين اليهود، واستخدام الوسائل المشروعة وغير المشروعة لنقل ملكية الأراضي من أيدي أصحابها الشرعيين (العرب الفلسطينيين) إلى أيدي المستوطنين الجدد (اليهود الدخلاء)، والسيطرة على مقدرات البلاد السياسية والاقتصادية، والقضاء على اللغة والثقافة العربية للسكان الأصليين، ومحو تاريخهم وصلتهم بتراثهم الحضاري.

بدأ الاستيطان اليهودي لفلسطين في مراحله المبكرة قبيل ظهور الهجرة اليهودية الأولى عام ١٨٨٢م، بدوافع دينية، وليس من أجل الحصول على فرص العمل أو ممارسة النشاط الاقتصادي[١]. إذ لم يكن معظم هؤلاء المستوطنين يمارسون أي نوع من أنواع الإنتاج الاقتصادي[٢]. حيث كانوا منهمكين في أداء الصلوات ودراسة التوراة والتلمود، وهم يعتمدون بشكل أساس على نظام الصدقات (الحالوكاه) (Ha loukah[٣])،

---

[١] صبري جريس، تاريخ الصهيونية ١٨٦٢-١٩٤٨، التسلل الصهيوني إلى فلسطين، الجزء الأول، بيروت، ١٩٧٧، ص٦٤.

[٢] Louis Finkelstein, The Jews in Their History, Culture and Religion, Vol.1, 3rd. ed., Philaelphia, 1960, P.584.

[٣] بدأ هذا النظام بإنشاء جمعية تحمل هذا الاسم في القرن الخامس عشر الميلادي، ثم تلتها جمعيات مشابهة توزع الهبات على اليهود الذين يجمع بينهم الانتماء إلى بلد واحد، وقد تحددت مهامها (أي الجمعيات) بإرسال مبعوثين يقومون بجولات في بلادهم الأصلية لجمع التبرعات، ووصلت أول بعثة منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٥٩، ثم تزايدت بعد ذلك الهبات التي يقدمها اليهود الأمريكيون.

ينظر: Raphael Patai, Israel Between East and West, Philadelphia, PP.13.14.

التي تأتيهم من اليهود في خارج فلسطين[1]. وقد تركز وجودهم في المدن الأربعة المقدسة في نظر اليهود وهي: القدس، وطبرية، وصفد، والخليل[2]. وكان أغلب هؤلاء اليهود الذين قدموا إلى فلسطين يسعون إلى الإقامة بجوار الأماكن المقدسة، وهم ينتمون إلى جنسيات وطوائف ولغات وثقافات مختلفة ومتمايزة الواحدة من الأخرى[3]، ومن أبرزهم اليهود الاشكنازيم[4] (Ashkenazim) واليهود السفارديم[5] (Sephardim)وقد حافظ هؤلاء على علاقاتهم وصلاتهم مع بلدانهم الأصلية، ولاسيما الأوروبية، لذلك بسطت الدول الأوروبية حمايتها على هؤلاء اليهود بعدهم رعايا أوروبيين من خلال قنصلياتها لدى الدولة العثمانية المسيطرة على بعض مناطق الشرق العربي وبضمنها فلسطين[6]. وقد تأثر هؤلاء اليهود الذين كانوا قد قدموا إلى فلسطين

---

(1) ESCO Foundation for Palestine, Palestine A Study of Jewish, Arab and British Policies, Vol. 1, New Haven. 1949, P.51. (Here after cited as ESCO Foundation for Palestine).

(2) Ebba Eban, My people The Story of The Jews, London, 1968, P.323.

الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الرابع، الطبعة الأولى، دمشق، د.ت، ص٦٦٢.

(3) فؤاد حسنين علي، المجتمع الإسرائيلي منذ التشريد حتى اليوم، القاهرة، ١٩٦٧، ص٤٧.

(4) نسبة إلى اشكناز الاسم القديم لألمانيا بالعبرية، والاشكنازيم نخبة من اليهود تمثل أرقى المستويات العلمية والحضارية بين اليهود في العالم، وتشكل نسبة يهودها (٨٠-٩٠%) من يهود العالم، وموطنهم الأصلي شرق أوروبا ووسطها، وينسب إليها معظم يهود العالم ولاسيما الأمريكيون منهم، ويتكلم يهودها اليديشية منذ القرن العاشر، والتي هي مزيج من العبرية والآرامية والرومانية، ينظر: افرايم ومناحيم تلمي، معجم المصطلحات الصهيونية، ترجمة أحمد بركات العجرمي، الطبعة الأولى، عمان ١٩٨٨، ص٢٢١؛ عبد السميع الهراوي، الصهيونية بين الدين والسياسة، القاهرة ١٩٧٧، ص٣١٣-٣١٤.

(5) نسبة إلى سفاردا التي تعني بالعبرية إسبانيا، والسفارديم تسمية تطلق على كافة اليهود الذين هربوا من إسبانيا والبرتغال، وهم ينتمون إلى قبيلة بنيامين، ولذلك هم يدعون لأنفسهم مركزاً دينياً مرموقاً، موطنهم الأصلي حوض البحر المتوسط، ولغتهم اللادينو التي هي خليط من الإسبانية (الاسبنيولية) وكلمات عبرية، يُنظر: افرايم ومناحيم تلمي، المصدر السابق ص٢٤١، عبد السميع الهراوي، المصدر السابق، ص٣١٤.

(6) محمد حافظ غانم، المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولي، القاهرة ١٩٦٥، ص٤٢.

بالطابع العربي، المتمثل بالملابس والأزياء وطريقة العيش، وشكل المنازل، وأثاثـــها، وعادات وتقاليد العرب، وظلت هذه المظاهر تسود حياة اليهود حتى مرحلـــة الـــنزوح اليهودي بفضل الهجرات الواسعة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر(١).

وعلى هذا الأساس فإن وجود اليهود في فلسطين كان بشـــكل رئيســـي وجـــوداً استيطانياً بدوافع دينية، وخيرية، وليس بدوافع استيطانية سياسية حيث لم تكن هناك فـــي تلك المرحلة سياسة تهويدية منظمة ترمي إلى إقامة كيان اســـتيطاني خـــاص بالأقليـــة اليهودية لكي يفرض هيمنته الاقتصادية والسياسية على السكان العرب الأصليين.

ولابد من الإشارة إلى أن عملية التهويد قد سبقتها محاولات منذ الثلاثينات مـــن القرن التاسع عشر، هدفها تحقيق الصهيونية الداعية إلى استيطان فلسطين، إلا أن هـــذه الأفكار لم تتبلور بشكل أكبر إلا عندما توافرت لها ظروف مناســـبة، حيـــث ظـــهرت دعوات لمفكرين يهود من مناطق أوروبا الشرقية في الثلث الأخير من القـــرن التاســـع عشر في ظل الأوضاع السيئة التي كان يعاني منها اليهود في تلك المنـــاطق(٢). ومـــن أبرز هؤلاء المفكرين اليهود الذين دعوا إلى استيطان فلسطين وترحيل اليـــهود إليـــها واستعمارها على أساس من الفكر الديني اليهودي في بداية الأمر الحاخام يهودا الكلعـــي (Yehuda Alkalai) (١٧٩٨-١٨٧٨)(٣)، والحـــاخام زفي هيرش كالشيـــر(Zivi HireshKelischer) (١٧٩٥-١٨٧٤)(٤)، ثم تبلور الفكر الديني اليهودي فـــي إطـــار الفكر السياسي الأوروبي من خلال بعض دعاة الفكر اليهودي الذين تـــأثروا بالحركـــة القـــومية في أوروبـــا، ومـــن أبرزهم اليهـــودي الألماني موزس هيـــس(Moses

---

(١) Raphael Patai, Op. Cit., P 64-65 .

(٢) صبري جريس، المصدر السابق، ص٧١.

(٣) أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتـــى نهايـــة الحـــرب العالمية الأولى، الكويت ١٩٨٤، ص٦٤.

(٤) Arthur Hertzberg, the Zionist Ides, A Historical Analysis and Reader, New York, 1954, PP. 112-114.

Hess (١٨١٢-١٨٧٥)[١]، وإلى جانب هؤلاء ظهر مفكرون أكثر تطرفـا في مسـألة (القومية اليهودية) وأبرزهـم بـيرتز سمولنسـكين (Peretz Smolenskin)(١٨٤٢-١٨٨٥)، وموشيه لايب ليلينبـلوم (Moshe Leib Lilenblum) (١٨٤٣-١٩١٠)[٢]، وكذلك اليهودي الروسي ليوبنسكر (Leo Pinsker) (١٨٢١-١٨٩١) الذي طالب بشدة بضرورة إقامة وطن قومي لليهود وليس بالضرورة أن تكـون فلسـطين هـي المكان المحدد له[٣] في كراس صغير كتبه تحت عنوان (التحرير الذاتي) صـدر عـام ١٨٨٢، الذي عد من أهم الكتابات الصهيونية الأولى التي مثلت الاتجاه السياسـي فـي الحركة الصهيـونيـة الـذي مثله ثيودور هرتزل[٤](Theodor Herzl) (١٨٦٠-١٩٠٤) فيما بعد[٥].

أما الاتجاه الروحي في إطار الحركة الصهيونية، والداعي إلى قيام عمل روحـي وثقافي لليهود في فلسطين فقد مثله أشر غيـنزبرغ (Asher Ginzberg) المعـروف بأحدها عام (١٨٥٦-١٩٢٧)، الذي دعا إلى ضرورة القيام بعمل ثقافي وروحـي فـي

---

(١) الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية، (إشراف) أنيس صايغ، ترجمة لطفي العابد وموسى عـنز، تعريب أسعد رزاق، مراجعة هلدا شعبان وإبراهيم العابد، القاهرة ١٩٧٠، ص٢٠.

(٢) إبراهيم ليون، المفهوم المادي للمسألة اليهودية، ترجمة عماد نويهض، بيروت ١٩٧٠، ص٢٦.

(٣) Moshe Menuhin, the Decadence of Judaism in our tim, Brirut 1969,P.28.

(٤) ثيودور هرتزل: الأب الروحي للحركة الصهيونية، مؤسس المنظمة الصهيونية الابتدائي والثـانوي فيها، ثم انتقل مع أسرته إلى النمسا، ودرس القانون في جامعة فيينـا (١٨٧٨-١٨٨٤)، وتخـرج منها بعد حصوله على شهادة الدكتوراه في الحقوق، ثم عمل في سلك المحاماة لمدة قصيرة، ثم ما لبث أن ترك مهنته، وعمل بالصحافة والأدب فعمل مراسلا لصحيفـة نيوفـراي بريـس Neuc Freie Presse النمساوية في باريس عام ١٨٩١م، وبقي هناك حتى عام ١٨٩٥م حين عاد إلـى فينا، حيث تولى رئاسة القسم الأدبي في الصحيفة نفسها، وبقي في منصبه هذا حتى وفاتـه عـام ١٩٠٤. ينظر: الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية، المصدر السابق، ص٩٧، صبري جريس، المصدر السابق، ص١٤٣.

(٥) نعمان كنفاني، الاستيطان الصهيوني في فلسطين قبيل مؤتمر بازل، آفاق عربية (مجلة)، العدد (٣)، بغداد ١٩٧٥، ص١٢.

فلسطين قبل البدء بعملية الاستيطان[1]، وإلى جانبه دعا المفكر اليهودي اليعــــازر بــن يهودا (Eliezer Ben Uehuda) (١٨٥٨-١٩٢٣)، إلى ضرورة الحفاظ على الوجــود اليهودي، من خلال إقامة مركز يهودي في أرض "إسرائيل والاستيطان فيها" كما دعــا إلى تأسيس جمعية لشراء الأراضي في فلسطين، من أجل الحفاظ على الوجود اليــهودي في المكان الذي وصفه بأنه "الوحيد المناسب لذلك"[2].

وتبنى مفكرون يهود آخرون "الاتجاه العلماني" في إقامة دولة يهودية على أساس سياسي، ممن وجهوا دعواتهم إلى استعمار فلسطين عن طريق الهجرة اليهودية، وشراء الأراضـــــي، ومـــــن أبــــرزهم اليهـــودي الروســـي ارون ديفـــــد غــوردون(Aaron Divad Gordon) (١٨٥٦-١٩٢٢)، والحاخـــام صموئيــل موهيلفير(Samuel Mohilver) (١٨٢٤-١٨٩٨)، والحاخام مردخــاي اليــا شـبيرغ (Mardkay Alyashberg)، والحاخام نفتــالي برليــن (Nevtali Berlin) (١٨١٦-١٨٩٣)، وقد دعمت أفكار وآراء هؤلاء الحاخامات الأسس الفكرية للنجـــاح اليــهودي المتدين الذي بدأ يتبلور بشكل واضح داخل الحركة الصهيونية في المراحل اللاحقة[3].

وهكذا يتبين أن الفكرة الصهيونية الداعية إلى هجـــرة اليــهود إلـــى فلســطين واستيطانهم فيها تبلورت من خلال اتجاهين رئيسين الاتجاه الأول: هو الفكري الدينـــي الذي مثله أصحاب الفكرة الدينية والروحية، والاتجاه الآخر: فقد مثله أصحاب الاتجـــاه الفكري العلماني في إطار الفكرة السياسية الدنيوية والتي أخذت تنمو وتتفــاعل بشــكل متزايد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع ازدياد النزعة القومية في أوروبـــا تجاه اليهود وتعرضهم لسياسة الاضطهاد العرقي، الأمر الذي دفع المفكرين اليهود إلـــى تبني فكرة سياسية تقضي بـــ(دعوة اليهود) إلى فلسطين أو مـــا تعــرف بـــ (أرض الميعاد)، وبذلك وضعوا الأسس الأولى لسياسة التهويد في فلسطين.

---

(1) Ben Halpern, The Idea of the Jewish State, London, 1961, PP. 25-26.

(2) أمين عبد الله محمود، المصدر السابق، ص١٢٩.

(3) صبري جريس، المصدر السابق، ص٩٨.

بدأت عملية الهجرة اليهودية إلى فلسطين تأخذ أبعادها الحقيقية منذ الثمانينات من القرن التاسع عشر، من أجل تحقيق الأغراض القومية والسياسية التي طالما دعا إليها المفكرون والسياسيون اليهود من أجل تحقيقها إلى حيز الواقع وتحقيق الحلم اليهودي بإقامة ما يعرف -فيما بعد- (بالوطن القومي اليهودي) وهكذا شهدت فلسطين خلال هذه المرحلة أوسع موجتين من موجات الاستيطان اليهودي في تاريخها الحديث، بدأت الأولى من عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٠٣، في حين كانت الثانية منذ عام ١٩٠٤ حتى عام ١٩١٤، وكان لهاتين الموجتين كلتيهما خصائصها ومميزاتها.

موجة الهجرة الأولى (١٨٨٢-١٩٠٣)

تميزت الهجرة اليهودية قبل العام ١٨٨١ بالعشوائية واللاتنظيم، وكانت الأغلبية الساحقة من كبار السن والمتدينين الذين قدموا إلى فلسطين لأغراض دينية خالصة بعيدة عن أهداف الاستيطان الصهيوني، فحلوا -كما أشرنا- في المدن الرئيسة المقدسة في نظر اليهود، وهي القدس، صفد، الخليل، وطبرية[1]. إلا أن الأمر اختلف تماما بعد عام ١٨٨١، إذ تميزت الهجرة اليهودية بكثرة أعدادها وزيادة تنظيمها، حيث أجمع المؤرخون على تسميتها بالهجرة اليهودية المنظمة، وقد تجمعت عوامل عدة في داخل فلسطين وخارجها ساعدت إلى حد كبير المهاجرين اليهود في التسلل إلى فلسطين وإقامة عدد من المستوطنات فيها، فقد كان للمذابح والاعتداءات التي شنت ضد اليهود في روسيا، خلال سنتي ١٨٨١-١٨٨٢، إثر اغتيال قيصر روسيا الكسندر الثاني (Alexander II)(١٨١٨-١٨٨١)، أبلغ الأثر على أوضاع اليهود في روسيا لاتهامهم بالاشتراك في عملية الاغتيال. الأمر الذي دفع بأعداد كبيرة منهم إلى الخروج من روسيا والتوجه إلى الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، وفلسطين[2].

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، المصدر السابق، ص٦٦٢؛ Ebba Enan, Op. Cit., P.323 P.

(٢) الياس سعد، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، سلسلة دراسات فلسطينية (٦٦)، بيروت ١٩٦٩، ص١٤

وسرعان ما امتدت حملة الاضطهادات هذه لتشمل اليهود في بعض دول أوروبا الشرقية ولاسيما رومانيا[١]، وكان من نتيجة ذلك أن تشكلت في مدينة أوديسا(Odessa)الروسية جمعية أخذت على عاتقها مهمة تنظيم المهاجرين، وتجميعهم على الحدود لتهجيرهم إلى فلسطين، عرفت بجمعية أحباء صهيون (lovers of Zion)"هو فيفي تسيون (Hoveve Zion) "، واشتهرت في روسيا باسم "أحباء فلسطين" ورفعت شعارها "إلى فلسطين"، وأنشأت لها فروعا في جميع المدن الروسية، وأسست جمعيات مماثلة لها حملت الاسم نفسه في دول أوروبا الشرقية والغربية[٢]، كما ظهرت في روسيا حركة أخذت تعمل من خلال جمعية أحباء صهيون على تهجير اليهود إلى فلسطين عرفت بالبيلو (Bilu[٣])، وهي اختصار للأحرف الأولى من جملة وردت في التوراة نصها (**بيت يعقوب تعالوا لنرحل**)[٤]، وأدى تزايد نشاط الحركة إلى افتتاح مكتبين جديدين لها في مدينتي أوديسا الروسية، واستنبول العاصمة العثمانية، ووجهت نداءها الشهير (**مانيفستو البيلو عام ١٨٨٢ The Manifesto of the Bilu 1882**) ابتدأته بالقول: (**إلى إخواننا وأخواتنا في المنفى، السلام عليكم، إذا لم أعن نفسي فمن يعني**) نادت فيه باستيطان فلسطين، وتكوين دولة يهودية فيها ضمن إطار الدولة العثمانية[١]. كما بادرت بإرسال مندوبين عنها إلى العاصمة العثمانية للتفاوض مع السلطات العثمانية بشأن الأراضي الفلسطينية، ولكنها أخفقت في ذلك، لذا وجهت أنظارها صوب بريطانيا من خلال قنصلها في القدس للحصول على موافقة السلطات العثمانية، على صفقة شراء الأراضي، غير أن الظروف السائدة آنذاك لم تكن تسمح بذلك بسبب توتر العلاقات البريطانية – العثمانية

---

(١) لمزيد من التفاصيل ينظر: صبري جريس، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٢) Chaim, Weizmann, Trial and Error, London, 1950, PP. 28-38.

(٣) Ebba Ebban, Op. Cit., P. 324.

(٤) افرايم ومناحيم تلمي، المصدر السابق، ص٦٤.

على إثر الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢[٢]، كما لم تنجح جهود الوساطة التي قام بها البريطانيان إدوارد كازاليت (Edward Cazalet) ولورنس أوليفانت (Laurence Oliphant) لدى الباب العالي لمنحهم البراءة الاستيطانية لأرض فلسطين[٣]، وعلى الرغم من الاخفاقات التي تعرضت لها مساعي البيلو لدى السلطات العثمانية، إلا أنها تمكنت في شهر تموز عام ١٨٨٢ من إيصال (١٤) شخصا هم المجموعة الأولى من المهاجرين الروس الذين قدموا إلى فلسطين[٤] ضمن موجة الهجرة الأولى المسماة بالعالية الأولى(First Aliyah[٥])، وتمكنوا من شراء قطعة أرض زراعية تبلغ مساحتها (٣٣٠٠) دونم[٦]، في منطقة عين حاقور المقدسة جنوب شرق يافا أقاموا عليها أول مستوطنة يهودية للمهاجرين الجدد أطلقوا عليها اسم ريشيون ليزيون (Rishon Lezion)أي **(الأول من صهيون)**[٧]. وبعد مرور شهر أقيمت المستوطنة الثانية على مساحة (٢٧٠٠) دونم من الأرض في قرية الجاعونة في الجليل الأعلى على يد جماعة ينتمون إلى أحباء صهيون قادمين من رومانيا سميت روش بينا (Rosh Pinna) أي رأس الزاوية. وبعد فترة قصيرة من تأسيس هذه المستوطنة، تمكنت مجموعة أخرى من المهاجرين القادمين من رومانيا من إقامة المستوطنة الثالثة في منطقة زمارين شمال فلسطين على مساحة من الأرض تقدر

---

(١) وزارة الدفاع الوطني ، الجيش اللبناني ، الأركان العامة الشعبة الخامسة . القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، سلسلة دراسات فلسطينية رقم(٤)،الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٥٩

(٢) أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، سلسلة كتب فلسطينية رقم (١٣)، بيروت، ١٩٦٨، ص٣٤.

(٣) نعمان كنفاني، المصدر السابق، ص١٣؛ Ben Halpern, Op. Cit., P. 27

(٤) Albert M. Hyamson, Palestine the Rebrith An Ancient People, New York, 1971, P. 105.

(٥) سميت العالية بمعنى صعود على كل موجة من موجات الهجرة اليهودية التي وفدت إلى فلسطين، ينظر: وليم فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، القاهرة، ١٩٧٤، ص٤٠.

(٦) الدونم يساوي ١٠٠٠م^2.

(٧) Albert M. Hyamson, Op. Cit., P. 105.

بـ(٦٠٠٠) دونم إلى الجنوب من حيفا أطلقوا عليها اسم زخرون يعقوب (Zichron Ya'aqo'v) أي ذكرى يعقوب[١]، وبحلول عام ١٨٨٣ أعيد بناء مستوطنة بتاح تكفا من قبل مجموعة من اليهود الروس، بعد أن هجرت بعد مدة من تأسيسها في عام ١٨٧٨ إثر انتشار مرض الملاريا الذي أصاب مستوطنيها[٢].

وتمكن يهود القدس الموجودون قبل عام ١٨٨١ من شراء مساحة من الأرض تقدر بـ(١٣٠) دونما تابعة لقرية اليهودية من السكان العرب. فضلا عن قيامهم بشراء مساحة أخرى من الأراضي بلغت (٢٦٠٠) دونم من السلطات العثمانية بعد أن عرضتها للبيع نتيجة لعجز فلاحيها عن تسديد الضرائب المفروضة عليها[٣].

ومع استمرار تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال عام ١٨٨٣ أقيمت مستوطنة يسود هامعله(Ysoud Hamala) (أساس الصعود)، على قطعة أرض بلغت مساحتها (٢٥٠٠) دونم بالقرب من بحيرة الحولة شمال فلسطين، على يد مجموعة من اليهود القادمين من بولندا[٤]. كما أقيمت في العام نفسه مستوطنة نس تسيونا(Nes Ziyyona)على مساحة (٢٠٠٠) دونم تقع إلى الجنوب من المستوطنة الأولى ريشون ليزون، أقامها أحد أعضاء جمعية أحباء صهيون في روسيا يدعى روبين لرار (Ruppin Lirar)بمبادلتها مع مالكها الألماني، مقابل حصوله على قطعة أرض يمتلكها روبين في روسيا[٥]. وفي العام ذاته أيضا أسس البارون إدموند دي

---

(١) Ibid., P. 106.

(٢) David Vital, the Origns of Zionism, London, 1975, P. 100

(٣) صبري جريس، المصدر السابق، ص١٠٥.

(٤) Israel Cohen, A Short History of Zionism, London, 1951, P. 28.

(٥) لفريم ومناحيم تلمي، المصدر السابق، ص٣١٤.

روتشلد [1] (Baron Edmond de Rothschild)(١٨٤٥-١٩٣٤) مستوطنة أكرون (Akron)، التي عرفت فيما بعد باسم مزكريت باتية[2] (Mazkeret Batya)، على قطعة أرض بالقرب من الرملة بلغت مساحتها (٤٠٩٠) دونم، وما أن حل العام ١٨٨٤ حتى ابتليت أراضي قرية قطرة بمستوطنة يهودية جديدة، أسسها أتباع جمعية أحباء صهيون، على مساحة (٣٠٠٠) دونم جنوب مدينة الرملة، عرفت باسم مستوطنة جديرة(Gedera)[3] ويذكر أن هذه المستوطنات شكلت المراكز الرئيسة للاستيطان الزراعي الصهيوني في المراحل اللاحقة[4].

إن النجاح الذي رافق جمعية أحباء صهيون في الحصول على الأراضي، وإقامة المستوطنات عليها، دفع أعضاءها إلى عقد مؤتمرهم الأول في مدينة كاتوفتز (Katovitz) الألمانية في تشرين الثاني عام ١٨٨٤ الذي رأسه ليوبنسكر وبحضور (٣٤) عضوا، وقد تمخض عن المؤتمر تشكيل اتحاد فيدرالي يمثل جميع الجمعيات اليهودية في أوروبا أطلق عليه اتحاد مونتفيوري، لتشجيع الزراعة بين اليهود، ودعم المستوطنات اليهودية في فلسطين بشكل خاص[5]. وكذلك اتخاذ الخطوات الضرورية

---

[1] ادموند دي روتشلد: أحد أبرز أثرياء اليهود المشهورين، ولد في باريس عام ١٨٤٥، وقع تحت تأثير معاناة اليهود في عام ١٨٨١، واهتم بقضية (أرض فلسطين)، مبديا اهتماما كبيرا بعملية الاستيطان اليهودي فيها، حيث بسط وصايته على المستوطنات الزراعية الأولى التي أقامها طلائع المهاجرين من "أحباء صهيون" والتي كانت تواجه ظروفا صعبة، وقدم المساعدات المالية للمستوطنات الحديثة التكوين، والتي كانت بها حاجة ماسة للأموال، وقام بشراء مساحات واسعة من الأراضي تقدر بآلاف الدونمات، أقام عليها العديد من المستوطنات حتى عرف عند اليهود "بالمتبرع السخي". توفي عام ١٩٣٤، ونقل رفاته ورفات زوجته (عده) في عام ١٩٥٤ إلى فلسطين، ودفنت في رمات هانديف قرب "زخرون يعقوب". لمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص٢٤٥. صبري جريس، المصدر السابق، ص ١١٧-١١٨.

[2] نعمان كنفاني، مصدر سابق، ص١٥.

[3] أمين عبد الله محمود، مصدر سابق، ص٢٧٣.

[4] Arthur Ruppin, the Agricultural Colonization of the Zionist Organization in Palestine, London, 1926, P. 3.

[5] Chaim Weizmann, Op. Cit., P. 38.

اللازمة لدعم عملية الاستيطان اليهودي في فلسطين[1]. ثم عقدت الجمعية مؤتمرها الثاني في عام ١٨٨٧ في مدينة دروسكينكي (Droskiniki) الروسية[2]. وتقرر فيه السعي للحصول على موافقة السلطات الروسية لتأسيس مؤسسة فلسطينية إدارية، والسماح بإنشاء دائرة في فلسطين لغرض بيع وشراء الأراضي[3]. وبانعقاد هذا المؤتمر صارت جمعية أحباء صهيون تعرف بـ(حركة أحباء صهيون) التي عقدت مؤتمرها الثالث في مدينة فيلنا (Vilan) المركز الفكري ليهود لتوانيا في عام ١٨٨٩م[4]. وفي هذا المؤتمر برزت المؤشرات الرئيسة للاتجاهات الصهيونية الثلاثة والمتمثلة بالصهيونية السياسية[5]، والصهيونية الثقافية[6]، والصهيونية العملية[7]، التي أخذت تتبلور داخل الحركة الصهيونية فيما بعد[8].

---

(1) Robert John and Sami Hadawi, the Palestine Diary (1914-1945), vol. I, Beirut, 1970, P. 6.

(2) وزارة الدفاع الوطني، المصدر السابق، ص ٦١.

(3) Albert M.Hya mson, Op. Cit., P. 108.

(4) وزارة الدفاع الوطني، المصدر السابق، ص ٧١.

(5) الصهيونية السياسية: تيار أو اتجاه سياسي داخل الحركة الصهيونية تزعمه ثيودور هرتزل، نادى بضرورة الحصول على ضمانات قانونية أو حقوق سياسية تخول اليهود استيطان فلسطين كشرط مسبق قبل البدء بعملية الاستيطان. وقد تشكلت المنظمة الصهيونية العالمية، كهيأة عليا تسعى لتحقيق هذا الهدف.

(6) الصهيونية الثقافية: تيار ثقافي داخل الحركة الصهيونية تزعمه أشر غينز برغ، دعا إلى ضرورة تجسيد النهضة الوطنية للشعب اليهودي، من خلال إقامة مركز روحي، يكون بمثابة المركز الثقافي والتعليمي لليهود في المهجر، وحصنا منيعا بوجه خطر الاختلاط والاندماج الذي يهدد وجود هذا الشعب، وينظر: المصدر نفسه، ص٣٨٢.

(7) الصهيونية العملية : طالب أنصار هذا الاتجاه بضرورة تهجير اليهود إلى فلسطين وتوطينهم فيها ، حتى لو لم يتم الحصول على الترخيص ومن أبرز دعاة هذا الاتجاه حاييم وايزمن . ينظر : المصدر السابق ، ص ٣٨٢ .

(8) نعمان كنفاني، المصدر السابق، ص١٤.

بعد ضمان وصول الأعداد الكبيرة من مهاجري الموجة الأولى من اليهود إلى فلسطين -كما أشرنا- فإن الظروف في داخل فلسطين كانت مهيأة لاستقبالهم، سواء أكان ذلك من ناحية النظام الإداري القائم في ظل الحكم العثماني أم من ناحية نظام ملكية الأراضي.

وفيما يتعلق بالنظام الإداري، فقد كان يفتقر إلى الكفاءة وحسن التنظيم، وتفشي الرشوة بين صفوف ممثلي السلطة العثمانية[1]، لدرجة أن الموظفين العثمانيين كانوا يشكلون أشبه ما يسمى بـ (حزب البخشيش)[2]، وقد أشار إلى ذلك حاييم وايزمن[3] (Chaim Weizmann) في مذكراته قائلا: "**كنا نعلم بأن أبواب فلسطين مغلقة أمامنا، وكنا نعرف بأن أي يهودي يروم دخول فلسطين كان عليه أن يحمل شارة حمراء[4]**، وإلا يطرد من قبل السلطات العثمانية، وكنا نعرف بأن القانون العثماني يحظر على اليهود شراء الأراضي، ولربما لو اعتبرنا هذا الموضوع مغلقا أو حاولنا أن نكون نظاميين لرغبنا، ولكننا استطعنا العبور إلى فلسطين وبصورة منتظمة في جنح الظلام.

---

(1) أحمد نوري النعمي، أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، بغداد، ١٩٨٢، ص٦٥.

(2) أحمد صدقي الدجاني، "هرتزل وعبد الحميد"، قضايا عربية (مجلة)، العدد الأول، السنة الثانية، بيروت، ١٩٧٥، ص٨٩.

(3) حاييم وايزمن (١٨٧٤-١٩٥٢): ولد في روسيا عام ١٨٧٤، وأنهى دراسته الأولية، متخصصا بالكيمياء، ثم انتقل إلى سويسرا في عام ١٩٠١، ومارس العمل في اختصاصه في مدينة جنيف، ومنها انتقل إلى بريطانيا، وعين أستاذا بجامعة فكتوريا بمنشستر عام ١٩٠٤. وعهد إليه في عام ١٩١٦ بإدارة المخابر التابعة لمركز القيادة البحرية البريطانية. وفي عام ١٩٢٠ أصبح رئيسا للمنظمة الصهيونية العالمية، ثم رئيسا للوكالة اليهودية عند تأسيسها في عام ١٩٢٩. وفي عام ١٩٤٩ اختاره الكنيست الإسرائيلي ليكون أول رئيس لدولة إسرائيل، وفي عام ١٩٥١ اختير لمدة رئاسية ثانية، توفي في رحوفوت ١٩٥٢م. لمزيد من التفاصيل ينظر: افرايم ومناحين تلمي، المصدر السابق، ص١٧٠-١٧١.

(4) الشارة الحمراء: نظام يلتزم بموجبه المهاجر اليهودي بتسليم جواز سفره إلى السلطات العثمانية عند دخوله إلى فلسطين واستبداله (ببطاقة حمراء اللون) يسمح لحاملها بالإقامة في فلسطين لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر: ينظر: أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص٥٩.

وعليه نرى بأن اليهود قد استقروا في فلسطين، ولم يطردوا منها، حيث قاموا بشـــراء أراض عن طريق أشخاص وهميين، وفي بعض الأحيان عن طريق الرشوة لأن طبقـة الموظفين كانت فاسدة أكثر من الجهاز الإداري الروسي. وقد بنيت البيوت بعيدا عـن القانون، كما بنيت في ظل ذلك المستوطنات الصهيونية الأولى[١]". ولم يأبه الموظفـون العثمانيون لقوانين المنع العثمانية والتي كانت تقيد دخول المهاجرين اليهود إلى فلسطين [٢]. ويعود سبب ذلك إلى قلة الأجور التي كانوا يتقاضونها من السـلطة العثمانيـة[٣]. ولابد من الإشارة هنا إلى أن السلطات العثمانية كثيرا ما كانت تتراجع عـن قراراتـها الخاصة بمنع اليهود من الدخول إلى فلسطين، نتيجة للضغوط التي تتعرض لها من قبل الهيئات القنصلية الأجنبية، من خلال نظام امتيازات الحماية الأجنبية. ففي عـام ١٨٨٨ أصدرت الحكومة العثمانية قرارا منعت بموجبه المهاجرين اليهود مـن الإقامـة فـي فلسطين على أن يسمح لهم بدخول البلاد لتأدية الفرائض الدينية فقط، لمدة محـدودة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. غير أنها (أي السلطات العثمانية) عدلت عن قرارهـا فـي عـام ١٨٩٠ بإقدامها على إلغاء المنع والقيود المتعلقة بمسألة إقامة اليهود فـي فلسـطين[٤]. ويبدو أن السبب وراء إقدام السلطات العثمانية على إصدار قوانين تقيد هجـرة اليـهود إلى فلسطين هو خشيتها من حدوث مشكلة قومية على أراضيها، كما أنها لم تكن راغبة في توسيع القضايا المتعلقة بالسياسية الخارجية مع الدول الأوروبية، خشية أن تتدخـل تلك الدول في شؤونها الداخلية. فضلا عن احتجاجات السكان العرب في فلسطين لـدى السلطات العثمانية على قيام اليهود بشراء الأراضي.

---

[١] Quoted in: Chaim Weizmann, Op. Cit., P.41.

[٢] للتفاصيل ينظر: عبد العزيز محمد عوض، مقدمة في تاريخ فلسـطين (١٨٣١-١٩٤١)، الطبعـة الأولى، بيروت، ١٩٨٣، ص ٤٨-٤٩.

[٣] أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص٦٥.

[٤] عبد الحميد العلوجي، المد الصهيوني بين الهجرة والهجرة المضادة، بغداد، ١٩٧٠، ص٥٥-٥٦.

أما بالنسبة لنظام ملكية الأراضي، فقد كانت الأراضي الفلسطينية مقسمة بموجب (قانون الأراضي العثمانية لعام ١٨٥٨)[١] إلى (٥) أقسام هي، الأراضي المملوكة، الأميرية، الموقوفة، المتروكة والموات[٢]. وقد جاءت هذه التقسيمات في أعقاب تدهور أوضاع الدولة العثمانية، بسبب ارتفاع الديون الخارجية وازدياد ضغوط الدول الأوروبية عليها[٣]. لذا لجأت إلى اتخاذ إجراءات عديدة من شأنها زيادة الدخل في خزينة الدولة، من بينها رفع أقيام الضرائب على الأراضي الزراعية، لاسيما ضريبتي الويركو[٤]، والأعشار[٥]، ولضمان استحصال هذه الضرائب أصدرت الحكومة العثمانية لائحة تعليمات في عام ١٨٥٩، عرفت بوثيقة التملك (سندات

---

[١] قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨: قسم هذا القانون الأراضي العثمانية إلى (٥) أقسام، وصنف كل نوع منها وعرّفه، وذلك من أجل فرض أحكام سيطرة الدولة على أراضيها، والتأكيد من جباية الضرائب عنها، ووضع حد للفساد الذي كان سائداً قبل صدور هذا القانون، وقد الحق هذا القانون بتعليمات مكملة له في عام ١٨٥٩، دعت إلى تسجيل الأراضي في دائرة التسجيل (الطابو)، وإعطاء السندات، والصكوك الرسمية لمن يريد أن يملك أرضاً، لمعرفة مزيد من التفاصيل عن هذا القانون ينظر: صابر موسى، "نظام ملكية الأراضي في فلسطين في أواخر العهد العثماني"، شؤون فلسطينية، العدد (٩٥)، بيروت ١٩٧٩، ص ٨٠-٨٥.

[٢] سنتطرق إلى أصناف هذه الأراضي عند الحديث عن نظام الملكية في الصفحات القادمة من الفصل التالي.

[٣] نبيل بدران، "الريف الفلسطيني قبل الحرب العالمية الأولى"، شؤون فلسطينية، العدد (٧)، بيروت١٩٧٢، ص ١٢٣.

[٤] الويركو: وتسمى أيضاً المسقفات، وتفرض على كل أنواع الأراضي الموقوفة منها، وغير الموقوفة، ويختلف مقدارها باختلاف نوع الأرض. ينظر: سعيد حماد، النظام الاقتصادي في فلسطين، سلسلة العلوم الاجتماعية رقم (١١)، بيروت ١٩٣٩، ص١٢٥.

[٥] الأعشار: ضريبة تفرض على الإنتاج الزراعي، وتساوي عشر الغلة، وهي تؤخذ من مجموع ناتج الأرض بما فيه النفقات المصروفة عليها، ينظر: إبراهيم رضوان الجندي، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين ١٩٢٢-١٩٣٩، منشورات دار الكرمل، كتاب صامد رقم (٤)، الطبعة الأولى، عمان ١٩٨٦، ص١١٨.

الطابو)[1] تنص على "إعطاء ملاك الأراضي صكوكاً رسمية عند تسجيلهم لأراضيهم، وذلك من أجل توخي الدقة عند تعيين وتحديد حدود الأرض"[2] ويبدو أن الهدف من تلك التعليمات كان تحديد هوية مالكي الأراضي من جهة، وحثهم على استغلال أراضيهم من جهة أخرى، ليتسنى لخزينة الدولة جباية أعلى نسبة ممكنة من الضرائب المترتبة على ملكية الأراضي أو على محاصيلها.

وقد كان يقوم بعملية استحصال الضرائب من الفلاحين جماعة عُرفوا بـ(الملتزمين)، وهؤلاء اعتمدوا بدورهم على قوة من الجند، وكثيراً ما يقوم الملتزم برفع قيمة التخمين إنتاج الأرض، بقصد الحصول على أكبر قدرٍ ممكن من الربح. الأمر الذي أدى إلى عجز الفلاحين عن دفع الضرائب على بيع أراضيهم إلى الإقطاعيين، والمتنفذين من سكان المدن[3]. فضلاً عن ذلك فإن (قانون الأراضي الطابو) لا يجيز تسجيل الأراضي جماعياً، بل يجب فرزها وتسجيلها فردياً، ثم إن تكاليف الفرز والتسجيل كانت تفوق إمكانية الفلاحين المادية، الأمر الذي جعلهم يسجلون قسماً من أراضيهم بأسماء ملاكين كبار مقابل قيام هؤلاء بتحمل مصاريف الفرز والتسجيل الباهظة[4].

---

[1] سندات الطابو: مفردها (سند طابو)، وهي وثيقة الأرض التي تتوفر فيها شروط خدمة الأرض أو شروط حيازتها، وتستخدم للدلالة على منح حق التملك أو استئجار الأرض، والرسم الواجب دفعه لأجلها، وهي في الأصل، إجراء للمكافأة على الخدمة المعترف بقيمتها. ينظر: عماد أحمد الجواهري، الأوضاع الإقطاعية في فلسطين في العصر الحديث، تقويم لآثارها الاجتماعية والسياسية، "فلسطين من الفتح العثماني حتى الغزو الصهيوني"، سلسلة دراسات فلسطينية رقم (٢١)، بغداد، ١٩٨٣، ص١٢٩.

[2] إبراهيم رضوان الجندي، "الأرض والفلاح الفلسطيني في ظل الانتداب البريطاني"، آفاق عربية، السنة الرابعة، العدد (٨)، العدد، بغداد ١٩٧٩، ص ٢٨.

[3] نبيل بدران، المصدر السابق، ص١٢٤.

[4] المصدر نفسه، ص١٢٤.

ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى تركز ملكية الأراضي بأيدي الملاكين الكبار وأصحاب الجاه والسلطان في المدن، قيام الحكومة بمصادرة الأراضي التي تقاعس أهلها عن دفع الضريبة المترتبة عليها، كما هو الحال بالنسبة لأراضي عرب السواعد بالقرب من بحيرة الحولة، والتي اضطر أهلها إلى الرحيل منها، وأراضي العشائر العربية في مرج بني عامر، حيث بيعت أراضيهم إلى عائلة آل سرسق البيروتية بمبلغ (٢٠,٠٠٠) باون إنكليزي، وأراضي وادي الحوارث التي استملكها الشيخ ناصر الحارثي[١]. كما قامت الحكومة العثمانية بمصادرة الأراضي المتروكة وغير المستثمرة لمدة (٣) سنوات متتالية والتي كانت بحوزة الملاكين الصغار والبدو[٢].

لقد اعتقد الفلاحون العرب، بأن قانون الأراضي ما هو إلا وسيلة من وسائل الحكومة لمعرفة الأشخاص بغية استدعائهم للجندية، لذا سجلوا أراضيهم بأسماء وهمية، وبأسماء أشخاص متوفين منذ زمن بعيد، أو بأسماء المتنفذين من أعيان المدن[٣]. ولم يقدروا الأهمية الفائقة لحصولهم على وثيقة التملك (سند الطابو)، والتي تعد الضمانة القانونية لمستقبلهم[٤]. ومن المناسب أن نشير هنا أيضاً إلى أن مساحات واسعة من أراضي الأوقاف التي بيعت إلى اليهود، كان معظمها ملكاً للملاكين الصغار الذين سجلوها باسم المؤسسات الدينية لتفادي دفع الضرائب، ورسوم التسجيل الباهظة[٥]. إن حصيلة تلك الأوضاع مجتمعة هي انتقال ملكية مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية

---

(١) William Polk, Backdrop to Tragedy, the stru ggle for Palestine, Boston, 1957, P.236.

(٢) إبراهيم رضوان الجندي، الأرض والفلاح الفلسطيني في ظل الانتداب البريطاني، ص٢٨.

(٣) صابر موسى، المصدر السابق، ص٨٥.

(٤) جون رودي، "حركيات استلاب الأرض"، في : تهويد فلسطين، (إعداد) إبراهيم أبو لُغد، ترجمة أسعد رزوق، سلسلة كتب فلسطينية رقم (٣٧)، بيروت، ١٩٧٢، ص١٣٨.

(٥) بكر تنيرة، "المجتمع الفلسطيني قبل بدء موجات الهجرة الصهيونية" في : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، المصدر السابق، ص٩١.

الخصبة، في مختلف أنحاء فلسطين وتركزها في أيـدي القلـة مـن كبـار الملاكيـن والمتنفذين من أعيان المدن، الذين أبدوا رغبتهم في بيع مساحات واسعة منها لكل مـن يرغب في شرائها، وكان اليهود سواء كانوا أفـراداً أم مؤسسـات أم جمعيـات علـى استعداد لشراء كل قطعة أرض تعرض للبيع(١). ولكن عملية الانتقال هذه كانت تتم مـن الناحية (الرسمية) فقط، أي بتسجيل ملكيتها في دوائر التسجيل (الطابو)، بينما كانت من الناحية العملية تحت سيطرة الفلاحين العرب، حيث تشكل بالنسبة لهم مصـدر العيـش الأساسي، لذا كانت تشكل بؤرة للصراع بين العرب واليهود، عند قيـام اليـهود بـأي إجراء لإجلاء العرب عن تلك الأراضي(٢).

ومن هذا يتبين أن نظام الملكية كان من الثغرات الرئيسة التـي تسـربت مـن خلالها مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية إلى المؤسسات والجمعيات الصهيونيـة في ذلك الوقت.

جابه المستوطنون اليهود الأوائل في فلسطين مصاعب كثـيرة لـم تكـن فـي حساباتهم، لجهلهم أساليب الزراعة، وعدم قدرتهم على ممارسة أعمـال الفلاحـة فـي الأرض، ولضعف قابليتهم على الانسجام مع الظروف المناخية، واضمحلال نشـاطهم الاقتصادي لضعف إمكاناتهم المادية، وتعرضهم للمجاعات والأمراض التي أدت إلـى وقوع العديد من الضحايا بين صفوفهم، فضلاً عن تعرضهم لهجمات السـكان العـرب بين الحين والآخر(٣). وكادت المحاولات التهويدية الأولى أن تنتهي بالفشل لولا تدخـل الجمعيات اليهودية التي سارعت إلى دعم المستوطنين اليهود للاستمرار في البقاء فـي فلسطين، من خلال السعي للحصول على الدعم المالي من الممولين والأثرياء اليهود(٤)، وكان في مقدمة هؤلاء البارون إدموند دي روتشلد، الذي كان مهتماً بعمليات الاستيطان

---

(١) المصدر نفسه، ص٩٠.

(٢) صبري جريس، المصدر السابق، ص١١٤.

(٣) Arthur Ruppin, Op. Cit., P. 49

(٤) نعمان كنفاني، المصدر السابق، ص١٤.

اليهودي في فلسطين منذ عام ١٨٨٢، حيث قدم معونات مالية للعديد من المستوطنات[١]، وقام بإنشاء (٣) مستوطنات أخرى خلال المدة (١٨٨٣-١٨٩٠)، وكانت أولهما مستوطنة اكرون عام ١٨٨٣[٢].

ثم عقدت حركة أحباء صهيون مؤتمرها الرابع في عام ١٨٩٠ في مدينة أوديسا الروسية، آخذة بنظر الاعتبار قيام السلطات العثمانية بتخفيف القيود المفروضة على هجرة اليهود إلى فلسطين وحصولها على الترخيص القانوني من السلطات الروسية لممارسة نشاطاتها. وجرى خلال المؤتمر تأليف لجنة مركزية برئاسة ليوبنسكر عرفت بـ(لجنة تقديم المساعدات للمستوطنين والصناع اليهود في سوريا وفلسطين)، كما عرفت أيضاً بـ(لجنة فلسطين في أوديسا)، وقد مثلت هذه اللجنة الجهاز الرئيس المنظم لموجة الهجرة الأولى (١٨٨٢-١٩٠٣)[٣]، فضلاً عن ذلك فقد تم افتتاح مكتب تابع للجنة في يافا مهمته الإشراف على عمليات شراء الأراضي والاستيطان فيها[٤]. الأمر الذي أدى إلى زيادة تدفق المهاجرين خلال عامي ١٨٩٠-١٨٩١، ومن زيادة الطلب على شراء الأراضي، وارتفاع أسعارها، وازدياد عمليات المضاربة. فتنبهت السلطات العثمانية لهذا الأمر، وعادت إلى فرض حظر الهجرة اليهودية من جديد، فأغلق مكتب يافا بعد أن مني بخسارة مالية فادحة، وأصبح النشاط العملية بعد ذلك مقتصراً على تقديم المساعدات وفتح المدارس العبرية[٥].

وعلى الرغم من ذلك فإن النشاط الاستيطاني اليهودي لم يتوقف بسبب الأموال التي منحها البارون روتشلد للمستوطنين اليهود الذين تمكنوا من شراء مساحات واسعة

---

(١) S. N. Eisentadt, Rirkah Baryosef, Chaim Adler, Integration and Development in Israel, Jerusalem, 1970, P. 123 -

(٢) Albert M. Hyamson, Op. Cit., P. 113.

(٣) نعمان كنفاني، المصدر السابق، ص١٤.

(٤) وزارة الدفاع الوطني، المصدر السابق، ص٦١.

(٥) تهاني هلسة، ديفيد بن غوريون، بيروت، ١٩٦٨، ص٢٣.

من الأراضي أقاموا عليها (٥) مستوطنات زراعية خلال الأعوام (١٨٩٠-١٨٩٥)[1]. وما أن جاء عام ١٨٩٦ حتى عزز المستوطنون اليهود نشاطهم في الاستيلاء على الأراضي، فتمكنوا من شراء مساحات أخرى أقاموا عليها مستوطنتي كان شموئيل (Kan Shomoale) والمطلة[2] (Mat la)، وقد بلغ عدد المستوطنات اليهودية في فلسطين حتى عام ١٨٩٧، عشية انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول (١٤) مستوطنة يهودية، موزعة على المناطق الشمالية والوسطى من فلسطين على مساحة من الأرض بلغت (١١١,٨٨٠) دونماً، يسكنها (٣,٢٧٢) مستوطناً، كما هو موضح في الجدول رقم (١)، وكان نظام الإنتاج في تلك المستوطنات يعتمد على نظام الملكية الخاصة والإنتاج الفردي[3].

---

(١) Israel Cohen, Op. Cit., P. 28.

(٢) صبري جريس، المصدر السابق، ص٣٣.

(٣) عبد الوهاب الكيالي، الكيبوتز أو المزارع الجماعية في إسرائيل، سلسلة دراسات فلسطينية رقم(٤)، بيروت ١٩٦٦، ص١٤.

الجدول رقم (١)

المستوطنات اليهودية في فلسطين (١٨٨١-١٨٩٧)

المستوطنة		المساحة بالدونم	عدد السكان	سنة التأسيس
ريشون ليزيون	Rishon Le- Zion	٦٦٠٠	٤٠٠	١٨٨١
زخرون يعقوب	Zichron Ya'aqov	١٦٠٠	٦٥٠	١٨٨٢
روش بينا	Rosh Pinna	٦٠٠	٣٥٠	١٨٨٢
عكرون	Akron	٤٠٩٠	١٦٠	١٨٨٣
نحلات رؤوفين (نس تسيونا)	Nes Ziyyona	٤٠٩٠	٦٧٠	١٨٨٣
يسود همعلية	Ysoud Ha-Mala	٢٢٥٠٠	١٧٠	١٨٨٣
غديرة (قطرة)	Gadera	٣٠٠٠	١٠٠	١٨٨٤
بئير طوفيا	Beer Tuvya	٦٥٠٠	١٢٥	١٨٨٦
رحوفوت	Rehovot	١٠٥٠٠	١٧٠	١٨٩٠
مشمار هايردن	Mishmar Ha Yarden	٢٦٠٠	٨٧	١٨٩٠
حديرة (خضير)	Hadera	٢٩٠٠٠	١٧٠	١٨٩١
موتسا	Motza	٤٠٠	١٥	١٨٩٤
كان شمونيل	Kan Shomoael	٣٠٠٠	٢٥	١٨٩٦
المطلة	Matla	١٢٠٠٠	١٨٠	١٨٩٦
المجموع : ١٤ مستوطنة		١١١٨٨٠ دونم	٣٢٧٢ نسمة	

* المصدر

استندت في إعداد هذا الجدول على مراجع عدة عربية وأجنبية، من أبرزها:

David Ben Gurion, Rebirth and Desting of Israel, New York, 1954, PP. 45-50.

صابر موسى، المصدر السابق، ص ٨٩-٩٠.صبري جريس، المصدر السابق، على الصفحات، ١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٢٥-١٣٢-١٣٣.

على الرغم من إقامة المنظمة الصهيونية العالمية إثر انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل السويسرية في عام ١٨٩٧، إلا أن عمليات التهويد ظلت راكدة في فلسطين، ولم تسفر إقامة المنظمة عن تغيير يذكر في أوضاع اليشوف الجديد[١] (New Yishuv). والمرجح أن سبب ذلك يعود إلى موقف الدولة العثمانية الرافض إلى تسليم فلسطين لليهود، وإلى النهج السياسي الذي اتبعه هرتزل ومؤيدوه أنصار الاتجاه السياسي داخل الحركة الصهيونية، الذين يعتمدون الأسلوب الدبلوماسي السياسي في مطالبتهم بالحصول على (البراءة) التي تخولهم حق الاستيطان، إذ كان الرأي الراجح لديهم هو، ضرورة عدم القيام بعملية الاستيطان على نطاق واسع ومنظم قبل تأمين البراءة التي تكرس لهم حق الاستيطان[٢]. وفي عام ١٩٠٠ نقل البارون روتشيلد إدارة جميع ممتلكاته في فلسطين إلى جمعية الاستعمار اليهودي Jewish Colonization-Association[٣] والتي تعرف اختصاراً بـ(يكا Jca)، والتي اتبعت أسلوباً استيطانياً جديداً لإدارة المستوطنات في فلسطين، وذلك من خلال إعادة تنظيم المستوطنات التي

---

[١] اليشوف: كلمة عبرية معناها (الاستيطان)، وتطلق في الكتابات الصهيونية على التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين قبل قيام الكيان الصهيوني، وتقسم الكتابات الصهيونية تاريخ اليشوف إلى مرحلتين، الأولى: مرحلة قبل عام ١٨٨٢، وفيها اليشوف القديم، وهو التجمع الاستيطاني الذي نشأ في فلسطين قبل هذا العام.

والثانية: مرحلة ما بين عامي ١٨٨٢-١٩٤٨، وفيها اليشوف الجديد وهو التجمع الاستيطاني الذي نشأ في فلسطين بعد عام ١٨٨٢. يُنظر: الموسوعة الفلسطينية، المصدر السابق، ص٦٦٢.

[٢] أحمد طربين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار ١٨٩٧-١٩٢٢، القاهرة، ١٩٧٠، ص٦٣.

[٣] تأسست هذه الجمعية عام ١٨٩١، من قبل البارون اليهودي الإنكليزي موريس دي هيرش Maurice de Hirch (١٨٣١-١٨٩٦) برأسمال قدره (٥٢٠,٠٠٠) فرنك ذهبي، وقد كان مركزها لندن، وبدأت نشاطها الاستيطاني في فلسطين منذ عام ١٨٩٦.

يُنظر:

David Ben Gurion, Op. Cit., P. 54.

Albert M. Hyamson, Op. Cit., P. 114.

أفرايم ومناحيم تلمي، المصدر السابق، ص٢٢٥.

كانت تحت إدارة البارون روتشيلد من جديد وبصورة تدريجية ومنظمة[1]، اتسع نشاط الجمعية في مساعيها للحصول على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، لتقيم عليها العديد من المستوطنات الزراعية، منذ بداية نشاطها في فلسطين وحتى نهاية موجة الهجرة الأولى عام ١٩٠٤[2]. كما موضح في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

المستوطنات اليهودية في فلسطين (١٨٩٩-١٩٠٤)

المستوطنة		عدد السكان	سنة الإنشاء
ماهاناييم	Mahanayim	١١٠	١٨٩٩
كفر تابور	Kefar Tavor	٥٩٠	١٩٠١
يفنئيل	Yavneel	٢٣٠	١٩٠١
إيلانا (الشجرة)	Ilanya	٢٤٠	١٩٠٢
منحاميا	Menah Miya	٢٣٠	١٩٠٢
غفعات عيده	Giv'at Ada	١٠١	١٩٠٣
كفر سابا	Kefar Sava	٤٣٢٠	١٩٠٣
عتليت	Atilit	٢٨٠	١٩٠٤
المجموع (٨) مستوطنات		٦١٠١	

* المصدر :

استندت في إعداد هذا الجدول على مصادر عدة من أبرزها: افرايم ومناحيم تلمي، المصدر السابق، ص٢٢، ٣٢٩. مصطفى مراد الصباغ، بلادنا فلسطين، القسم الأول، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٦٥، على الصفحات ١٧٥-١٨٣-٢٠٣-٢٠٤-٢٨٠.

---

[1] خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨-١٩١٨، سلسلة كتب فلسطينية رقم (٤١) بيروت، ١٩٧٣، ص١٩.

[2] خليل أبو رجيلي، الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٧٠، ص١٧. وزارة الدفاع الوطني المصدر السابق، ص١٠٨.

وبهذا وصل عدد المستوطنات اليهودية في فلسطين، والتي انشأها أبناء اليشوف الجديد هناك، إلى (٢٢) مستوطنة، يقطنها (٩٣٧٣) مستوطناً يهودياً على مساحة من الأرض تقدر بـ(٢٢٥,٠٠٠) دونم. وعلى الرغم من عدم توافر الإحصاءات الدقيقة عن عدد أبناء اليشوف الجديد في فلسطين، إلا أن معظم المصادر قدرت عددهم ما بين (٢٠٠٠٠-٣٠٠٠٠) مهاجر يهودي قدموا إلى فلسطين خلال موجة الهجرة الأولى (١٨٨٢-١٩٠٣)[١]، لاسيما وأن قدوم هؤلاء المهاجرين أدى إلى زيادة عدد اليهود في فلسطين، حيث قدر عددهم حتى عام ١٩٠٠ بـ(٥٠٠٠٠) مستوطن يهودي[٢]. ويذهب البعض من المؤرخين إلى أن عام ١٩٠٠ هو نهاية لمرحلة الاستيطان غير المنظم. وتعود أهمية هذا العام إلى أن البارون أدموند دي روتشلد تخلى في هذه السنة عن إدارة المستعمرات التي أسهم في تمويلها إلى جمعية الاستعمار اليهودي (يكا) -كما أشرنا إلى ذلك- وكانت المنظمة الصهيونية العالمية قد قررت في مؤتمرها الأول المنعقد في بازل في آب عام ١٨٩٧ التخلي عن الاستيطان غير المنظم الذي يدعمه بعض الممولين اليهود لأغراض دينية وخيرية، والأخذ ببرنامج استيطان منظم له أهدافه السياسية الواضحة التي تحظى بتأييد جماهير اليهود، وذلك بعد أن لمست الحركة الصهيونية عدم نجاح الجهود التي بُذلت لتأسيس المستوطنات الزراعية في فلسطين خلال ١٨٨٢-١٨٩٧، رغم الإعانات المادية السخية التي قدمها أغنياء اليهود في أوروبا[٣].

يتضح من العرض السابق، أن أعداد موجة الهجرة اليهودية الأولى (١٨٨٢-١٩٠٣) تراوحت بين (٢٠٠٠٠-٣٠٠٠٠) مهاجر، فشملت بعض أتباع جماعة البيلو، وغلب عليها الانتماء إلى الطبقات الوسطى في روسيا ودول أوروبا الشرقية، وتكمن

---

(١) الياس سعد، المصدر السابق، ص١٥ . David Vital, Op. Cit., P. 100.

(٢) نعمان كنفاني، المصدر السابق، ص١٦.

(٣) فائز صايغ، الاستعمار الصهيوني في فلسطين، ترجمة عبد الوهاب الكيالي، سلسلة دراسات فلسطينية رقم (١)، بيروت ١٩٦٥، ص٩-١١.

أهمية هذه الموجة في إنها غيرت من وضع الجماعات اليهودية السابقة، إذ حوتها من أقلية دينية يغلب على وجودها الطابع الديني، أي أقلية عددية قدم مهاجروها إلى فلسطين نتيجة لظروف آنية، واتخذوا منها مكاناً للعيش معتمدين على أنفسهم في بدء حياة جديدة تقوم على الزراعة، فهم بذلك يختلفون عن جماعة اليشوف القديم، الذين كانوا يعتمدون في معيشتهم على نظام الصدقات (الحالوكاه)، وكان وجودهم في فلسطين مدعوماً من قبل الجمعيات اليهودية والممولين اليهود، ولاسيما حركة أحباء صهيون، والبارون روتشيلد اللذين كانا وراء تأمين هجرة (٢٠٠٠٠-٣٠٠٠٠) مهاجر يهودي من روسيا، ودول أوروبا الشرقية إلى فلسطين، على الرغم من قوانين الحظر العثمانية مستغلين بذلك الفساد الإداري في الدولة العثمانية ونظام الحماية الأجنبية. وتعد موجة الهجرة الأولى أساس الاستيطان الصهيوني في فلسطين، إذ نجح هؤلاء في تهويد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة. كما شهدت هذه المرحلة ظهور شخصية يهودية بارزة لعبت دوراً كبيراً في بلورة فكرة الاستيطان اليهودي في فلسطين، والتخطيط لإقامة الكيان الاستيطاني الصهيوني على الأرض الفلسطينية ذلك هو، اليهودي الصهيوني ثيودور هرتزل الذي شكل منعطفاً بارزاً في تاريخ الحركة الصهيونية، والتخطيط لقيام الدولة اليهودية، فقد ظل طيلة حياته (١٨٦٠-١٩٠٤) مسخراً جهوده لهذا الغرض. ويبدو أن إقامته في باريس (١٨٩١-١٨٩٥) مراسلاً لكبرى الصحف النمساوية نيوفراي بريس Neuc Freie Presse أتاحت له تكوين نظرة خاصة لما كان يعرف بـ(المسألة اليهودية) لاسيما وأن فرنسا كانت في عام ١٨٩٤ مسرحاً لقضية الضابط درايفوس[1] Drey Fus، وكان ما انطوت عليه تلك

---

[1] نسبة إلى الفريد درايفوس، وهو يهودي الأصل كان يعمل ضابطاً في الجيش الفرنسي، وقد اتهم في عام ١٨٩٤ ببيع أسرار عسكرية فرنسية ألمانية. وحكم عليه بالطرد من الجيش الفرنسي، وبتجريده من رتبته العسكرية، وقد أدت هذه المحاكمة إلى تصاعد موجة العداء ضد اليهود في أوروبا. للتفاصيل ينظر: حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، المجلد الأول، ١٩٧٣، ص٥٩-٦٥

أفريم ومناحيم تلمي، المصدر السابق، ص٣٠٣.

القضية من لا سامية(١)، وتزايد هذه النزعة في أوروبا الغربية على إثر تدفق المهاجرين اليهود إليها من أوروبا الشرقية في العقدين الآخرين من القرن التاسع عشر(٢)، جعلت هرتزل يعتقد بأن الحل الوحيد للمسألة اليهودية، والتخلص من اللاسامية يكمن في خلق "دولة يهودية"(٣) وعبّر عن ذلك في كراس صغير ألفه في صيف ١٨٩٥ سماه دولة اليهود The Jews state، ملحقاً به عنواناً فرعياً واصفاً فيه الكراس بأنه "محاولة لايجاد حل عصري للمسألة اليهودية"(٤) داعياً فيه إلى إنشاء مستعمرة لليهود في فلسطين أو الأرجنتين، بمعونة وإشراف بريطانيا على أن تتطور بعد ذلك إلى دولة يهودية قومية مستقلة ذات سيادة(٥). وأدرج فيه خطة لتطوير (استعادة الدولة اليهودية، بواسطة هيأتين وهما: جمعية لليهود، وشركة يهودية، تعمل إلى جانب الهيأة الأولى في تمويل عملية إنشاء المجتمع اليهودي في فلسطين(٦). وبعبارة أخرى دعا هرتزل إلى إنشاء هيأتين أولهما: جمعية يهودية مهمتها القيام بالجهود الدبلوماسية للحصول على مساحة من الأرض لتوطين اليهود فيها، وثانيهما، شركة على غرار شركات استملاك الأراضي الكبرى، تتولى عملية نقل المهاجرين إلى الأرض المحددة

---

(١) اصطلاح ظهر لأول مرة سنة ١٨٧٩ على لسان صحفي ألماني يكره اليهود يدعى ولهام مار Wilhem Mar، واللاسامية موجه من العداء والكره انتشرت بين شعوب أوروبا ضد اليهود، قائمة على أسس (علمية) عرقية ووراثية، للتفاصيل ينظر: آلن تايلور، مدخل إلى إسرائيل الأعمال التحضيرية للجريمة الدبلوماسية الصهيونية ١٨٩٧-١٩٤٧، تعريب شكري محمود نديم، بيروت ١٩٦٩، ص٢٢.

(٢) Ebba Eban, Op. Cit., P. 327.

(٣) أحمد طربين، المصدر السابق، ص٤٥ . Moshe Menuhin, Op. Cit., P. 36

(٤) Reel 6, the Middle East Special studies 1970-1980, A Historical Analysis of the Main Issues Affecting United States Foreign Policy in the Middle East, John C/cloin, III, captain USAF, John R. luce Captain USAF Issr 26. P. 31. (Here after cited as , Ree 16 Ahistorical analysis of the Main Issues Affecting United States Forign Policy in the Middle East, ..) .

(٥) محمد عوض، ممنوع من التداول، الطبعة السابعة، القاهرة، د.ت، ص١٩ . الن تايلور، المصدر السابق، ص٢٢.

(٦) Ebb Eban , Op . Cit . , PP.334-330.

لاستيطانهم بالتعاون مع الجمعية اليهودية[١]، وأشار إلى أن النية الصهيونية تتجه إلى "نزع الملكية الخاصة بلطف عن الأراضي المعنية لنا، من خلال انضمام أصحاب الأملاك إلى معسكرنا، وإبعاد الفقراء والتخلص منهم بعد تجريدهم من حق الملكية، على أن يتم ذلك بحذر شديد، وأن تسعى الشركة إلى تشجيع أصحاب العقارات والأراضي لبيع أراضيهم وذلك بإغرائهم بدفع أسعارٍ خيالية تفوق أسعار الأراضي الحقيقية، وإذا ما تم شراء الأراضي من أصحابها، معتقدين أنهم يبيعوننا أراضيهم بأسعار عالية، فنحن لن نبيعهم تلك الأراضي عندما يريدون استعادتها. وعندما يتم الاستيلاء على الأراضي سوف نحصر عمليات بيع الأراضي باليهود وحدهم دون سواهم"[٢].

كان هرتزل يرى أن "المسألة اليهودية" لم تكن قضية اجتماعية أو دينية، بل مسألة قومية، لا يمكن حلها إلا عن طريق تحويلها إلى قضية سياسية عالمية تتم تسويتها على يد الدول الكبرى مجتمعة[٣] ، وعلى هذا الأساس طالب الدول الكبرى بمساعدة "الدولة اليهودية" لكي تكون ممثلة للحضارة الأوروبية في الشرق[٤] .

لقد أدى مشروع "الدولة اليهودية" الذي عرضه هرتزل إلى إثارة المناقشة والمجادلة في الأواسط اليهودية الصهيونية بين مؤيد ومعارض له ، ولا سيما في شرق أوروبا وغربها ، غير أن هرتزل شعر بأن قطاعاً كبيراً من اليهود انجذب إلى فكرته ، فبدأ يضغط لحشد مؤتمر عالمي للصهاينة ، وهي فكرة اقترحها أصلاً مبتدع كلمة الصهيونية ناثان بيرنباوم (Nathan Birnbaum) الذي يعد أول من استخدم

---

(١) وثائق فلسطين ١٨٣٩-١٩٨٧ ، مؤسسة الدراسات والبحوث ، عمان ١٩٨٧ ، ص١١ ، (سنشير إليه في الهوامش القادمة وثائق فلسطين) .

(٢) مقتبس من : أسعد رزوق ، الصهيونية وحقوق الانسان العربي ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٩٣-٩٤

(٣) وزارة الدفاع الوطني ، المصدر السابق ، ص٦٣ ، Theodoe Herzl ,the jewish stste : An Attempt at Amodern Solution of the jewish Question , London , 1964 , P.9.

(٤) انجلينا الحلو : عوامل تكوين اسرائيل السياسة والعسكرية والاقتصادية ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص٩٦

مصطلح (الصهيونية) بمدلولها السياسي الحديث عام ١٨٩٣ م . وقد نجح هرتزل بمساعدة من شاركه آراءه في عقد أول مؤتمر صهيوني في مدينة بازل (Basel) السويسرية ما بين التاسع والعشرين من آب لغاية الحادي والثلاثين من عام ١٨٩٧م[١] وقد وضع هذا المؤتمر برنامجاً شاملاً حدد فيه أهداف الحركة الصهيونية ، كما أنشأ المنظمة الصهيونية العالمية لتنفيذ هذا البرنامج ، وانتخب هرتزل رئيساً لها ، وورد هدف الصهيونية في مقرّرات مؤتمر بازل بالشكل الآتي "إن غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام" ولتحقيق هذا الهدف تبنى المؤتمر الوسائل الأربع الآتية التي عُرفت ببرنامج بازل وهي :

١- تشجيع استيطان العمال الزراعيين والصناعيين اليهود في فلسطين وفق أسس مناسبة .

٢- تنظيم اليهود وربطهم جميعاً بمؤسسات عامة على الصعيدين المحلي والعالمي تتلاءم مع القوانين المرعية في كل بلد .

٣- تقوية وتعزيز المشاعر اليهودية والوعي القومي اليهودي .

٤- اتخاذ الخطوات الضرورية للحصول على موافقة الحكومة المعنية ، حيث يكون ذلك ضرورياً من أجل تحقيق هدف الصهيونية[٢] .

وكان مؤتمر الصهيونية الأول نقطة رئيسة في تاريخ الحركة الصهيونية ذلك أن جمع عدد كبير من يهود العالم في مكان واحد لتحقيق هدف حدد ، فتح أمام الحركة الصهيونية آفاقاً جديدة للعمل على تنفيذ مخططاتها ، بعدما كانت تفتقر إلى التنظيم

---

[١] آلن تايلور ، المصدر السابق م ص ٢١ ، Nahum Sokolow , A History of zionism(1600-1918) . vol.l, london , 1919, P. 269 .

[٢] Reel 6 , Ahistorical Analysis of the Mainie Issues Afecting United States Foreign Policy in the Middle East, John C/cloin III, Captain USAF, john R.lluce capptain USAF Lssr 29.P.31.,j.c Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East A Docymentary Recoed : 1535 1914 , Vol.i, New York 1972 ,P. 209 .

الشامل ، والخطة الواضحة ، والجهاز القادر على تنفيذ نشاطها العملي ، وقد علّق هرتزل في أعقاب المؤتمر على ذلك التجمع الصهيوني الكبير بالقول : **"في بازل أسست الدولة اليهودية ، وإذا ما قلت اليوم هذا القول علناً لقابلني العالم بالسخرية ، ولكن بعد خمس سنوات على وجه الاحتمال ، وبعد خمسين سنه على وجه التحديد سيرى الدولة جميع الناس"** (١).

بعد أن تحدد الهدف الصهيوني **"بإنشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين"** بانعقاد المؤتمر الصهيوني الأول ، انطلق هرتزل بعدِّه رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ، للعمل في اتجاهين : الأول : مواصلة الجهود الدبلوماسية السياسية المكثفة التي شرع بها قبيل انعقاد المؤتمر للاتصال بزعماء حكومات الدول الأوروبية ، بغية الحصول على تأييدهم ودعمهم في مساعيه الرامية إلى استعمار فلسطين ، والاتصال بالحكومة العثمانية ، ومقابلة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) لمنحه البراءة (charter) القانونية لاستيطان فلسطين (٢) .

أما الاتجاه الثاني : فقد تمثل بتركيز نشاطه في تعزيز وتقوية الإطار التنظيمي للمنظمة الصهيونية العالمية ، من خلال عقده للمؤتمرات الصهيوينة المتتالية ، وإنشاء المؤسسات والأجهزة التي تساعد في تنفيذ عملية الاستيلاء على الأرض في فلسطين والاستيطان فيها (٣) .

وفيما يتعلق بالاتجاه الأول ، كانت الجهة الأولى التي توجه إليها هرتزل لمواصلة مساعيه الدبلوماسية هي ألمانيا ، إذ تمكن بعد عدة لقاءات أجراها مع المسؤولين الألمان من أن يحظى بمقابلة القيصر الألماني وليم الثاني

---

(١) Reel 6, Ahistorical Analysis of the Maine Issues Afecting United states Foreign Policy in the Middle East John c/colin III, captain USAF LssR 29.P.31.

(٢) Ebba Eban , Op. Cit., P. 335 .

(٣) فائز صائغ ، المصدر السابق ، ص١٣ .

(Willim II)(١٨٥٩-١٩٤١) مرتين الأولى في العاصمة العثمانية استانبول أثناء زيارة القيصر لها في الثامن عشر من تشرين الأول ١٨٩٨ ، والثانية في القدس أثناء زيارته لها في الثاني من تشرين الثاني من العام نفسه . وفي كلتا المقابلتين حاول هرتزل إقناع القيصر الألماني بتأسيس شركة صهيونية لاستغلال أراضي فلسطين تحت إشراف الألمان ، آملاً في أن يؤدي هذا إلى قياس الحكومة الألمانية بمحاولة إقناع السلطات العثمانية لقبول المشروع الصهيوني ، بحكم نفوذ القيصر لدى الحكومة العثمانية ، ولكن المشروع جوبه بمعارضة القيصر ، ذلك لأنه يُعد تدخلاً من جانب ألمانيا في الشؤون الداخلية للدوله العثمانية ، ثم أنه سيثير معارضة كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا ضد سياسة ألمانيا تجاه الدولة العثمانية [1] .

وكانت الجهة الثانية التي لجأ إليها هرتزل هي ، الدولة العثمانية ، محاولاً إجراء مفاوضات مباشرة مع سلطانها عبد الحميد الثاني ، حيث تمكن بعد خمس سنوات من الجهود المتواصلة والمصحوبة بتقديم (الرشوة) للمسؤولين العثمانيين من أن يحظى بمقابلة السلطان في أيار ١٩٠١ بصفته صحفياً يهودياً ، لا رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية ، وقد عرض هرتزل خلال اللقاء بتقديم المساعدة المالية لميزانية الدولة العثمانية التي كانت تعاني العجز المالي بسبب الديون العثمانية ، وتنمية الموارد الاقتصادية للدولة العثمانية ، مقابل إصدار بيان صداقة من السلطان تجاه اليهود يَعِدهم فيه بتقديم الدعم لهم حينما تدعو الضرورة لذلك في المستقبل . وفي مناسبة أخرى أبلغته السلطات العثمانية بأنها لن تسمح للمهاجرين اليهود الذين يفدون إلى الامبراطورية العثمانية في فلسطين ، وستقوم الحكومة العثمانية بتعيين الأماكن التي

---

[1] للمزيد من التفاصيل ينظر : ESCO Foundation for Palestine , Vol.I,P, 43؛ يوميات هرتزل ، (إعداد) أنيس صايغ ، ترجمة هلدا شعبان ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص١٢١-١٢٣

سيسمح لهم بالاقامة فيها ولكن هرتزل رفض الموافقة على هذا العرض وأصيب بحالة من الاحباط [١] .

بعد أن فشل هرتزل في الحصول على الاعتراف بقانونية الاستيطان اليهودي لفلسطين من القيصر الألماني ، والسلطان العثماني ، لم يجد أمامه إلا أن يوجه اهتمامه صوب بريطانيا ، فاجتمع بوزير المستعمرات البريطاني جوزيف تشمبرلين[٢](Joseph Chamberlain) (١٨٣٦-١٩١٤) في تشرين الأول عام ١٩٠٢ عارضاً عليه اقتراحه بإمكانية توطين اليهود في العريش وشبه جزيرة سيناء ، على أن تكون غاية ذلك الاستيطان إقامة دولة يهودية هناك تتمتع بحكم ذاتي تحت إشراف بريطاني[٣] ، ولكن جهود هرتزل فشلت عندما رفضت بريطانيا ذلك المشروع . إلا أنها قدّمت في العام التالي (١٩٠٣) عرضاً لهرتزل تضمن دعوة الحكومة البريطانية لتوطين اليهود في شرق أفريقيا وتحديداً في أوغندة [٤]. ولكن تحبيذ هرتزل لعرض أوغنده قوبل بمعارضة عنيفه من قبل بعض الصهاينة في المؤتمر الصهيوني السادس المنعقد في

---

[١] لمعرفة المزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر : يوميات هرتزل ، المصدر السابق ، ص١٢٣-١٩٤ ؛ Isaish Friedman , Germany , Turkey and ; Zionism (1897-1918) Oxford , 1977 , PP.92-102 ; Nevill Barbur , Nisi Dominus , a Survey of Political Zionism , Beirut , 1969 , PP . 48-49

[٢] جوزيف تشمبرلين : من رجالات السياسة البريطانية ، وُلد في لندن في الثامن من تموز عام ١٨٣٦ دخل الحياة البرلمانية عام ١٨٦٨ ، وأصبح رئيساً للمجلس التنفيذي لرابطة التعليم الوطني الجديد في عام ١٧٨٠ ، وعمل رئيساً لبلدة برمنكهام عام ١٨٧٥ ، فاز في الانتخابات العامة ممثلاً عن ويست برمنكهام عام ١٨٨٥ ، وفي عام ١٨٩٥ أصبح وزيراً للخارجية لشؤون المستعمرات في وزارة اللورد سالزبردي وأعد قانون الكمنويلث الأسترالي عام ١٩٠٠ الذي يعد من أبرز انجازاته توفي في الثاني من تموز عام ١٩١٤ . ينظر : Eneyclopedia Britannica, Vol.5,Chicago,1970,PP.246-294 .

[٣] لمعرفة المزيد من التفاصيل عن هذا المشروع ، ينظر : حسن صبري الخولي ، المصدر السابق ، المجلد الأول ، ص٨٦-٩٥ . ؛ وينظر : نص الوثيقة في المجلد الثاني ، وثائق ونصوص تاريخية القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص٩٨-١٠٢

[٤] لمزيد من التفاصيل ينظر : المصدر نفسه ، ص٩٧-١٠٠ ، وينظر نص الوثيقة في المجلد الثاني ، وثائق ونصوص تاريخية ، ص ١٠٣-١٠٦ ؛ Nahum Sokolow , Op.296-297

بازل عام ١٩٠٣ ، وانقسم المؤتمرون فيما بينهم بين مؤيد ومعارض للمشروع ، الذي كاد أن يحدث انشقاقاً خطيراً بين صفوف أعضاء الحركة الصهيونية ، إذ وصفه المعارضون بأنه خيانة كبرى لبرنامج بازل ، بينما رأى فيه المؤيدون فرصة للشعب اليهودي لكسب ود إحدى أكبر الدول الكبرى(١) .

ومهما يكن الأمر فإن جهود هرتزل الدبلوماسية وإن لم تسفر عن أية نتيجة تنعكس على الهدف الصهيوني ، فإن المفاوضات التي أجراها مع حكومات الدول الكبرى جعلت من المسألة اليهودية ، قضية عالمية ، وفي الوقت نفسه كانت تعني اعترافاً ضمنياً بالمنظمة الصهيونية العالمية .

أما بالنسبة للاتجاه الثاني فقد عُقدت خلال عهد هرتزل عدا عن المؤتمر الصهيوني الأول خمسة مؤتمرات ، أسست خلالها المؤسسات والأجهزة الصهيونية التي تساعد على تنفيذ عملية التهويد في فلسطين ، إذ أقر المؤتمر الصهيوني الثاني في بازل عام ١٨٩٨ ، تشكيل لجنة خاصة لتشرف على تأسيس بنك الاستيطان اليهودي (Jewish Coloail Bank) ، وتحديد مجال عمله في المشرق ، وخاصة في سوريا وفلسطين(٢) .

وفي المؤتمر الثالث المنعقد في بازل عام ١٨٩٩ تأسس البنك تحت اسم صندوق الائتمان اليهودي (Jewish Colonial Trust) بغية تمويل النشاطات الاستيطانية في فلسطين ، والبلاد المحيطة بها ، وتأمين الخدمات المالية التي تحتاجها الحركة الصهيونية ، وقد حدد هرتزل وظيفة المصرف الصهيوني بعده الأداة للحصول على براءة الاستيطان المنشودة(٣). كما شهد المؤتمر الصهيوني الرابع المنعقد في لندن

---

(١) Chaim Weizmann , Op ., P. 121

(٢) عبد القادر ياسين ، "الخلفية التأريخية للحركة الصهيونية" ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد (٢١) ، بغداد ١٩٧٧ ، ص ٢٢ .

(٣) صادق علي الربيعي ، الاستيطان في فلسطين إبّان حكم الدولة العثمانية ، ١٨٨٢-١٩١٧ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات العربية ، د.م ، ١٩٧٨ ، ص ١٠١ .

في عام ١٩٠٠ ، إعداد مسودة مشروع تتعلق بإنشاء الصندوق القومي اليهودي (Jewish National Found) "الكيرن كيمت" وتتبيه شعار "**العمل اليهودي على الأرض اليهودية**" علماً بأنه لم يتم إقرار مسودة المشروع بتأسيس الصندوق إلا في المؤتمر الصهيوني الخامس المنعقد في بازل في عام ١٩٠١ ، حيث حدد مهام الصندوق بشراء الأراضي في فلسطين واستملاكها على أن تكون ملكية أبدية للشعب اليهودي ، ولن يتم تأجيرها لغير اليهود ، ثم تهويد العمل في كل الممتلكات اليهودية ، بمعنى استخدام اليهود فقط في إدارة الممتلكات اليهودية ، طبقاً لشعار "**العمل اليهودي على الأرض اليهودية**"[١] . وهكذا أصبح الكيرن كيمت منذ تأسيسه أداة المنظمة الرئيسية لشراء الأراضي في فلسطين . كما تم في المؤتمر الصهيوني السادس المنعقد في بازل عام ١٩٠٣ إنشاء أول فرع لشركة أنكلو فلسطين (Anglo-Palestine Company) في يافا ، التي كانت قد أسست في لندن عام ١٩٠٢ لتكون هذه الشركة فرعاً من فروع صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار[٢] . فضلاً عن تخصيص الأراضي في فلسطين لليهود المهاجرين القادمين من أوروبا الشرقية لخلق نواة يهودية في فلسطين ، تساعد على النهوض بفلسطين "**لكي تحتل مكاناً مرموقاً يليق بالشعب اليهودي** "[٣] .

على الرغم من كل الجهود التي بذلها هرتزل على الصعيدين الدبلوماسي ، والتنظيمي فإن المنظمة الصهيونية لم تقم بأي نشاط استيطاني عملي في فلسطين ، ولم تحرز أي إنجاز سياسي منذ عهده ، ولم يتغير موقفها هذا إلا بعد وفاته عام ١٩٠٤ ،

---

[١] Leonard Stin and Gedalia Yogev, The Letters and Papers of Chaim Weizmann, Series A.Letters, Vol.I,London, 1968, P.XXXV .

[٢] صادق علي الربيعي ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

[٣] عبد العزيز محمد عوض ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .

حينما تولى الصهاينة العمليون إدارة المنظمة[1] . وتوافق ذلك مع بدء موجة الـهجرة الثانية .

موجة الهجرة الثانية (١٩٠٤-١٩١٤)

بدأت موجة الهجرة الثانية إلى فلسطين والمسماة بالعالية الثانية عام ١٩٠٤ ، واستمرت حتى نشوب الحرب العالمية الأول[2] . إذ خرج مئات الآلاف من اليهود من روسيا توجه أكثرهم إلى الولايات المتحدة ، عدا قسماً قليلاً منهم قصد فلسطين[3] ، قدر عددهم خلال تلك الفترة ما بين (٣٥٠٠٠-٤٠٠٠٠) مهاجر[4] . تكونت أغلبية هذه الموجة من اليهود الروس ، ومن أعضاء الحركة الصهيونية ممن تأثروا بالاتجاهات الاشتراكية ، والذين قدموا إلى فلسطين بسبب تدهور أوضاعهم المعيشية ، إثر قيام السلطات بإعادة النظر في برامجها الاقتصادية ، فضلاً عما قامت به تلك السلطات من قمع للحركات الثورية ، وما نجم عنه من اضطرابات وحملات دموية تعرض لها اليهود في المدن الروسية[5] . بسبب اتهامهم بتقديم الدعم لليابانيين في حربهم مع الروس عام ١٩٠٤ ، وكذلك اشتراكهم في الثورة الروسية عام ١٩٠٥[6] . على أن

---

(١) Ben Halpern, Op. Cit., P24 .

(٢) John Bagost Glubb, Pece in the Holy Land, Hstorical Anlysis of the Palestine Problem, first, prited, London, 1971, P273.

(٣) وليم فهمي ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(٤) Abraham Mayer Heller, Israel`s Odyssey Asurvey of Israel`s Renissance, Achievements and Problems, Fiest Printed, New York 1959, P50

وليم فهمي ، "موجات الهجرة إلى فلسطين" ، في : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ، المصدر السابق ، ص ١٥٦ .

(٥) صبري جريس ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ .

(٦) عبد القادر ياسين ، "الهجرة اليهودية" مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢٦ ، بغداد ١٩٧٨ ص ١٨ ؛ صابر عبد الرحمن طعيمة ، اسرائيل بين المسير والمصير ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٤٣

الموجة كانت شديدة الشبه بحركة الموجة الأولى من حيث سبب قدوم المهاجرين ، فهي لم تكن معتمدة ومرسومة سلفاً ، بل كانت مرهونة بالظروف الموضوعية في روسـيا ، فقد كانت حصيلة تصادفية لتصاعد موجة الاضطهاد في روسيا القيصريـــة[١] ، فـــهي تزداد في الأعوام التي يزيد فيها الضغط على اليهود ، كما هو الحـــال فـــي الأعــوام (١٩٠٥ ، ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣) ، تقل عندما يتغيّر الوضـــع وتخف هذه الضغوط[٢] . وفي الوقت الذي كانت فيه طلائع هذه الـــهجرة تصــل إلــى فلسطين كان المؤتمر الصهيوني السابع المنعقد في بازل في آب عام ١٩٠٥ قد اتخـــذ قراره بإقامة "**الوطن القومي اليهودي**" في فلسطين بالذات ، فظـــهر الاتجـــاه الجديــد برعاية وايزمن والمعروف "**بـــ الصهيونية التوفيقية**" الداعية لاستئناف التسلل البطـيء وتنظيمه ، حتى إذا ما قامت في فلسطين مستوطنات يهودية نشيطة وأصبحـــت نــواة لمجتمع صهيوني جديد ، استطاعت الحركة الصهيونية أن تمـــارس الضغــوط علــى السلطات المعنية بالأمر لإصدار البراءة المنتظرة ، وأن تحصل من الدول الكبرى علــى الضمانات القانونية لاستعمار فلسطين[٣] . وتجـــدر الإشـــارة هنـــا إلـــى أن المنظمـــة الصهيونية لم تتخذ قراراً بالتخلي عن اية مشاريع استيطانية لا تشمل فلسطين إلا فـــي هذا المؤتمر . وفي المؤتمر الصهيوني الثامن المنعقد في مدينة لاهــاي (The Hague) الهولندية عام ١٩٠٧ ، وجدت المنظمة الصهيونية نفسها تتخذ القـــرار مــن جديـــد بمباشـــرة النشاط الاستعماري ، وعمليات الاستيطان في فلسطين على نطاق واســـع ومنظّم[٤] . وجرى إنشاء مكتب فلسطين في يافا عام ١٩٠٨ ، للقيام بشراء الأراضـــي

---

[١] سمير صقيلي ، "الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى" في : القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني ، الجزء الأول ، الموصل ، ١٩٨٣ ، ص٣٢٣ .

[٢] صبري جريس ، المصدر السابق ، ص٢٠٠ .

[٣] عبد القادر ياسين ، المصدر السابق ، ص٣٣ .

[٤] المصدر نفسه ، ص٣٤ .

واستغلالها[1] واستطاع هذا المكتب بالتعاون مع الصندوق القومي اليهودي ، تأسيس النواة الأولى لمدينة تل أبيب[2] كما أقدم على تأسيس (شركة تطوير أراضي فلسطين) بقصد شراء الأراضي من العرب لصالح الصندوق القومي اليهودي ، وغيره من المساهمين اليهود الذين يعملون لحسابهم الخاص[3] .

تمثل هدف الهجرة الصهيونية في هذا الوقت ، بإنشاء مستوطنات يهودية جديدة ، خاصة بعد أن نشطت عمليات شراء الأراضي بواسطة المؤسسات الصهيونية في فلسطين ، بحيث ارتفعت مساحة الأراضي المشتراة من (٢٢٥٠٠٠) دونم عام ١٩٠٤ إلى (٤٢٠٦٠٠) دونم عام ١٩١٤ ، وأقيمت على جزء من تلك الأراضي (١٥) مستوطنة يهودية خلال الأعوام ١٩٠٧ – ١٩١٤ بلغ عدد اليهود فيها (٦٠٣٢) مستوطناً كما موضح في الجدول رقم (٣) :

---

[1] عبد الحميد العلوجي المصدر السابق ، ص ١١٨ .

[2] وزارة الثقافة والإرشاد ، الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، بغداد ، د.ت ، ص١٨ .

[3] عادل حامد الجادر وعزيز عبد المهدي ردام ، فلسطين والغزو الصهيوني ، بغداد ، ١٩٨٤ ص٧٢.

جدول رقم (٣)

المستوطنات اليهودية في فلسطين (١٩٠٧-١٩١٤)

المستوطنة		عدد سكانها	سنة التأسيس
بئير يعقوب	Beer Ya`aqov	٤٥٠	١٩٠٧
بن شمين	Ben Shemen	٩٣٠	١٩٠٧
حولدة	Hulda	٢٦٠	١٩٠٧
كنيرت	Kinneret	٢٢٠	١٩٠٨
متسبيه	Mitspa	٩٠	١٩٠٨
تل أبيب	Tel Aviv	٤١٠	١٩٠٩
دجانيا (أ)	Dejania (A)	٢٩٠	١٩٠٩
مجموع	kinnerer Grup	٤٦٠	١٩٠٩
مجدال	Migedal	٢٤٠	١٩١٠
روحامة	Ruhuma	١٠٢	١٩١١
كفر ميلال	Krfar Malal	٥٤٠	١٩١١
مرحفياه	Marhavia	٢٧٠	١٩١١
كفر أوريا	Kefear Uriya	٢٠	١٩١٢
كركور	Karkue	٩٠٠	١٩١٣
نحلات يهودا	Nahlat Yehude	٨٥٠	١٩١٤
المجموع (١٥) مستوطنة		٦٠٣٢	

* المصدر :

استندت في إعداد هذا الجدول على مراجع عربية وأجنبية عدة من أبرزها :

- مصطفى مراد الدباغ ، المصدر السابق ، على الصفحات (١٧٥ ، ١٨٣ ، ٢٠٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨١).
- أفرايم ومناحيم تلمي ، المصدر السابق ، على الصفحـات (٧٤ ، ١٠٢ ١٩٨ ، ٢٣٨ ، ٢٥٦ ، ٤٢٨ ، ٤٥٣) .

وقد تميزت المستوطنات الجديدة التي أنشأها مهاجرو الموجة الثانية بمـــيّزات عديدة تجعلها تختلف عن المستوطنات القديمة التي سبقتها والتي أقامها مهاجرو الموجـة الأولى ، إذ استغل المستوطنون اليهود معظم الأراضـــي التـــي اشـــترتها المؤسســـات

الصهيونية لزراعة الحبوب والأشجار المثمرة ، معتمدين نمط الزراعة المختلطة ، وأسلوب الاكتفاء الذاتي ، كما حاولوا تطبيق مبدأ (العمل العبري) ، وذلك من خلال تشغيل العمال اليهود في المستوطنات الزراعية بدلاً من العمال العرب ، الأمر الذي جعل المستوطن أكثر اتصالاً بالأرض ، فضلاً عن امتلاكه لمساحة محدودة من الأرض يستطيع حرثها بنفسه ، فقد كانت الأراضي تؤجر للأفراد بمعدل (٢٥٠) دونماً للفرد وعائلته ، بيد أن هذا الترتيب برهن على عدم فعاليته ، بسبب انعدام الخبرة الزراعية لدى المهاجرين . لهذا السبب حُددت المساحة التي يمتلكها المستوطن وعائلته بـ (١٠٠) دونم فقط[١] . كما استحدثت أنواع جديدة في الاستيطان الزراعي وهي : المزارع الجماعية (الكيبوتزKibbutz) ، والمزارع التعاونية (الموشافMoshaf) ، فالكيبوتز يقوم على ملكية مشتركة للأرض وحراثتها أو زراعتها بصورة جماعية مع عدالة التوزيع في الأجور ، وقد تم إنشاء أول كيبوتز في فلسطين في مستطونة دجانيا (أ) في عام ١٩٠٩ [٢]، واتخذت الحركة الصهيونية من الكيبوتز وسيلة مثالية لاستقدام أعداد كبيرة من المهاجرين واستيعابهم وربطهم بالأرض الفلسطينية[٣] . بينما تقوم المزارع التعاونية الموشاف على أساس العمل المشترك للعمال اليهود في مستوطنة زراعية خاصة بهم تكون أراضيها مقسّمة فيما بينهم ، ويستغل المستوطنون اراضيهم من خلال العمل فيما بينهم بأنفسهم إلى جانب عملهم في المستوطنات المجاورة . واهتمت الحركة الصهيونية بتشجيع إقامة الموشاف لتنظيم العلاقة بين الفرد (المستوطن) ، والأرض ، وتحقيق ارتباط وثيق بينهما من خلال العمل الدائم للمستوطن في الأرض إلى أن تصبح كل مستوطنة تعاونية مستقلة ذاتياً [٤] وفيما يتعلق بشراء

---

(١) thur Ruppin , Op.Cit.,p.10.

(٢) عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ص ٢٤-٢٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص١٩ .

(٤) ابراهيم العابد ، الموشاف القرى التعاونية في إسرائيل ، سلسلة دراسات فلسطينية رقم (٢٦) ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٨-١٢ ؛ عبد العزيز محمد عوض ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .

الأراضي ، فقد أكّد المستوطنون اليهود من مهاجري الموجه الثانية على ضرورة الاسراع بشراء الأراضي على العكس من النظرة الشائعة الداعية إلى الاحتفاظ بالمال حتى تهبط الأسعار(١) .

ومع قيام الحرب العالمية الأولى انتهت موجة الهجرة الثانية ، ومن خلالها رسّخت الصهيونية أقدامها في فلسطين ، إذ قامت بتنفيذ مخطط مركّز يهدف إلى غرس جذور المهاجرين اليهود في الأرض ، والفصل التام بينهم وبين العرب تمهيداً للاستيلاء النهائي على أراضيهم . وكان من ثمار هذا المخطط أن وصلت مساحة الأراضي التي استولى عليها المهاجرون حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ إلى (٤٢٠٦٠٠) دونم ، وقدر عدد اليهود الإجمالي في فلسطين بـ (٨٥٠٠٠) نسمة(٢) . منهم (١٥٤٠٥) نسمة أقاموا في (٣٧) مستوطنة زراعية انشئت على جزء من الأراضي المستولى عليها .

---

(١) Arthur Ruppin Op.Cit.,p.II.

(٢) Government of Palestine , A Survey of Palestine , Vol .I , Jerusalem , 1946 , P .144 . (Hereafter Cited as A Survey of Palestine).

النشاط الصهيوني تجاه فلسطين (١٩١٤-١٩١٧)

بعد أن اندلعت الحرب العالمية الأولى وجدت المنظمة الصهيونية العالمية نفسها في موقف لا تُحسد عليه ، إذ اربكت الحرب أوضاع اليهود وخلقت مشاكل حرجة كان عليهم مواجهتها ، كان في مقدمتها قيام السلطات العثمانية بإلغاء امتيازات الحماية التي كان المواطنون الأجانب ومن ضمنهم اليهود يتمتعون بها[١] . كما أدت الحرب إلى توقف حركة الهجرة اليهودية من روسيا ، وانقطاع خطوط المواصلات[٢] وصارت ظاهرتا البطالة والجوع الأكثر انتشاراً بين صفوف السكان العرب واليهود على حدٍ سواء[٣] . كما أمرت الحكومة العثمانية في السابع عشر من كانون الأول عام ١٩١٤ سلطاتها بطرد جميع السكان اليهود غير العثمانيين من فلسطين ، والذين رفضوا اكتساب الجنسية العثمانية طبقاً لقرار الحكومة الصادر في تشرين الثاني من العام نفسه[٤] . إلا أنها تراجعت عن ذلك الإجراء نتيجة الضغط الهائل الصادر من سفير الولايات المتحدة في استانبول هنري مورغنتو (Henry Morganthau) . والممثل الصهيوني في استانبول ريخارد ليختهايم[٥] (Rekared Lekethayrm) ، والسفير الألماني في استانبول فريهرفون فانغنهايم (Feriher Von Wangenheim) الذين نجحوا في جمل الحكومة العثمانية على إيقاف مفعول قرار الإبعاد ، كي يسمح

---

(١) خيرية قاسمية ، المصدر السابق ، ص٢٦٦ .

(٢) سلافة حجاوي ، "الهجرة اليهودية إلى فلسطين وسياسات الدول الكبرى" ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد (٧) ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٢٦ .

(٣) الياس سعد ، المصدر السابق ، ص١٩ .

(٤) خيرية قاسمية ، المصدر السابق ، ص٢٦٧ .

(٥) ريخارد ليختهايم : ولد في ألمانيا عام ١٨٨٥ ،ونشط منذ وقت مبكر من عمره للعمل في الحركة الصهيونية ،فقد كان عضواً في اللجنة التنفيذية الصهيونية ،وعمل محرراً لصحيفة "ديفلت" الناطقة بلسان الحركة الصهيونية خلال المدة ١٩١١-١٩١٣ ،ثم عمل ممثلاً للحركة في ألمانيا والدولة العثمانية ،كما عمل ممثلاً للوكالة اليهودية في جنيف خلال الحرب العالمية الثانية ،توفي في القدس عام ١٩٦٣ ،ينظر : أفرايم ومناحيم تلمي ،المصدر السابق ،ص٢٤٧ .

لليهود غير العثمانيين ، باكتساب الجنسية العثمانية[١] ، بيد أن العديد ممن لم تجذبهم فلسطين بسبب عدم تمتعهم بحصانات خاصة ، أو معاملة حسنة ، رفضوا اكتساب تلك الجنسية[٢] لذا طُردوا من فلسطين ، وتم نقلهم على متن الطرادين الأمريكيين تنسي (Tennessee) و دي موينز (De Moines) من فلسطين إلى مصر ، حيث أقاموا هناك برعاية السلطات البريطانية ، بصفة مؤقتة[٣] .

قامت الحكومة العثمانية إثر صدور مرسوم الطرد بتغيير سياستها تجاه اليهود في فلسطين ، حيث اتسمت تلك السياسة بالتسامح والعطف بشكل يتعذر تفسيره ، ولا سيما من جانب جمال باشا القائد العثماني في فلسطين ، وذكر ديزنكوف (Dezenkof)[٤] (أول رئيس لبلدية تل أبيب) ، في مذكراته موالاة جمال باشا للصهاينة بقوله : **"بأنه زار المستوطنات والمؤسسات اليهودية في عدة مناسبات ومنح (٢٠٠٠٠) دونم من أراضي الدولة إلى إحدى المستعمرات"**[٥] ، وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهها المستوطنون اليهود في فلسطين ، خلال هذه المرحلة ، إلا أنها لم تخلُ من نشاط استيطاني أيضاً ، إذ تمكن المستوطنون الصهاينة من إنشاء مستوطنة كفر جلعادي (Kefar Gilidi) ، بالقرب من المطلة ، شمال فلسطين سكنها (٨٥٠) يهودياً[٦] فوصل بذلك عدد المستوطنات اليهودية التي كانت قائمة في فلسطين عشية

---

[١] خيرية قاسمية ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠ .

[٢] صبري جريس ، المصدر السابق ، ص٢٩١ .

[٣] خيرية قاسمية ، المصدر السابق ، ص٢٦٧ .

[٤] مئير ديزنكوف : ولد في صربيا عام ١٨٦١ ، ومن أوائل العاملين في حركة أحباء صهيون ، هاجر إلى فلسطين ١٨٩٢ ، وأقام أول مصنع فيها لانتاج الزجاج في "الطنطورة" التي أسسها روتشلد ، ويعد من المؤسسين لحي "أحوزات بايت" الذي تطورت عنه مدينة تل أبيب . طرده الأتراك من فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى ، وبين عام ١٩٢٧-١٩٢٩ ، عمل عضواً في الإدارة الصهيونية ينظر أفرايم ومناحيم تلمي ، المصدر نفسه ، ص١٠٦ .

[٥] مقتبس من : خيرية قاسمية ، المصدر السابق ، ص٢٧٠ .

[٦] مصطفى مراد الدباغ ، المصدر السابق ، ص١٦٥ .

إصدار وعد بلفور إلى (٣٨) مستوطنة يقطنها (١٦٢٥٥) يهودياً . وعلى الرغم من ذلك استمرت الهجرة اليهودية من فلسطين إلى خارجها ، وأسفرت عن نزوح (٢٠٠٠٠) مستوطن يهودي من فلسطين ، التي وصل عدد السكان اليهود فيها مع نهاية الحرب العالمية الأولى إلى نحو (٦٥٠٠٠)[1] بعد أن كانوا (٨٥٠٠٠) عند بداية الحرب[2] .

أما في المجال الدولي ، فقد وجدت المنظمة الصهيونية أن الظروف التي ستخلقها الحرب يجب استغلالها إلى أقصى قدر ممكن لمصلحة المطالب الصهيونية ، وإلا فقد لا تتكرر مثل هذه الفرصة أبداً ، ولهذا كان لا بد للجهود الدبلوماسية الصهيونية أن تسير جنباً إلى جنب مع الجهود الاستيطانية في فلسطين . ولكن السؤال الذي كان على المنظمة الصهيونية مواجهته هو إلى أي جانب تقف ؟ هناك من الحلفاء تتزعمها بريطانيا وفرنسا ، مقابل الكتلة الأخرى وتتزعمها الدولة العثمانية وألمانيا ، فإلى أي طرف من هؤلاء تتجه المنظمة بجهودها ؟

كان الحل هو أن لا تلقي المنظمة الصهيونية بكل البيض في سلة واحدة لذا كان الاتفاق بين أعضاء اللجنة التنفيذية داخل المنظمة الصهيونية الاتصال بدول الوسط (الدولة العثمانية وألمانيا والنمسا والمجر) ، ودول الحلفاء (بريطانيا ، فرنسا ، روسيا) والمعسكر المحايد الذي تتزعمه الولايات المتحدة ، لضمان توجيه المعسكرات الثلاثة ، باتجاه المنظمة الصهيونية[3] .

بدأت المنظمة الصهيونية اتصالاتها بالدولة العثمانية ، مع علمها بما تواجهه تلك الدولة من تصاعد الحركة العربية الداعية للانفصال عن الدولة العثمانية ، وتكوين

---

[1] سلافة حجاوي ، المصدر السابق ، ص٢٦ .

[2] Reel6: A Historical Analysis of the Maine Issues Afecting United States Forign Policy in the Middle East , John C/colin III , captain USAF , Jphn R.Iluce captain USAF LSSR 29.p.33 .

[3] حسن صبري الخولي ، المصدر السابق ، المجلد الأول ، ص ١١٨-١١٩ .

دولة عربية موحدة مستغلة (أي الحركة الصهيونية) الفرصة المناسبة لتشويه صورة الحركة العربية في أعين رجال الدولة العثمانية واصفة إيّاها بأنها تهدد بانقسام الدولة وتعمل على انهيارها ، وأنه لابد من وجود قوة أخرى تواجهها لاضعافها وموازنة قوتها ، من خلال السماح لليهود بالاستقرار في فلسطين محاولين مقابل ذلك إغراء الحكومة العثمانية ، عارضين عليها تقديم المعونات المالية والاقتصادية من خلال البيوتات المالية اليهودية لدعم اقتصاد الدولة العثمانية ، كما ابدى اليهود في الوقت نفسه استعدادهم لتشكيل فرقة عسكرية يهودية بولونية للدفاع عن فلسطين ومقاومة الحركة العربية[١] ، وبذلك لم يكن عرض اليهود مقتصراً على العون السياسي والمادي بل تعداه إلى العون العسكري .

بدأت المنظمة الصهيونية بعد اتصالها بالدولة العثمانية ، اتصالاتها بألمانيا حيث كانت حريصة على علاقتها مع الألمان ، واستغلال نفوذهم لدى الدولة العثمانية من أجل مساعدة اليهود في فلسطين وتثبيت وجودهم فيها[٢]. فقد تناول عرض مساعدتها لألمانيا الناحيتين السياسية والاقتصادية ، فضلاً عما يمكن أن تقدم المنظمة الصهيونية العالمية ، لها من عون في الحرب من خلال إقامة شبكة جاسوسية منظمة تعمل لحساب دول الوسط[٣] . ولكن على الرغم من استمرار الاتصال بين الصهاينة والحكومة الألمانية طيلة مدة الحرب ، إلا أنه لم يتمخض عن هذه الاتصالات موقف واضح ومحدد من ألمانيا تجاه الوجود اليهودي في فلسطين ، إلا فيما يتعلق بمسألة حماية المستوطنين اليهود في فلسطين من خلال النفوذ الألماني الدبلوماسي في استنبول حيث أبدت الحكومة الألمانية تعاطفها مع يهود فلسطين رغبة منها في المحافظة على مصالحها ، الاقتصادية مع البرجوازية اليهودية ، وحرصاً منها على كسب تأييد

---

[١] حسن صبري الخولي ، المصدر السابق ، المجلد الأول ، ص١١٨ .

[٢] أمين عبد الله محمود ، المصدر السابق ، ص٢٥٨ .

[٣] قسطنطين خمار ، الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص٤٧

الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبها التي كانت تولي النشاط الصهيوني في فلسطين الكثير من اهتمامها ورعايتها[1] .

ثم جاءت التطورات الحاسمة التي شهدتها المنظمة الصهيونية خلال سنوات الحرب عندما نشطت المنظمة الصهيونية بتكثيف اتصالاتها بالحكومتين البريطانية والأمريكية ، إذ ظهر حاييم وايزمن في لندن كزعيم للمنظمة الصهيونية بحكم الأمر الواقع ، ليجد في الحكومة البريطانية خير حليف للصهيونية [2] بينما تحرك صهيونيو الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة لويس ديمبتس براندس [3] (١٨٥٦-١٩٤٢) (Lewis Dimpets Brandeis) مستشار الرئيس الأمريكي ودر ولسن (Wooderw Wilson) (١٨٥؟-١٩٢٤) وألقوا بثقلهم لدى الحكومة الأمريكية للحصول على المساعدات المالية والبراءة الاستيطانية التي طالما سعى الصهيونيون إليها[4] .

لقد ركّز وايزمن ومساعداه سوكولوف[5] (Sokolow) وتشيلينوف (Tschlenow)[1] نشاطهم في كسب الأنصار بين المسؤولين في الحكومة البريطانية ،

---

(١) أمين عبد الله محمود ، المصدر السابق ، ص ٢٥٩ ..

(٢) Chaim Weizmann , Op.Cit. , P.189

(٣) لويس ديمبتس براندس : أحد أبرز رجال القانون اليهود ، ولد في الولايات المتحدة عام ١٨٥٦ وأصبح قريباً من الحركة الصهيونية بتأثير من سكرتير هرتزل يعقوب دي هاز . ترأس الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة ، كما ترأس المؤتمر الصهيوني المنعقد في لندن عام ١٩٢٠ . توفي عام ١٩٤٢ ، ينظر : أفرايم ومناحيم تلمي ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .

(٤) -Herbert Parzen , Ashort History of Zionism , New York , 1962,P188.

(٥) ناحوم سوكولوف : أحد أبرز أعضاء الحركة الصهيونية ، ولد في بولندا عام ١٨٥٩ . وكان من روّاد الصحافة العبرية الجديدة ، عمل محرراً للصحيفة العبرية "هاتسفيرا" ، وهو من أشد المؤيدين لصهيونية هرتزل السياسية ، وكان أول من ترجم كتاب هرتزل "أرض الميعاد" وأعطاه الاسم التوراتي القديم – تل أبيب – ، وعُين سكرتيراً لإدراة المنظمة الصهيونية عام ١٩٠٦ ،وأصبح عضواً في إدارة المنظمة عام ١٩١١ ، وبرز نشاطه السياسي خلال الحرب العالمية الأولى . ترأس المنظمة الصهيونية خلفاً لوايزمن من بين عامي=

ولا سيما وان الحرب قد تؤدي إلى تفكيك الامبراطورية العثمانية وتوفر بذلك الظروف السانحة لتحقيق المشروع الصهيوني بفلسطين إذ قام وايزمن باتصالات مكثفة بالمسؤولين البريطانيين آثر بلفور[٢] (Athur Balfour) ، ولويد جورج[٣] (Lioyed George) وكانا عضوين في الوزارة البريطانية حينذاك ، فلقي عندهما الدعم والتأييد كما كسب تأييد شابر ستويش سكوت (Sapir Stoich Scott) رئيس تحرير صحيفة المانشستر غارديان (The Manchcter Guardian) وكذلك هربرت صموئيل[٤] (Herbert Samual) الشخصية اليهودية البارزة آنذاك[٥] . ولم يألُ وايزمن جهداً بعد أن أصبح ذا صلة وثيقة بأقطاب البريطانيين الذين ذكرناهم آنفاً في أن يشرح لهم عزم الصهاينة على تهويد فلسطين ، مبيناً لهم الفوائد التي تعود على الامبراطورية

= ١٩٣١ – ١٩٣٥ وترأس مؤتمرات صهيونية عدة وبعد عودة وايزمن لرئاسة المنظمة ، انتخب رئيساً فخرياً لها. توفي في لندن ١٩٣٦. ينظر أفرايم ومناحيم تلمي المصدر السابق ، ص٣١٧ .

[١] يحئيل تشيليفيوف : أحد زعماء الحركة الصهيونية ، ولد في روسيا ١٨٦٣ ، ومن أوائل العاملين في حركة أحباء صهيون ، ومن مؤسسي نقابة الطلبة (بني صهيون) في وارشو . وأصبح عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية ، وعيّن في عام ١٩١٣ ، نائباً لرئيس الإدارة في اللجنة التنفيذية ، توفي في لندن عام ١٩١٨ ، ونقل رفاته ودفن في المقبرة القديمة في تل أبيب . ينظر : أفرايم ومناحيم تلمي ، المصدر السابق ، ص٢٩٤ .

[٢] آرثر جيمس بلفور : سياسي بريطاني ، ولد في بريطانيا عام ١٨٤٨ ترأس حزب المحافظين وشغل عدة مناصب في الحكومات البريطانية إذ عُين وزيراً للخزانة بين عامي ١٨٩١–١٨٩٢ ووزيراً للدولة بين عامي ١٩١٥–١٩١٦ ، ومثّل بلاده في جنيف عام ١٩٢٢ ، توفي في آذار عام ١٩٣٠ .

[٣] ينظر : The Dictionary of National Biography, 1922-1930.London,1967, P.41-

[٤] هربرت لويس صموئيل : سياسي يهودي بريطاني ، ولد في بريطانيا عام ١٨٧٠ ، تقرب من الحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الأولى ، وعين رئيساً للجنة الاستشارية في المنظمة الصهيونية في بريطانيا ، وعمل كأول مندوب سام بريطاني في فلسطين بين عامي ١٩٢١–١٩٢٥ بعد عودته من فلسطين عين زعيماً للكتلة الليبرالية في البرلمان البريطاني في مجلس اللوردات . ومنح في عام ١٩٧٣ لقب فيكونت ، شارك في تأسيس الوكالة اليهودية . توفي في لندن عام ١٩٦٣ . ينظر أفرايم ومناحيم تلمي ، المصدر السابق ، ص٣٢٠ .

[٥] ألن تايلور ، المصدر السابق ، ص٣١ .

الصهاينة على تهويد فلسطين ، مبيناً لهم الفوائـد التي تعـود علـى الامبراطورية البريطانية من جراء ذلك ، إن هي آزرتهم ، ومؤكداً لهم أن حمايتهم وعونـهم أمـران أساسيان لتحقيق الفكرة الصهيونية[1] ، ولا حاجة بنا إلى الوقوف بصورة مفصّلة علـى التطورات والملابسات التي أحاطت بقيام التحالف الصهيوني – البريطاني ، خلال تلـك المرحلة الحاسمة ، بل نكتفي بالإشارة التي تلك الخطوط الرئيسية التـي تمـيزت بـها السياسة الصهيونية من خلال نشاطات وايزمن ومواقف المتحـالفين معـه فـالمخطط الصهيوني كان قائماً على التوقعات الآتية :

١- انتصار الحلفاء .

٢- فرض سيطرة بريطانية على فلسطين .

٣- قيام الإدارة في فلسطين بتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين .

٤- انتهاء السيطرة البريطانية إلى اليهود[2] .

وعلى أساس هذا المخطط عمل وايزمن ومعـاونوه لكسـب ود المسـؤولين البريطانيين ويبدو أن وايزمن ورفاقه وجدوا أن بريطانيا أفضل حليف وذلك في ضـوء عطفها على الحركة الصهيونية ، أيام هرتزل والمشـاريع التـي قدّمـها للاسـتيطان الصهيوني .

أما بالنسبة للجهود الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكيـة ، فقـد حققـت بعض النجاح في الحصول على دعم ومساندة واشنطن للمستوطنين اليهود في فلسـطين على الرغم من إصرار الرئيس الأمريكي ولِسُن على التمسك بمبدأ تقرير المصير الـذي يتناقض مع مبدأ الاستعمار الصهيوني لفلسطين[3] . إذ قامت اللجنة اليهودية الأمريكيـة واللجنة التنفيذية المؤقتة للشؤون الصهيونية العامة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة

---

(1) Chiam Weizmann , Op . Cit .,,P243 .

(2) ألن تايلور ، المصدر السابق ، ص٣٣ .

(3) فائز صايغ ، المصدر السابق ، ص٢٠ .

بإرسال المساعدات المالية والغذائية والدوائية للمستوطنين اليهود أثناء الحرب وإيصالها إلى فلسطين عبر مسالك ملتوية كان لهنري مورغنتو الدور الأكبر في إدخالـــها إلـــى فلسطين على الرغم من الضوابط العثمانية المتشددة . ويعود السبب وراء دعم الولايات المتحدة الأمريكية للمستوطنين اليهود في فلسطين إلى الدور الذي لعبه برانديس الـــذي استغل صداقته بالرئيس ولسُن ليضمن وقوف الدبلوماسية الأمريكية إلى جانب المصـالح اليهودية في فلسطين [1] .

ويتضح مما سبق أن فكرة تهويد فلسطين ، وتطورها كانت امتـــداداً لسياســة التوسع الإمبريالي الأمريكي في المشرق العربي ، والأداة الفعّالـــة لحمايـــة مصالحـــة وحراسة مواقعه ، وكانت بريطانيا هي التي فازت بهذه الأداة بإصدارها وعد بلفور فـــي الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٧ .

---

[1] سمير صقيلي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٠ .

الموقف الفلسطيني من الاستيطان الصهيوني

عاش العرب واليهود في فلسطين قبل موجة الهجرة اليهودية الأولى عام ١٨٨٢ ، في سلام ووئام ، ولم تكن الخصومات النادرة التي كانت تحدث بينهم في بعض الأحيان إلا مظهراً من مظاهر الحياة العادية لأي مجتمع متعدد الأجناس والطوائف ، لذا كانت الحوادث القليلة ، التي حصلت قبل أن تتكشف أهداف الغزو حالات فردية وعادية[١] . فقد كان الوجود اليهودي في فلسطين ضئيلاً نسبياً ودوافعه العلنية دينية وإنسانية ، وفي الوقت الذي كان يتستر فيه اليهود على دوافعهم الاستعمارية الاستيطانية ، كان العرب الفلسطينيون يعدّون القادمين اليهود بمثابة الحجاج قدموا إلى البلاد المقدسة لتأدية الفرائض الدينية ، أو لاجئين هربوا من الاضطهاد في روسيا وأوروبا الشرقية ، وقصدوا فلسطين طلباً للسلامة والطمأنينة ، وعلى هذا الأساس أظهر الفلسطينيون شعوراً غير عدائي نحوهم[٢] ، وقد أشار إلى ذلك أول قنصل بريطاني في القدس في تقاريره عن حالة اليهود في فلسطين مشيراً إلى التسامح الديني الذي كان يتمتع به اليهود في كنف المسلمين الذين سمحوا لليهود بالاقامة في الأحياء الاسلامية والذين كانوا يجيرون اليهود عند الحاجة[٣] .

غير أن الموقف الفلسطيني تغيّر بعد أن تغيرت طبيعة الوجود اليهودي في فلسطين من الطابع الديني إلى الطابع الاستعماري الاستيطاني ، وذلك بتأثير الحركة الصهيونية[٤] . الأمر الذي أدى إلى بروز التناقضات بين مصالح الأقلية اليهودية ، ومصالح الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني ، فبدأت مقاومة الخطر الصهيوني وسقطت الصداقة القديمة أمام عداء العرب للهجرة والاستيطان . وكانت تلك المقاومة

---

[١] أنيس صايغ ، الهاشميون وقضية فلسطين ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص٤٣ .

[٢] فايز صائغ ، المصدر السابق ، ص٥١ .

[٣] عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص٤٧ .

[٤] المصدر نفسه ، ص٤٨ .

عفوية وغير منظمة ، فحدثت أولى الصدامات المسلحة بين الفلاحين العرب ، والغزاة الصهاينة ، عندما شن الفلاحون العرب هجوماً على مستوطنة روش بينا عام ١٨٨٣ ، تبعتها هجمات أخرى شنّها الفلاحون العرب المطرودون من قراهم في الخضيرة (ملبس) عام ١٨٨٦ ، وضد مستوطنة غديرة في عام ١٨٨٨ [١]، وفي عام ١٨٩٠ قام وفد من وجهاء القدس بالاحتجاج على المتصرف رشاد باشا لتعاطفه مع اليهود[٢] . وعاد وجهاء القدس في عام ١٨٩١ فأرسلوا احتجاجاً إلى الصدر الأعظم في استنبول معربين فيه عن تخوّفهم من وصول أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود وطالبوا "**بمنعهم من دخول فلسطين نظراً لعدم قدرة المسلمين من السكان على الصمود أمام منافسة المهاجرين اليهود لهم في النواحي الاقتصادية ، مما ينجم عنه سوء الأحوال الاقتصادية للسكان**"[٣] . ويعد هذا الاحتجاج أول عمل عربي رسمي منظم ضد الهجرة والاستيطان اليهوديين[٤] .

إن الإحساس بالخطر الصهيوني كان واضحاً للعيان ، بسبب تجاهل المستوطنين اليهود للوجود العربي في فلسطين ، حيث دفعهم ذلك إلى التعالي عليهم واحتقارهم ، واستغلالهم ، وقد عبّر عن ذلك المفكر الصهيوني أشر كينز بيرك (Asher Ginz Berg) عقب زيارته الأولى لفلسطين في عام ١٨٩١ قائلاً : "**وهم أي اليهود يعاملون العرب بروح العداء والشراسة ، ويمتهنون حقوقهم بصورة معوجّة ولا معقولة ، ثم يوجّهون لهم الإهانات دون أي مبرر كاف ، ويفاخرون بتلك الأفعال فوق كل ذلك** " ثم يضيف : "**وليس هناك بيننا من يقف بوجه هذا الميل الخسيس والخطر في آن واحد** " ، ولم يفته انتقاد موقف الصهاينة عموماً من العرب ، واعتقادهم

---

[١] صبري جريس ، المصدر السابق ، ص١٤١ .

[٢] عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، ص ٤٩ .

[٣] مقتبس من : عبد العزيز محمد عوض ، "الشخصيات الفلسطينية والاستيطان اليهودي ١٨٧٠-١٩١٤ " ، شؤون فلسطينية ، العدد (٣٦) ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص٧٤ .

[٤] المصدر نفسه ، ص ٧٤ .

"بأن العرب كلهم من الوحوش الهمج الذين يعيشون كالحيوانات ولا يفقهون ما يدور حولهم "[1] . ونظراً لتخوّف عرب فلسطين من الهجرة اليهودية واستملاك الأراضي ، فقد تواصلت الهجمات الفلاحية على المستوطنات اليهودية ، كان من أبرزها الهجوم الذي شُن على مستوطنة رحوفرت عام ١٨٩٣ ، والهجوم الذي تعرضت له مستوطنة بئير طوفيا في عام ١٨٩٦[2] .

اشتدت المقاومة الفلسطينية إثر تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية ، إذ أعرب الصهيانية عن نيتهم السيطرة على فلسطين ، وازداد حينئذ شعور الفلسطينيين حِدة بخطورة هجرة اليهود إلى بلدهم ، وتفاقمت المعارضة للهجرة والاستيطان ، فقد ترأس مفتي القدس محمد طاهر الحُسيني هيأة محلية كانت تتمتع بصلاحيات مهمتها النظر في طلبات نقل الملكية في متصرفية القدس ، وقد عمل من خلالها على عدم السماح لليهود بالحصول على أراضي زراعية جديدة لسنوات عديدة [3]. كذلك شهد عام ١٨٩٨ حملة مضادة قادها الفلسطينيون ضد عمليات التهويد في بلادهم ، ووقفوا بشكل حازم ضدها واعتبروها خطراً على حقوقهم وكيانهم [4]. كما قامت في عام ١٩٠٠ حمله احتجاجية واسعة للتنديد بشراء اليهود للأراضي الزراعية . وشهدت منطقة طبريا في عام ١٩٠١ صدامات عنيفة بين الفلاحين العرب ، والمستوطنين اليهود ، بسبب قيام جمعية الاستعمار اليهودي بشراء مساحات من الأراضي في تلك المنطقة ، وحرمان الفلاحين العرب من أراضيهم[5] . وعلى الرغم من ذلك فقد تجاهلت الزعامة الصهيونية في الخارج ، وحتى اليهود في فلسطين مسألة الوجود العربي على الأراضي الفلسطينية ، فقد أشار إلى ذلك الدكتور يتسحاق ابشتاين (Ytzhac Ebstein)

---

(١) مقتبس من : أسعد رزوق ، إسرائيل الكبرى ، ص ٩٨-٩٩ .

(٢) صبري جريس ، المصدر السابق، ص١٤١ .

(٣) عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، ص٥٠ .

(٤) أنيس صائغ ، المصدر السابق ، ص٤٥ .

(٥) عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، ص٥٠ .

الفلسطينية ، فقد أشار إلى ذلك الدكتور يتسحاق ابشتاين (Ytzhac Ebstein) ، الـــذي عمل مفتشاً في مدارس الإدارة الصهيونية ، في محاضرة ألقاها على مجموعـــة مـن مندوبي المؤتمر الصهيوني السابع عام ١٩٠٥ ، واصفاً موقف الصهاينة من العرب في داخل فلسطين وخارجها قائلاً : " إن **مسألة علاقاتنا مع العرب ، هذه المســألة التـي تتعلق آمال بعثنا القومي بحلها ، لم تهمل فقط ، وإنمـا اختفـت تمامـاً مـن أعيـن الصهيونيين ، ولا ذكر لها تقريباً ، ...**" وأضاف يقول : " **لقد حـان الوقـت لاقتـلاع الرأي الخاطئ الذي انتشر بين الصهيونيين بأن في أرض إسـرائيل ، أراضـي غـير مفلوحة ، بسبب نقص في الأيدي العاملة ، أو كسل السكان . وليست هناك مقفرة بـل على العكس يحاول كل فلاّح أن يضيف إلى أرضه من أراضي البور المجاورة لـها ... وعندما نشتري قطعة أرض كهذه نبعد عنها مزارعيها السابقين تماماً ... فنحرم بـهذا أشخاصاً بائسين من ممتلكاتهم الضئيلة ، ونسلب لقمة عيشهم ، ولا يزال حتى اليـوم يرن في أُذني نحيب النساء العربيات عندما تركت عائلاتهن قرية الجاعونـه ، وهـي روش بينا ، وانتقلت للسكن في حوران في شرق الأردن ، فقد ركـب الرجـال علـى الحمير ومشت النساء ورائهم باكيات يملأ السهل نحيبهن . وللحظات وقفـوا وقبّلـوا الحجارة والتراب ...،إن شراء أراضيهم على هذا الشكل يترك في قلوبـهم جرحـاً لا يندمل وسيذكرون دائماً ذلك اليوم الملعون الذي انتقلت فيه أملاكهم إلى أيدي الغربـاء ... لأنه إذا كان هناك فلاحون يروون حقولهم بعروقهم وحليبهم فهم العرب ... وفـي النهاية سيعملون على استرجاع ما سلبته منهم قوة الذهب** " ويضيف ابشتاين محـذراً بني قومه من العرب : "**لا تتحرّشوا بأسد نائم ، ولا تأمنوا جانب الرّماد الذي يُغطـي الجَمر ، فقد تنطلق شرارة تُسبب حَريقاً لا يُطفأ** "(١) ، ويبدو أن سبب تجاهل الصهاينـة الوجود العربي الفلسطيني على أراضيه ، توفر الظروف الدوليـة الملائمـة لدخـول المستوطنين اليهود إلى فلسطين دون عناء كبير بواسطة الضغط الأجنبي على الحكومـة

---

(١) مقتبس من : صبري جريس ، المصدر السابق ، ص١٤٠ .

العثمانية من جهة واعتماد طرق الوساطة والرشوة من جهة أخرى ، حال دون حاجة الصهاينة للحصول على موافقة السكان الأصليين للدخول إلى أراضيهم ، مما أنكر وجود العرب الفلسطينيين .

ومنذ بداية القرن العشرين اتسعت المقاومة الفلسطينية ، لا سيما بعد وفاة هرتزل عام ١٩٠٤ ، وتبني المنظمة الصهيونية ، خطة تهويد فلسطين بشكل عملي وتدريجي ، إذ أثار وصول أعداد الموجه الثانية من المهاجرين اليهود إلى فلسطين حفيظة الشعب الفلسطيني ، خصوصاً وأن روّاد هذه الموجه تبنّوا مبدأ غزو العمل (conquest of labour) ومقاطعة اليد العاملة العربية في المستوطنات اليهودية . فضلاً عن مقاطعة المنتجات العربية ، وأدى ذلك إلى استياء العرب من تصرفات الصهاينة العدائية [1]. كما برزت معارضة النشريات ، والكتب العربية مثل كتاب نجيب عازوري "**يقظة الأمة العربية**" ، الصادر في باريس عام ١٩٠٥ ، والذي نبّه فيه إلى خطورة الحركة الصهيونية ، والصراع الذي ينشب بين الدول العربية والحركة الصهيونية ، كما جاء في مقدمة كتابه "**هناك حادثان هامان من طبيعة واحدة ولكنهما متعارضان ، وهما يقظة الأمة العربية ، والجهد اليهودي الخفي لانشاء ملك اسرائيل القديم من جديد وعلى مقياس واسع ، إن مصير هاتين الحركتين هو الصراع المستمر إلى أن تغلب إحداهما الأخرى ، ومصير العالم كله منوط بالنتيجة النهائية لهذا الصراع بين الشعبين اللذين يمثلان مبدأين متعارضين** "[2] .

وبعد التغيير الذي حصل في الدولة العثمانية إثر الانقلاب العثماني في عام ١٩٠٨ ازدادت مقاومة الفلسطينيين لعمليات التهويد في فلسطين ، نظراً لعودة النظام البرلماني وظهور الصحافة العربية والفلسطينية ، فقد ساعد إدخال الحياة البرلمانية في الإمبراطورية العثمانية النواب العرب في مجلس المبعوثان إلى بذل الجهود لحمل

---

(١) عبد العزيز محمد عوض ، "الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي" ، ص٧٦ .

(٢) مقتبس من : أسعد رزوق ، إسرائيل الكبرى ، ص١٤٥ .

السلطات العثمانية على اتخاذ الإجراءات اللازمة ، والتي من شـأنها إيقـاف الـهجرة اليهودية وبيع الأراضي[١] . كما لعبت الصحافة دوراً هاماً في زيادة الوعـي ، حيـث بدأت الصحف بالظهور داخل فلسطين وخارجها ، ومن أولى الصحف التي صدرت في فلسطين ، الأصمعي في يافا والقدس ، والكرمل في حيفا ، وفلسطين في القدس ، التـي حملت لواء المعارضة ونقلته إلى خارج فلسطين[٢]. كما دعت الصحف السكان العرب في فلسطين إلى مقاطعة البضائع اليهوديـة وذلـك رداً علـى المقاطعـة الصهيونيـة للمنتوجات العربية[٣] ، وفي الوقت الذي نددت فيه الصحف الفلسطينية بعائلة سرسـق البيروتية التي كانت تعتزم آنذاك بيع أراضي قريتي الفولة والعفولة لليـهود ، حـذّرت صحيفة الكرمل الفلسطينيين من رهن أراضيهم لدى شركة أنجلو – فلسطين الصهيونيـة [٤] ، كما أولت الصحف الفلسطينية اهتمامـها بمسـألة الأراضـي المـدورة ، وهـي الأراضي التي وضع السلطان عبد الحميد الثاني يده عليها ، مقابل دفع مبلغ زهيد مـن المال لخزينة الدولة ، وعرفت باسم الأملاك العربية الأميرية (الجفالك السلطانية) ، وقد استولت السلطات العثمانية بعد الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ على تلـك الأراضـي ، واعتبرتها من أملاك الدولة ، لذا سميت بالأراضي المدورة أي "**المتنقلة**" ، لأنها انتقلت من ملكية السلطان الخاصة إلى ملكية الدولة . فقام الفلاحون العرب بمطالبة الحكومـة العثمانية بتطويبها لهم ببدل المثل والتقسيط ، إلا أن حكومة الحزب الاتحاد والـترقي ، استثنت هذه الأراضي من التطويب بهدف بيعها ، وذلك لحاجتها الملحة للمال ، فـأدى ذلك إلى احتجاج الفلاحين العرب ضد الحكومة المركزية ، التي أرادت بيع أراضيـهم دون أي مسوّغ قانوني إلى شركات أجنبية ذات أغراض سياسية تستهدف إخراجهم مـن

---

[١] ممدوح الروسان ، فلسطين والصهيونية ١٨٨٢-١٩٤٨ ، الطبعة الأولى ، عمان ١٩٨٣ ، ص١٢٠

[٢] صادق علي الربيعي ، المصدر السابق ، ص٢٠٢ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٢٠٢ .

[٤] عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، ص ٦١ .

أراضيهم ولم تكن الصحف وحدها المعبرة عن رد الفعل الوطني تجاه عمليات التهويد في فلسطين بل كانت هناك بعض الممارسات الفكرية من جانب المثقفين والسياسيين ، الذين سارعوا إلى تأليف كتب عِدة أوضحت المخاطرة الناجمة عن الهجرة اليهودية ، وبيع الأراضي لليهود ، ومن أمثلة ذلك مؤلف نجيب نصّار رئيس تحرير صحيفة الكرمل بعنوان "**الصهيونية ، أغراضها ، تاريخها ، أهميتها**" ، الذي صدر عام ١٩١١ أوضح فيه المؤلف أهداف الصهيونية وأساليبها ، ودعا فيه إلى قيام قيادة عربية موحّدة لمواجهة الخطر الصهيوني[١] ، ويُذكر أن كِتابه هذا عبارة عن مجموعة مقالات كتبها عن الصهيونية ، وقد جمعها على شكل كتاب أسماه بالعنوان المذكور آنفاً[٢] .

وقد نجم عن كل هذه الدعاية إحساس شديد بالخطر الصهيوني ، أدى إلى توفير الظروف الملاءمة لتشكيل منظمات محلية غايتها حظر هجرة اليهود والحيلوله دون بيع الأراضي لهم ، وتبلور هذا الاتجاه في تأسيس الحزب الوطني العثماني في مدينة يافا في عام ١٩١١ ، الذي أكد في إحدى نشراته الموجهة إلى العرب الفلسطينيين "**إن الصهيونية هي الخطر الذي يحدّق بوطننا ، وهي الموجة الرهيبة التي تضرب شواطئ بلادنا ، إنها مصدر الأعمال الخداعة الغادرة التي تجتاحنا ، والتي ينبغي أن تكون أشد إخافة لنا من السير على انفراد في ظلمة الليل الحالكة ، ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل إنها أيضاً نذيرة بنفينا عن وطننا وطردنا من بيوتنا وممتلكاتنا**"[٣] .

وكان هدف الحزب الحيلولة دون تقدم الحركة الصهيونية بمنع التعامل مع المؤسسات الصهيونية وحظر بيع الأراضي لها ، وفي الوقت نفسه تم تأسيس جمعيات فلسطينية أخرى معادية للصهيونية مثل ، جمعية مكافحة الصهيونية التي تأسست في نابلس عام

---

[١] ممدوح الروسان ، المصدر السابق ، ص١٤١ .

[٢] ناجي علوش ، الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية ، ١٨٨٢-١٩٤٨ ، الطبعة الثانية بيروت ، ١٩٧٨، ص٧٩ .

[٣] مقتبس عن : عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، ص١٧ .

١٩١٣ ، والتي تركز نشاطها في الدعوة إلى إقامة المظاهرات ضد الحكومة لإقدامها على بيع الأراضي بالمزاد العلني ، كما أرسلت برقيات احتجاج إلى الحكومة دعت فيها إلى أن تُحفظ حقوق الفلاحين العرب في أراضيهم المغتصبة من خلال إعطاء الفرصة للفلاحين بتسديد ديونهم بأقساط سنوية[١] . ثم الجمعيات التي أنشأتها الشبيبة الفلسطينية في القدس في عام ١٩١٤ مثل الجمعية الخيرية الاسلامية ، وجمعية الإخاء والعفاف ، وشركة الاقتصاد الفلسطيني – العربي ، وشركة التجارة الوطنية الاقتصادية وجمعية الشبيبة النابلسية في بيروت ، والجمعية اليافية في يافا ، والجمعية الفلسطينية في استانبول ، التي ضمت أبناء القدس ويافا وغزة وعكا والناصرة ، واتخذت من القدس مقرًا لها ، وفتحت لها فروعاً في المدن الفلسطينية الأخرى ، لكن هذه الجمعيات على الرغم من كثرتها إلا أنها افتقرت إلى التنظيم ، والى التماسك بين أعضائها ، وإن كان الإحساس بالخطر الصهيوني هو الحافز الرئيس لتأسيسها ، والجدير بالذكر أن معظم هذه الجميعات كانت خارج فلسطين ، لذا كان تأثيرها في أواسط السكان المحليين محدوداً[٢] . كما أسست في العام نفسه جمعيات أخرى تهدف إلى تنشيط الحركة الوطنية ومقاومة الصهيونية أبرزها جمعية مقاومة الصهيونية التي أسسها مجموعة من الطلبة الفلسطينيين في الجامع الأزهر بالقاهرة ، وجمعية المنتدى الأدبي التي ضمت بين صفوفها عناصر إسلامية ومسيحية من حيفا[٣] . وعملت كل هذه الجمعيات على توعية الرأي العام العربي بفلسطين ، والبلدان العربية المجاورة ضد الغزو الصهيوني وتنبيهه إلى العواقب الوخيمة للوجود اليهودي في فلسطين ، والضغط على السلطات العثمانية حتى لا تفرط بالأراضي الفلسطينية لمصلحة اليهود ، وتضع حداً لعمليات التهويد بفلسطين .

---

[١] عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، ص٧١ .

[٢] عبد العزيز محمد عوض "الشخصية الفلسطينية والاستيطان الصهيوني" ، ص٨٠ .

[٣] عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، ص٧٤ .

لم يمنع اندلاع الحرب العالمية الأولى العرب الفلسطينيين التفكير في اتخاذ إجراء ما لمقاومة الصهيوينة ، على الرغم من تقلص النشاط الصهيوني في فلسطين ، حيث اتجه النشاط الفلسطيني إلى العمل السري[1] ، فقد كشفت الأوراق والمستندات التي عثر عليها الأتراك في عام ١٩١٥ عن وجود خطة للتخلص من الصهيونية تقضي "**بإضرام النار في المستعمرات اليهودية ، وطرد السكان اليهود . وجاء في تلك الأوراق أن الصهيونيين هم ألد أعداء العرب**"[2] .

يمكن القول أن المقاومة الفلسطينية لم تكن مجرد رد فعل عفوي للهجرة اليهودية ، وإنما كانت وليدة وعي فلسطيني مُبكر لطبيعة الحركة الصهيونية والتي انطلقت من مفهوم إنساني للبحث عن مكان للجوء اليهود المضطهدين ثم تحولت إلى حركة عنصرية ذات طبيعة استعمارية ، تستهدف طرد السكان العرب الأصليين ، من بلادهم وإحلال اليهود محلّهم ، من خلال تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين والاستيلاء على أراضيها ، ولهذا اتخذت المقاومة أشكالاً متعددة تمثلت بمهاجمة المستوطنات اليهودية ، ومقاطعة البضائع اليهودية ، وتشكيل الأحزاب والجمعيات الوطنية ، والتركيز على التوعية ، الإعلامية ، فلم يتجاهل العرب الفلسطينيون الخطر الصهيوني إلا أن مقاومتهم للصهيونية كانت تفتقر إلى التخطيط والتنظيم .

ومن كل ما تقدم يتضح أن استيطان اليهود في فلسطين بدأ منذ وقت مبكر وارتبط بحركة الاستعمار الأوروبي ، وتميّز بعدم وجود أهداف سياسية استيطانية في مرحلته الأولى قبل عام ١٨٩٧ ، إذ كان قائماً على أسس دينية وخيرية على الرغم من محاولات المفكرين اليهود زرع الأصول التاريخية للوجود اليهودي في فلسطين ، وربطه بحركة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وهذا ما يميز الاستيطان اليهودي عن حركة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني التي أعلنت عن نواياها السياسية ، وأهدافها

---

(1) ناجي علوش ، المصدر السابق ، ص٨٦ .

(2) مقتبس من : عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، ص٨٢ ..

الاستيطانية في مؤتمر بازل عام ١٨٩٧ . وبدأت سياسة تهويدية ترمي إلى إقامة كيـان استيطاني صهيوني على الأرض الفلسطينية من خلال تشجيع هجرة اليهود ، وتسـهيل مهمة وصولهم إلى فلسطين وتجميعهم فيها ، وإقامة المستوطنات اللازمة لاسـتيعابهم ، وتهئية تمليكهم للأرض الفلسطينية ، والسعي في الوقت نفسه بالجهود السياسـية لـدى الدول الكبرى للحصول على (البراءة الاستيطانية) التي تخولهم استعمار فلسطين .

الفصل الثاني

انتقال ملكية الأراضي و سياسة التهويد

وعد بلفور

على الرغم من قيام الحركة الصهيونية بجهود مكثفة خلال الحرب العالمية الأولى للاتصال بالدول المتحاربة من كلا الفريقين لاستغلال ظروف الحرب ، وما ستؤول إليه نتيجتها لمصلحة المطالب الصهيونية ، إلا أنها ركزت اهتمامها لتوثيق صلاتها بالحكومتين : البريطانية ، والأمريكية – كما أسلفنا – .

فقد قدم هربرت صموئيل – الشخصية اليهودية البارزة آنذاك – عام ١٩١٥ مذكرة إلى الحكومة البريطانية بعنوان (فلسطين) ، أعطت دليلا على اهتمام بريطانيا المتزايد لتحقيق أهدافها : السياسية ، والاقتصادية في فلسطين . إذ دعت المذكرة إلى ضرورة ضم فلسطين ضمن الممتلكات البريطانية ، وجعلت من مسألة تهويد فلسطين بواسطة الحركة الصهيونية ، الطريقة الفعالة لتحقيق السيطرة البريطانية هناك . وحذرت المذكرة من وقوع فلسطين تحت السيطرة الفرنسية ، خشية جعلها قوة أوروبية عظمى بالقرب من قناة السويس ، الأمر الذي يشكل تهديدا مستمرا ومخيفا للطرق الحيوية للإمبراطورية البريطانية . إلا أن الاقتراح المتمثل في تكوين محمية بريطانية في فلسطين ، كان أهم ما جاء في تلك المذكرة[١] ، التي لاقت قبولا من لدن بعض الوزراء البريطانيين من بينهم لويد جورج الذي أصبح رئيسا للوزراء في كانون الأول عام ١٩١٦ ، ووزير خارجيته آرثر بلفور ، وقد كونت هذه المذكرة أساسا مهما للسياسة البريطانية إزاء فلسطين ، إذ نجد فيها الجذور الأولى لوعد بلفور الذي صدر بعد سنتين من تقديم صموئيل مذكرته[٢] .

واستمرت بريطانيا تعزز من خططها لتهويد فلسطين ، ففي الوقت الذي جرت فيه المراسلات بين السير هنري مكماهون(Sir Henry Mcmahon)المندوب

---

[١] ريتشارد ب. ستيفنز ، "الصهيونية كمرحلة من مراحل الامبريالية الغربية "، في تهويد فلسطين المصدر السابق ، ص ٥٧–٥٨.

[٢] المصدر نفسه ، ص ٦٠.

السامي البريطاني في مصر ، وشريف مكة الحسين بن علي ، والمعروفة بمراسلات حسين – مكماهون و التي وعدت فيها بريطانيا الشريف حسين بتأمين استقلال المشرق العربي ويضمنه فلسطين ، مقابل اشتراك العرب في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء وإعلان الحرب على الدولة العثمانية[١] .

توصلت في العاشر من أيار عام ١٩١٦ إلى اتفاقية سرية مع فرنسا عرفت باتفاقية سايكس بيكو[٢] (Sykes Pico) اتفق فيها الطرفان على وضع أسس تقسيم المشرق العربي إلى مناطق نفوذ بين الدولتين فيما إذا انتصرتا في الحرب . حيث اعترفت بريطانيا بحق فرنسا في سوريا و لبنان ، وبالمقابل اعترفت فرنسا بحق بريطانيا في العراق . بينما وقعت فلسطين تحت الإدارة الدولية[٣] . ثم دخلت الحكومة البريطانية في شباط عام ١٩١٧ في مفاوضات مع المنظمة الصهيونية لرسم خطة لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، وكانت تلك المفاوضات قد جرت دون علم العرب والفرنسيين (شركاء بريطانيا في الحرب)[٤] .

بعد نضوج فكرة إقامة وطن قومي لليهود لدى الحكومة البريطانية أصدرت مذكرة إلى يهود الولايات المتحدة في نيسان عام ١٩١٧ تضمنت موافقة الحكومة البريطانية على المطالب الصهيونية المتضمنة ، الحصول على اعتراف دولي بحق اليهود في فلسطين ، وفتح باب الهجرة اليهودية إليها دون قيد أو

---

[١] أنظر نص المراسلات في : الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب ، جريدة الأيام دمشق ، د. ت على الصفحات ١-١٦.(سنشير إليه في الهوامش القادمة : الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب) .

[٢] سمي الاتفاق سايكس بيكو نسبة إلى أسماء المفاوضين اللذين أبرماه و هما مارك سايكس البريطاني وجورج بيكو الفرنسي- الروسي ، علما أن الاتفاقية قد كشف عنها من قبل البلاشفة إبان ثورة أكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧.

[٣] ينظر : نص الاتفاقية في : الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب ، ص ٦٢-٦٥.

[٤] للاطلاع على تفاصيل المفاوضات ينظر : ألن تايلور ، مدخل إلى إسرائيل ، ص٤٠-٤٢.

شــرط ، وتشكيــل شركة يهودية ذات امتياز يكون لها حق الأوليـــة فــي اســتملاك الأراضي فيــها ، وتوحيدها تحت إدارة واحدة ، وإعلان الأماكن المقدسة فيها منــاطق حرة[١] . وبعد مداولات طويلة بين القادة البريطانيين والحكومة الأمريكية على النـــص الذي كان من المؤمل أن يصدر به تصريح تحقيق الأماني الصهيونية [٢] وبعد حصــول التنقيح و التغيير و التعديل على مسودة النص [٣] ، صدر نص وعد بلفـــور بصيغتــه النهائية ، في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٧ وكان على شكل رسالة موجهة مـــن وزير الخارجية البريطاني المعروف ، وفيما يأتي نصها:

"يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته التصريح الآتي الذي ينطوي علـــى العطف على أماني اليهود الصهيونية ، وقد عرض على الوزارة و أقرته".

"إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليـــهودي في فلسطين ، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جليا أنـــه لـــن يؤتى بعمل شأنه أن يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائـــف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين و لا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتـــع به اليهود في البلاد العربية. أكون ممتنا لو أبلغتم هذا التصريح إلى الاتحاد الفيدرالـــي الصهيوني"[٤].

---

(١) ألن تايلور ، مدخل إلى إسرائيل ، ص٤٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل ينظر: حسن صبري الخولي ، المصدر السابق ، المجلد الأول ، ص ٢٠٠ .

(٣) لمزيد من التفاصيل ينظر :

J.M.1.Heffries, the Balfour Declaration, Beirut, 1969.

(٤) -Quoted In: Great Britain: Foreign. Policy and Span Empire, 1689- 1971, A Documentary History, vol.,(ed) Joel.H.winer,New York, 1972, P.2924. (Here after cited as Great Britain foreign Policy and Span Empire Vol.IV).;Reel 6,Ahistorecal analysis of the naine Issues Afecting united States foriegn Policy in the Middle East, John c/Colin III ,Captian, USAF R.Luce Captain UAFLssr 29,P.35.

تعمدت الحكومة البريطانية على أن تكون صياغة وعد بلفور بصورة غامضة لأنها لم تكن راغبة بتأليب الرأي العام العربي ضدها ، فضلا عن عدم رغبتها بإعطاء وعد بشأن شيء قد لا يتمكن البريطانيون أو لا يكونوا مهيئين لتنفيذه ، لأن ذلك مرتبط بالمصالح البريطانية بالشرق الأوسط ، وبالأوضاع الدولية المتشابكة آنذاك في منطقة الشرق الأوسط تحديدا ومصالح الإمبراطورية البريطانية التي تأتي في المقام الأول وفوق كل اعتبار ، فضلا عن أن بريطانيا أعطت وعدها لليهود في أراض لم تكن من ممتلكاتها آنذاك ، و إنما من ممتلكات الدولة العثمانية . لذا فضلت الحكومة البريطانية أن تكون صياغة النص بصورة غامضة ، والعمل على إنجاز ما جاء فيه بالتدريج[1].

وكان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ودرو ولسن قد وافق على صيغته قبل إعلانه رسميا ، و أيدته فرنسا بعد إعلانه بأربعة أشهر ، وذلك في الرابع عشر من شباط عام ١٩١٨ ، وإيطاليا في التاسع عشر من أيار عام ١٩١٨ [2]، وبتأثير من سوكولوف عضو المنظمة الصهيونية العالمية الذي قام بجهود حثيثة لاقناع الحكومة الإيطالية بوجاهة الأسباب التي أدت إلى إصدار هذا التصريح[3] .

إن وعد بلفور لم يكن مجرد تصريح إنساني لمساعدة اليهود في العالم ، وإنما صدر لخدمة المصالح السياسية والأهداف الاستراتيجية البريطانية بعيدة المدى ، فقد سعت بريطانيا جاهدة على بقاء روسيا التي كانت تعيش أجواء ثورة عام ١٩١٧ إلى جانبها في الحرب ، من خلال نفوذ اليهود الروس الذين أدوا دوراً مهماً في الثورة البلشفية التي اندلعت في الرابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩١٧ ، حيث أرادت

---

[1] للاطلاع على نص تحليل وعد بلفور ينظر :
Jeffries, op.cit,p.7-9;Herbert Dobbing, Cause for concern Aoua Ker`s View of the Palestine Problem , Beirut , 1970,P869 .

[2] د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكية ، رقم الملف ٣١١/٧٦٦ ، التقرير الذي قدمه الحاج رشيد إبراهيم للوفد العراقي بتاريخ ١٦أيار ١٩٣٦ بمناسبة زيارته لحيفا ، و٦، ص٣ .(سنشير إليه في الهوامش القادمة تقرير رشيد الحاج إبراهيم بتاريخ ١٦/أيار/١٩٣٦) .

[3] حسن صبري الخولي ، المصدر السابق ، المجلد الأول ، ص٣١٢ .

بريطانيا استغلال الضغط اليهودي على روسيا من أجل منع روسيا من الانسحاب من الحرب العالمية الأولى ، فضلا عن المخاوف البريطانية من أن تسبقها الحكومة الألمانية في إصدار تصريح لليهود يخولهم استيطان فلسطين على غرار التصريح البريطاني ، غير أن الهدف الاستراتيجي المهم الذي سعت بريطانيا إلى تحقيقه يتمثل بإيجاد مركز استراتيجي لها في المشرق العربي للسيطرة عليه ، ومنافسة النشاط الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط [١].

وهكذا فإن وعد بلفور كان حصيلة المصالح المتبادلة بين الإمبريالية البريطانية والتي انعكست في الدعوات المتكررة لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين ، وبين الحركة الصهيونية التي قدمت نفسها كأداة ضرورية لتحقيق المصالح البريطانية ، لا سيما وان الوعد المشؤوم عد المستوطنين اليهود ، وهم القلة ، أساس البلاد ، بينما الأغلبية الفلسطينية المطلقة التي تشكل ٩١% من مجموع السكان على أنها التجمعات غير اليهودية في فلسطين ، متجاهلا تماما –وعن قصد– الحقوق السياسية للأغلبية السكانية والمشار إليها على أنها "حقوق مدنية ودينية"[٢] .

لقد مثل وعد بلفور حجر الزاوية في بناء الوطن القومي اليهودي على الأرض الفلسطينية ، والقوة الكافية التي كان يتطلع إليها الصهاينة منذ عهد هرتزل ، من أجل تنفيذ –ولو بالقوة– برنامج التهويد الاستعماري ، المبني على أن اليهود سيقيمون حين بلوغهم الأغلبية الكافية ، الوطن القومي المزعوم .

وهذا ما أوضحه رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج بقوله : "إذا ما أصبح اليهود .. أغلبية ، عندها ستصبح فلسطين كومنويلث يهودية"[٣] وبهذا يمكن القول أن وعد بلفور محاولة لإزالة ما يسمونه جورا بحق اليهود وظلم أشد وأفضح بحق العرب.

---

(١) Reel6.Ahistorieal Analysis of the Maine Issues Afecting United States Foreign Policy in the Middle East , John C/Colin III , Captian , USAF R .Luce Captain USAF Lssr29 , P36 –37 .

(٢) Ibid., P9.

(٣) Quoted in : Hebrrt Dobbing , Op. Cit , P 9 .

• **الإدارة العسكرية والأراضي :**

احتلت القوات البريطانية فلسطين عسكريا في المدة الممتدة مـــا بيــن الرابــع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩١٧ ، والثالث والعشرين من أيلول عـــام ١٩١٨ ، وفصلت فلسطين عن سوريا إداريا [١]، ووضعت تحت إدارة عسكرية عرفـــت باســم "الإدارة الجنوبية لبلاد العــــدو المحتلــة" (Territory Administration Occupied Enemy) والتي عرفت اختصــــارا باســم (O.E.T.A.,South)[٢] . فكــان الـترتيب لاستئناف الحياة الطبيعة التي شابها نوع من الاضطراب نتيجة للأعمال العسكرية ، من أولى المهمات الملقاة على عاتق الإدارة العسكرية ، فضلا عن إعادة التنظيـم الإداري ، والقضاء على حالة الفوضى التي رافقت الإدارة العثمانية السابقة[٣] .

وبعد أن استتب الأمر لصالح الإدارة العسكرية في فلسطين بادرت الحكومــــة البريطانية بإرسال بعثة صهيونية إلى فلسطين لاستطلاع أوضاعها ، والبحث في إرساء الأسس لبناء الوطن القومي اليهودي[٤] ، وإعداد الخطــــط اللازمــة التــي تسـتدعيها مقتضيات وعد بلفور بشأن إقامة هذا الوطن[٥] ، ولتكون همــــزة وصـــل بيــن الإدارة العسكرية البريطانية وبين يهود فلسطين على غرار ما يجري في بريطانيا نفسها مـــن التواصل بين الساسة البريطانيين وبين الصهاينة ، وأن تقوم بأعمال الإعانة ، وتســهيل عودة المهاجرين والمنفيين ، وأن تساعد في تعمير المســتعمرات اليهوديـــة ، وتنظيــم

---

(١) William R.Polk , Op.Cit.,P 70 .

(٢) صبري جريس ، "تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين (١٩١٧-١٩٢٣)" شؤون فلسـطينية ، العدد ٩٥ ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص٢٥ .

(٣) John Marlow , the Seat of pilate An Account of the Palestine Mandat , London , 1959 , P67 .

(٤) Esco Foundation for Palestine , Vol.I,P. 128 .

(٥) صبري جريس ، تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، ص٢٥ .

أمور اليهود ، وتسهيل عملية شرائهم للأراضي ، وغير ذلك من أعمال التهويد في فلسطين[1].

وقد تشكلت البعثة من الصهاينة البريطانيين برئاسة حاييم وايزمن وعضوية كل من جوزيف كوين (Joseph Cowen)[2] مدير بنك الاستيطان اليهودي والشركة الإنكليزية – الفلسطينية ، ودافيد أيدر[3] (David Eder) وكيل المنظمة اليهودية الإقليمية (غير الصهيونية) ، وإسرائيل سيف (Israel Sieff) سكرتيرا لرئيس البعثة[4] وليون سيمون (Liyon Simon) ممثلا عن يهود بريطانيا وسلفان ليفي (Sylvain Levi) وأنجيلو بيانجيني (Angilo Bianchini) ممثلين عن يهود فرنسا وإيطاليا ، كما ألحق الميجور أورمسبي غور (Ormsby Gore) كضابط اتصال سياسي بين البعثة الصهيونية ، والسلطات العسكرية البريطانية في فلسطين ، يساعده جيمس دي روتشلد (James de Rothchild) ابن البارون روتشلد اليهودي الفرنسي المعروف بتبرعاته للمشاريع الصهيونية ، وكان من المقرر أيضا أن ينضم للبعثة ممثلون عن يهود الولايات المتحدة وروسيا ، غير أن الأولى لم تعلن الحرب ضد الدولة العثمانية آنذاك وحال انسحاب الثانية من الحرب العالمية بسبب ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ والظروف

---

[1] صابر موسى ، "نظام ملكية الأراضي في فلسطين (١٩١٧-١٩٣٧)" شؤون فلسطينية ، العدد ١٠١ بيروت ١٩٨٠ ، ص٤٦ .

[2] جوزيف كوين : ولد في بريطانيا عام ١٨٦٨ ، وهو من أوائل المنضمين إلى صهيونية هرتزل ، وقد شارك في المؤتمر الصهيوني الأول في بازل ، وكان أحد مؤسسي خزينة المستوطنين اليهود وعمل عضوا في اللجنة التنفيذية الصهيونية بين عامي ١٩٢٥-١٩٣١ ، وترأس المنظمة الصهيونية في بريطانيا وايرلندا ، توفي في لندن عام ١٩٣٢ ، ينظر : أفرايم ومناحيم تلمي ، المصدر السابق ، ص٤٠١ .

[3] دافيد أيدر : ولد في بريطانيا عام ١٨٦٦ ، ومن الأعضاء البارزين في "المجلس الدولي لنقابة الإقليميين" الذي أسسه إسرائيل زانغويل ، وأصبح عضوا في الإدارة الصهيونية ، ورئيسا للمنظمة الصهيونية في بريطانيا وايرلندا ، توفي في لندن عام ١٩٣٦ ، ينظر : أفرايم ومناحيم تلمي ، المصدر السابق ، ص٢٢ .

[4] هو العضو المسيحي الوحيد في البعثة .

السياسية التي رافقت ذلك دون انضمام الأعضاء الروس إلى البعثة [١]والملاحظ على تشكيلة البعثة أن غالبيتها تتألف من اليهود البريطانيين ، وهذا يدل على الأهمية التي تعلقها الحركة الصهيونية على إرسال أبرز الزعماء الصهاينة لتدعيم البرنامج الصهيوني لتهويد فلسطين ، والشروع بتطبيقه تطبيقاً عملياً وذلك بمعونة السلطات البريطانية .

وبعد وصول البعثة إلى فلسطين مروراً بمصر في العاشر من نيسان عام ١٩١٨ ، تولت الإشراف على المكتب الفلسطيني في يافا الذي انشأه الصهاينة عام ١٩٠٨ [٢]، وظلت تمارس مهامها بعدها ممثلة عن المنظمة الصهيونية في فلسطين حتى عام ١٩٢١ ، عندما قرر الصهاينة استبدالها باللجنة التنفيذية الصهيونية في فلسطين[٣] (Palestine Zionist Executive) .

وقد تصرفت البعثة الصهيونية في فلسطين وكأنها هي المسؤولة عن مصالح البلاد ، فطالبت بنصيب وافر من الأراضي الأميرية ، اعتقاداً منها أن الحكومة ستضع تحت تصرفها مساحات واسعة من أراضي الدول[٤] . وطالبت بالإشراف على الإجراءات التي يتخذها الحاكم العسكري في فلسطين كمشاركة اليهود الفعلية في إدارة البلاد [٥]، وبالإشراف على مصرف القروض الزراعية الذي سمحت له الإدارة العسكرية بمنح قروض زراعية بفائدة زراعية ضئيلة للمزارعين العرب الذين يعانون من ضائقة مالية بسبب الأضرار التي لحقت بهم جرّاء الحرب ، بغية تحسين أراضيهم وزيادة إنتاجهم الزراعي[٦] ، واحتجت البعثة الصهيونية لدى الإدارة العسكرية وطالبت

---

[١] صبري جريس ، تأسيس الوطن القومي اليهودي ، ص ٢٦ .

[٢] حسن صبري الخولي ، المصدر السابق ، المجلد الأول ، ص٢٦٣ .

[٣] صبري جريس ، تأسيس الوطن القومي اليهودي ، ص ٢٦-٢٧ .

[٤] كامل محمود خلة ، فلسطين والانتداب البريطاني ، ١٩٢٢-١٩٣٩ ، الطبعة الثانية ، طرابلس ، ١٩٨٢ ، ص٧٦ .

[٥] نجيب صدقة ، قضية فلسطين ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٤٦ ، ص٧٣ .

[٦] Mrs. Stenart Erskine , Palestine of the Arabs , Arabs , London , 1935 , P.100

بإلغاء هذا المصرف عندما منح قروضا زراعية للفلاحين العرب بفائدة (٦%) بحجة أنه يلحق الضرر بمصالح مصرف يهودي يمنح القروض الزراعية بفائدة قدرها (١٣%)[١] . ويبدو لنا أن البعثة استندت في احتجاجها هذا إلى كون هذه القروض من شأنها تحسين أوضاع الفلاحين العرب وحملهم على التمسك بأراضيهم ، ومن ثم منعهم من بيعها إلى المؤسسات الصهيونية الطامعة في الاستيلاء عليها .

وعلى الرغم من جميع التسهيلات التي قدمها البريطانيون للحركة الصهيونية ، إلا أن الإدارة العسكرية التي حكمت فلسطين لم تسمح بتحقيق الكثير من المطالب الصهيونية ، وذلك بسبب تأزم العلاقات بصورة مستديمة بين البعثة الصهيونية والإدارة العسكرية ، نتيجة التناقض في المواقف التي تتبناها الأخيرة ، إذ أصر الصهاينة على ضرورة تطبيق الإدارة العسكرية لسياسة الحكومة البريطانية بشأن فلسطين والتي تضمنها وعد بلفور ، في حين كانت الصهيونية في نظر المسؤولين العسكريين البريطانيين في فلسطين لا تعدو عن كونها علامة استفهام غامضة ومثيرة للمشاكل[٢] .

وفي رسالة بعث بها الجنرال بولز (Bols) الحاكم العسكري العام في فلسطين إلى رؤسائه في لندن شكى فيها تدخل الصهيونية السافر في شؤون الإدارة العسكرية ، محذرا من استمرارية ذلك التدخل لما له من ضرر بالغ على الأمن والسلام في فلسطين[٣] .

أما على صعيد الأراضي وأنواع ملكيتها فقد قام الجيش العثماني أثناء انسحابه من فلسطين بعد احتلالها من قبل القوات البريطانية بنقل السجلات الخاصة بالأراضي إلى دمشق والمدن التركية ، ولم يترك سوى (١٣) سجلا تخص أراضي المقاطعات عثر عليها وهي في حالة فوضى كاملة . وتمثل سجلات الأراضي العثمانية الأساس

---

[١] نجيب صدقة ، المصدر السابق ، ص ٧٣-٧٤ .

[٢] John Marlowe , Op . Cit ., P .66.

[٣] Sami Hadawi , Palestine in Focus , Beirut , 1968 , P.29 .

أحمد طربين ، المصدر السابق ، ص١٢٧ .

لعدد كبير من الدعاوى لحقوق فعلية في فلسطين[١] . كما أن فقدان العدد الأكبر من سجلات الطابو جعل السلطات العسكرية البريطانية تلجأ إلى إيقاف العمل بسجلات الأراضي ، وإغلاق دوائر الطابو إلى أجل غير مسمى ، ومنع البيع في المقاطعات غير القابلة للانتقال ومنع المحاكم من إصدار أوامر بيع الأراضي[٢] .

وفي تشرين الأول من عام ١٩١٨ أصدر الجنرال أرترام جرام موني (Artram Gram Monay) المدير العام "للإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة" منشورا خول بموجبه الإدارة العسكرية حق التصرف في الأموال غير المنقولة في سنجق القدس ، سواء أكان ذلك بالبيع أم بالشراء أم بالرهن أم بالإيجار ، أية مدة كانت ، ولأي شخص كان ، على أن لا تؤثر أحكام هذا المنشور في هذا الحق .

والجدير بالذكر أن أحكام المنشور المذكور كانت قد أوقفت معاملات الأراضي وأغلقت دوائر الطابو ، ومنعت حق التصرف بأي شكل من الأشكال إذ جاء فيه "ليكن معلوما من الجميع أن المصرفين بالأموال غير المنقولة لا يملكون نقل الحق من حقوق التصرف فيها ، حتى يمكن إعادة تشكيل دائرة الطابو ، وكل عمل مخالف لهذا المنشور باطل" . وكانت عبارة (حق التصرف) قد فسرت على أنها "تطلق على الإفراغ والرهن وإنشاء الوقف وكل تصرف آخر في الأموال غير المنقولة ، وتشمل العقود الخاصة بالتصرف فيها"[٣] .

كما صدر منشور آخر في الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٩١٨ أوقف معاملات الأراضي ، ومنع حق التصرف فيها ، وأغلق دائرة الطابو في سنجقي نابلس وعكا ، وفي الوقت الذي أبقيت فيه السلطات العسكرية البريطانية على قانون الأراضي العثماني الصادر عام ١٨٥٨ والقوانين العثمانية الأخرى التي تساعد في الاستيلاء على الأراضي ، أصدرت في العشرين من أيار عام ١٩١٩ منشورا يقضي بتخويل مدير

---

(١) Asuvey of Palestine, Vol.I.,P.258 .

(٢) Ibid., P.258 .

(٣) مقتبس من : صابر موسى ، نظام ملكية الأراضي في فلسطين ، ص ٤٦-٤٧ .

الإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة تعيين شخص يتولى مهمة تعيين الأراضي وتخصيصها للأغراض العامة[1] .

أما بالنسبة للضرائب المفروضة على الأراضي فقد أبقت الإدارة العسكرية الضرائب كافة التي كانت مفروضة في زمن الحكومة العثمانية ، وأكد ذلك المنشور الذي أصدرته في التاسع عشر من شباط من عام ١٩١٨ [2]. ولما كانت فلسطين حتى أيلول عام ١٩١٨ ميدانا لمعارك شديدة بين القوات البريطانية والقوات العثمانية ، كانت نتيجتها أن عانت البلاد من أزمة اقتصادية دفعت الأهالي إلى عدم قبولهم دفع الضرائب فاضطرت الإدارة العسكرية إلى أن تنشر بيانا أعلنت فيه أن الضرائب لا تجبى من أحد استثناء ما هو مفروض بحسب القانون ، مؤكدة عدم إخراج هذه الأموال خارج فلسطين وإنما تنفق في الإصلاحات التي تعود على الأهالي بالنفع العام [3].

وعلى الرغم من كل الاحتياطات التي اتخذتها الإدارة العسكرية بشأن منع عمليات بيع الأراضي وشرائها ، إلا أنها كانت مستمرة ، وقد دل على ذلك البيان الذي أصدرته الإدارة العسكرية ، الذي أشار إلى أن عمليات بيع الأراضي وشرائها لا تزال جارية في أنحاء عدة من البلاد ، على الرغم من الأوامر الصادرة بمنعها ، وعليه تلغى جميع المعاملات التي جرت والتي تجري ، ولا يسمح بتسجيل أي عقار في دائرة الطابو بعد فتحها ، ما لم يصادق عليه الحاكم العسكري والمدير العام . ثم توجه البيان الرسمي إلى كبار الملاكين ، وأعيان البلاد ، لإعلامهم أن المدير العام للإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة سيتولى إدارة دوائر الطابو وسيتعرض البائع والمشتري للعقوبة في كل المعاملات التي جرت بدون تسجيل[4] .

---

[1] صابر موسى ، المصدر السابق ، ص٤٧ .

[2] سعيد حماد ، المصدر السابق ، ص٦٧٧ .

[3] صابر موسى ، نظام ملكية الأراضي في فلسطين ، ص٤٧ .

[4] كامل محمود خلة ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .

وأصدر منشور آخر بشأن الأراضي عن (المنتدى الأدبي)[١] . ورد فيه "كل من يفكر ببيع أرض يكون قد ارتكب (جرماً) نحو أجداده وأحفاده ، ووضع نقطة عار سوداء في صفحة تاريخ حياته ، وإجراماً لوطنه جريمة عظمى لا تغتفر" ، إلا أن عمليات البيع والشراء ظلت مستمرة في البلاد رغم ذلك ، حتى مجيء الإدارة المدنية في أول تموز عام ١٩٢٠ .

- **صك الانتداب والأراضي :**

أعلنت عصبة الأمم في السادس من تموز عام ١٩٢١ مشروع صك الانتداب البريطاني على فلسطين ، وصادقت عليه في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٢ ، ووضع التنفيذ في التاسع والعشرين من أيلول عام ١٩٢٣ [٢].

وقبل الحديث عن أهم بنود صك الانتداب المتعلقة بالأراضي ، لابد لنا من التعرف على مساحة الأراضي في فلسطين وأنواع الملكية فيها .

تبلغ مساحة فلسطين (٢٧,٠٢٨,٠٣٢) دونماً ، بما فيها مساحة البحيرات البالغة (٧٠٤٠٠٠) دونم ، منها (٥٢٥٠٠٠) دونم يشغلها البحر الميت ، (١٦٥٠٠٠) دونم تشغلها بحيرة طبرية ، و(١٤٠٠٠) دونم تغطيها بحيرة الحولة[٣] . وعند الاحتلال

---

[١] المنتدى الأدبي : إحدى الجمعيات العربية التي شكلت في القدس عام ١٩١٨ لمقاومة الصهيونية ، وتمثل نشاطها الوطني بإعداد برنامج شامل للوقوف بوجه المخطط البريطاني – الصهيوني ، إذ قامت بتسلح أعضائها بالأسلحة الخفيفة ، وإعداد قوائم بأسماء اليهود البارزين ، والعناصر الموالية للصهيونية من غير اليهودية ، مع تسجيل إقامة كل منهم ، وتشكيل الكتائب المسلحة ، وإرسال أعضائها إلى القرى لتحريض الفلاحين على اليهود ، وغيرها من النشاطات النضالية المناوئة للصهيونية . ينظر عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، ص١٤١ .

[٢] للاطلاع على نصوص بنود صك الانتداب ينظر : Great Britain : Foreign Policy and span Empire, Vol.P2932-2933.: جامعة الدول العربية ، إدارة فلسطين ، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، المجموعة الأولى ١٩١٥-١٩٤٦ ، ص١٢٨ . (وسنشير إليها في الهوامش القادمة) ، "**الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**" .

[٣] عادل حامد الجادر "التشريعات البريطانية وتهويد الأراضي الفلسطينية" مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣ ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص٧٩ .

البريطاني لفلسطين في عام ١٩١٨ كانت الأراضي موزعة من حيث تسجيل ملكيتها رسمياً على النحو التالي[1] :

١- الأراضي المسجلة باسم الملاكين العرب وتبلغ مساحتها (١٣,٦٧٣,٠٣٢) دونماً وتشكل نسبتها (٥٢%) من أراضي فلسطين .

٢- الأراضي المسجلة باسم الدولة (الأميرية) وتبلغ مساحتها (١٢,٠٠٠,٠٠٠) دونم وتشكل (٤٢,٩%) من أراضي البلاد .

٣- الأراضي المسجلة على أنها بحيرات وتبلغ مساحتها (٧٠٤,٠٠٠) دونم وتشكل (٢,٦٠%) من مساحة البلاد .

٤- الأراضي المسجلة باسم اليهود وتبلغ مساحتها (٦٥٠٠٠٠) دونم وتشكل (٢,٥%) من مساحة فلسطين .

وبذلك يكون المجموع العام (٢٧,٠٢٧,٠٣٢) دونم .

يعود نظام ملكية الأراضي في فلسطين إلى نظام الحيازة المتوارث عن النظام العثماني [2]. ومن الممكن تصنيف الأراضي في فلسطين إلى الأصناف الآتية :

١- **أراضي الملك** : وهي الأراضي التي يملكها أصحابها ولها حق التصرف ببيعها أو رهنها أو إيجارها أو ما إلى ذلك ، وتعود ملكيتها بعد موت صاحبها إلى ورثته الشرعيين من بعده ، وتقسم على قسمين ، أراضٍ عشرية : وهي الأراضي التي يدفع أصحابها عشر المحصول للدولة ، وكانت تمنح للفاتحين المسلمين . وأراضٍ خراجية : وهي الأراضي التي يملكها غير المسلمين ، وخراجها نوعان : خراج مقاسمة أي بنسبة من المحصول يتراوح من العشر إلى النصف ، وخراج موظف الذي هو عبارة عن

---

(١) إبراهيم رضوان الجندي ، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين ، ص٩١ .

(٢) Asurvey of Palestine , Vol I.P.333.

مبلغ معين من المال يفرض على الأرض بعد أن تصبح صالحة للزراعة سواء زرعت أم لم تزرع[١] .

٢- **الأراضي الأميرية** : هي تلك الأراضي التي تعود ملكيتها إلى الدولة ولها الحق في إعطاء حق التصرف المتوارث بها إلى شخص ما مع بقاء رقبتها في ملكية الدولة ، وتقع معظم الأراضي الزراعية في فلسطين تحت هذا النوع من الأراضي[٢] .

٣- **الأراضي المحلولة** : وهي جزء من الأراضي الأميرية تمنحها الدولة إلى الأشخاص بموجب عقد معين ، ولها الحق في استردادها إذ تحولت محلولة ، كانتهاء مدة العقد أو إذا أهملت زراعتها من قبل المتصرف بها ثلاث سنوات متتالية ، أو أن مالكها قد توفي دون أن يترك وريثاً له[٣] .

٤- **الأراضي الموات** : وهي الأراضي التي لا تعود بملكيتها لأحد وهي غير متروكة ولا مشاع ، وتكون بعيدة عن أقاصي القرى والعمران ، لحد لا يسمع منه صوت الرجل الجهوري ، ولا تكون تحت تصرف أحد بالطابو . ولم يتم تخصيصها لأهالي القرى[٤] ، ويقع هذا النوع من الأراضي في قضاء بئر السبع وفي المناطق الجبلية من فلسطين[٥] .

٥- **الأراضي المتروكة** : وهي تلك الأراضي التي ليس لأحد حق امتلاكها بل له حق الانتفاع منها بصورة محدودة ، وهي على نوعين :

---

[١] سعيد حماد ، المصدر السابق ، ص٩٨ .

[٢] المصدر نفسه ، ص١٠٠ .

[٣] محمد سلامة النحال ، سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٤٦ .

[٤] لمزيد من التفاصيل ينظر : محمود المظفر ،إحياء الأراضي الموات ،القاهرة ١٩٧٢ ، ص٧٥-٨٦

[٥] محمد سلامة النحال ، المصدر السابق ، ص٤٦ .

الأول : الأراضي المتروكة لعموم الناس كالطرق العامة مثلاً [1].

الثاني : الأراضي المتروكة المخصصة لعموم أهالي القرية أو القصبة كالمراعي مثلاً.

٦- **الأراضي العمومية أو أملاك الدولة (الدومين)** : وهي الأراضي الخاضعة لمراقبة الدولة ، ولها الحق في استثمارها كيفما تشاء ، دون مراقبة أي تشريع ، وعادة تُعين بهما طرق الاستثمار ، وبهذا المعنى لا تشمل رقبة الأراضي الأميرية ، ويقع تحتها سبعة أقسام من الأراضي وهي : الأراضي الأميرية التي تصبح محلوله ، والجفتلك (الأراضي المدورة)[2] ، والمناجم والمعادن ، والغابات المحفوظة ، والأراضي والمبنيات التي تملكها الدولة عن طريق الشراء والأراضي والمياه من نوع المتروكة[3]

٧- **الأراضي الموقوفة** : ترجع هذه الأراضي في مصدرها إلى أنها مملوكة أو أميرية فعندما يكون مصدر الوقف أراضي مملوكة تجرد حقوق ملكيتها من المالك وتصبح بعد ذلك مشمولة ضمناً بحقوق الشرع الإسلامي ، وعندما يكون مصدر الوقف أراضي أميرية ، يصبح حق ملكيتها لخزينة الدولة ، وتكون السمة البارزة لهذا الوقف تخصيصه لمقاصد خيرية ، كالمساجد والمدارس ، والمستشفيات وغيرها[4] .

شدد صك الانتداب في بنوده على ما يتعلق بالأراضي لتسهيل تنفيذ وعد بلفور ببناء الوطن القومي اليهودي إذ نصت المادة الثانية منه على أن **"تكون الدولة المنتدبة**

---

(1) Aurvey of Palestine, Vol.P.256:
سعيد حماد ، المصدر السابق ، ص١٠٥-١٠٦ .

(2) جفتلك : كلمة تركية معناها (مزدوج) ، وهو ما يزرع ويعطي محصولاً سنوياً بواسطة زوج فدان (جفت) . والجفتلك بين الناس ، مجموعة من الأراضي تقام عليها الأبنية وتستحضر فيها الحيوانات ، والبذور ، وأدوات العمل الزراعية ، وكانت هذه الأراضي تخص السلطان العثماني عبد الحميد الثاني ، ثم استولت عليها السلطات العثمانية كقسم من أملاك الدولة بعد الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ ، وسميت بالأراضي المدورة (أي المنتقلة) ، لأنها انتقلت من ملكية السلطان الخاصة إلى ملكية بيت المال ، ينظر : المصدر نفسه ، ص٣٠٨ .

(3) المصدر نفسه ، ص١٠٧-١١١ .

(4) لمعرفة المزيد من التفاصيل عن هذا النوع من الأراضي ، ينظر : المصدر نفسه ، ص١١٣-١١٥

مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي لليهود" ، وتضمنت المادة الخامسة منه جعل الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن أية قطعة من أراضي فلسطين أو تأجيرها أو وضعها تحت تصرف أية حكومة أجنبية[1] . وجاء في المادة السادسة أن على الحكومة المنتدبة تسهيل هجرة اليهود بالتعاون مع الوكالة اليهودية ، وذلك من أجل توطين اليهود في الأراضي الأميرية ، والأراضي الموات غير المطلوبة للأغراض العامة ، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع الفئات الأخرى من السكان[2] . بينما الزمت المادة الحادية عشر الدولة المنتدبة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للحفاظ على مصالح السكان فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها . وما يلزم لها من السلطة التامة في وضع يدها على مورد ما من موارد البلاد الطبيعية ، أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة أو التي ستوجد فيما بعد في البلاد ، وعليها أيضاً أن توجد نظاماً للأراضي يلائم حاجات البلاد مع مراعاة الأمور الأخرى منها تشجيع الاستيطان المكثف في الأراضي الزراعية واستثمار الإعمار والمصالح والمنافع العمومية ، والعمل على ترقية مرافق البلاد الطبيعية ، على ألا تتولى حكومة الانتداب هذه الأمور دون استشارة الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة من بنود هذا الصك[3] .

إن المواد أعلاه تظهر لنا أن حكومة الانتداب البريطاني قد تسلحت بصك الانتداب لتنفيذ المخطط البريطاني – الصهيوني لتهويد فلسطين من خلال فسح المجال أمام اليهود لاستملاك المزيد من الأراضي فيها .

---

(1) Great Britain , Foreign Policy and Span Empir , Vol.IV,P.2932.: Foreign Relations of the United states (1922) , Vol.III,United States , Washington, 1938.P.293.: (Here after Cited as Foreign Relations of the United states). Record (1914-1956) Vol.II,New York, 1972, P.1080.

(2) تقرير رشيد الحاج إبراهيم بتاريخ ١٦أيار ١٩٣٦ ، ص٣ .
Foreign Relations of the United states , Vol.II,P.294 .

(3) Great Britain , Foreign Policy and Span Empir Vol.IV,P.2934.:Hurewitz ,Op . Cit.,Vol.II,P.108

- **التشريعات البريطانية لنقل ملكية الأراضي :**

ألغيت الإدارة العسكرية في الثلاثين من حزيران عام ١٩٢٠ ، وحلت محلها إدارة مدنية استلمت مهامها في الأول من تموز عام ١٩٢٠ ، وعين السير هربرت صموئيل أول مندوب سام للإدارة المدنية في فلسطين [١]. بغية تنفيذ مهمة حكومة الانتداب ، ولوضع وعد بلفور موضع التنفيذ . إذ كان يهودي الدين ، صهيوني النزعة وكان وايزمن يدعوه دائما ، "**صموئيلنا**"[٢] إذ قام بتهويد أجهزة الحكم في البلاد ، فعين اليهودي نورمان بنتويش (Norman Bentwich) الذي كان من أبرز المناصرين للصهاينة نائبا عاما له ، وأوكل إليه مهمة إعداد القوانين والأنظمة التي لا تنشر إلا بموافقة حكومة لندن ، وملء الوظائف الكبرى باليهود حتى بلغ الموظفون اليهود أربعة أضعاف الموظفين العرب ، وجعل المسؤولين عن دوائر الهجرة والجوازات من اليهود وأقام على رأس كل دائرة موظفا بريطانيا أو يهوديا ، واعتبر اللغة العبرية لغة رسمية في البلاد إلى جانب اللغة العربية والإنكليزية ، ومنح اليهود الحرية في إدارة مدارسهم في الوقت الذي كانت فيه المدارس العربية بيد البريطانيين [٣].

أصدرت الحكومة البريطانية في آب عام ١٩٢٢ دستورا لفلسطين ، وصادقت عليه عصبة الأمم ، وابتدأ العمل بموجبه منذ اليوم الأول من أيلول عام ١٩٢٢ ، ليكون منطلقا لإصدار القوانين التي تهدف إلى حيازة اليهود للأراضي الفلسطينية ، مستندا على الموافقة الدولية ، بأن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ وعد بلفور الذي أقرته دولة الحلفاء لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين[٤] . وفيما يتعلق بتشريعاته الخاصة بالأراضي أعطى الدستور للمندوب السامي صلاحيات كافة

---

[١] تقرير رشيد الحاج إبراهيم بتاريخ ١٦ أيار ١٩٣٦ ، ص٧ ؛ كريستوفر سايكس ، مفارق الطرق إلى إسرائيل ، تعريب خيري حماد ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص٨٥ .

[٢] نجيب صدقة ، المصدر السابق ، ص٧٦ .

[٣] أحمد طربين ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .

[٤] صابر موسى ، نظام ملكية الأراضي في فلسطين ، ص٤٩ .

لممارسة جميع الحقوق المتعلقة بالأراضي العمومية والعمل بتلك الحقوق بكونه أمينـــا عن حكومة فلسطين كما منح المندوب السامي حق التصرف في كافة المناجم والمعـادن على اختلاف أنواعها وأوصافها ، سواء أكانت فوق اليابسة أم المياه أم تحتها ، وســواء أكانت تلك المياه أنهارا داخلية أم بحيرات أم مياها ساحلية ، مع مراعاة كـــل الحقــوق الممنوحة للأشخاص لاستثمار هذه المعادن أو المناجم[1] . كما أعطت المـــادة الثالثــة عشر من الدستور المندوب السامي الحق في أن : "**يـــهب أو يؤجـــر أيـــة أرض مـــن الأراضي العمومية أو أي معدن وله أن يأذن بأشغال مثل هذه الأرض بصفـــة مؤقتـــة وبالشروط والمدد التي يراها ملائمة على أن تراعى فـــي ذلـــك أحكـــام أي قـــانون . ويشترط في ذلك أن تجري كل هبة كهذه أو كل إيجـــار أو تصـــرف كـــهذا أو وفقـــا لمرسوم أو تشريع أو قانون معمول به الآن في فلسطين أو سيعمل به فيما بعـــد ، أو وفقا لما قد صدر للمندوب السامي من التعليمات .. بتوقيع جلالته وختمه أو بواسـطة الوزير تنفيذا لأحكام صك الانتداب**"[2] .

وسنت حكومة الإدارة المدنية مجموعة من القوانين الخاصة بالأراضي بعـد أن عملت على إلغاء جميع القوانين المتعلقة بإيقاف معاملات الطابو والملكية التي وضعتـها الإدارة العسكرية ، والتأكيد على إلغاء جميع القوانين والأنظمة العثمانية التـــي كـــانت تمنع اليهود من استملاك الأراضي واستبدالها بقوانين جديدة ، بقصد تشجيع الاســتيطان الصهيوني ، وتقليص حجم ملكية العرب من الأراضي ، وبالتالي العمل على إخراجــهم منها[3] . مبتدئة بذلك برنامجا تشريعيا جديدا خاصا بالأراضي يهدف إلى نقـــل ملكيـــة أكبر مساحة ممكنة إلى أيدي اليهود وأدناه استعراض موجز لتلك القوانين :

---

[1] أنظر المادة (١٢) من الدستور في : عادل حامد الجادر ، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامـــة الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، بغداد ، د.ت ، ص٤٠٨ .

[2] مقتبس من : المصدر نفسه ، ص ٤٠٩ .

[3] صابر موسى ، نظام ملكية الأراضي في فلسطين ، ص٥٠ .

قانون نزع الملكية لصالح الجيش وقوة الطيران لعام ١٩٢٠

صدر هذا القانون بصيغته الأولى في الحادي والعشرين من أيلول عام ١٩٢٠ وكانت غايته الأساسية إعطاء الحق للجيش البريطاني لانتزاع ملكية الأراضي واحتلالها للأغراض العسكرية . ولا سيما وأن وحدات من هذا الجيش قامت باحتلال بعض الأراضي والمنازل وبعض الأماكن ، واستعمالها لأغراض عسكرية ، أثناء عملية الاحتلال البريطاني لفلسطين .

والجدير بالذكر أن حكومة الانتداب قد سمحت لنفسها ، بالنيابة عن الجيش البريطاني بتحديد أية قطعة أرض تراها ملائمة لاستخدامات الجيش وذلك بمعرفة المندوب السامي . غير أن تعديلا أدخل على هذا القانون في الخامس عشر من أيار عام ١٩٢٥ ، خول بموجبه القائد العسكري الاستيلاء على أية أرض يجدها ملائمة للأغراض العسكرية ، بعد أن كان الأمر خاضعا لمصادقة المندوب السامي . كما أن للقائد العسكري مفاوضة أصحاب الأرض على دفع التعويض ، وفي حالة فشل ذلك التفاوض مع صاحب الأرض ، على القائد العسكري أن يدفع ثمن الأرض أو تعويضها إلى المحكمة المختصة بذلك ، وفي حالة دفع الثمن يتم فرض السيطرة على الأرض سواء وافق صاحب الأرض على ذلك أو رفض[١] . كما أعطى القانون حكومة الانتداب الحق في التصرف بهذه الأرض كيفما تشاء ، فلها الحق في بيعها أو هبتها لمن تشاء بعد انتهاء الغاية التي تمت السيطرة من أجلها ، وبهذا أصبح المجال واسعا أمام قوات الاحتلال البريطاني للسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية فقد استولت –مثلا– على (١٣١٣) دونما في قرية صرفند ، و(٤٩) دونما في مدينة الرملة [٢] . وبواسطة هذا القانون انتقلت مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية إلى الحكومة المنتدبة ومنها إلى المؤسسات الصهيونية التي استولت عليها عن طريق الشراء أو عن طريق الهبة .

---

[١] صابر موسى ، نظام ملكية الأراضي في فلسطين ، ص٥٥ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٥٥ .

قانون انتقال الأراضي لعام ١٩٢٠

أصدرت الإدارة المدنية في الأول من تشرين الأول تشريعا عرف بقانون انتقال الأراضي رقم (٣٩) لسنة ١٩٢٠ . وقد جاء بمواد جديدة تساعد على رفع القيود الموضوعة أمام اليهود لحيازة الأراضي والأموال الغير المنقولة ، وشملت نصوص هذه المواد جميع الأموال غير المنقولة ، التي نص عليها قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨ ، وعلى أراضي الملك وجميع أراضي الوقف مهما كان نوعها . كما ألغيت مواد هذا القانون ما جاء به القانون الصادر بتاريخ الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٩١٨ ، من إيقاف عمليات البيع أو الرهن[١] . وصار ضروريا وفق هذا القانون ، لكل من يبغي التصرف بمال غير منقول ، الحصول على موافقة الحكومة المدنية الكتابية التي لا يمكن الحصول عليها إلا بعد تقديم الأطراف ذات العلاقة طلبا إلى دائرة الطابو في المنطقة مرفقا بجميع الوثائق الثبوتية اللازمة مثل العنوان وشهادة المختار الخاص بالقرية أو الحي موضحا فيها الحدود ومواصفات الأرض وموقعها[٢] . واشترط القانون المذكور في مادته السادسة أن على الشخص الذي يرغب في امتلاك العقار الخضوع لعدد من الشروط منها أن يكون مقيما في فلسطين ، وأن لا تزيد المساحة التي يرغب في امتلاكها عن (٣٠٠) دونم ولا تتجاوز قيمتها عن (٣٠٠٠) جنيه ، هذا في خارج المدن . أما في داخلها فيجب أن لا تزيد عن (٣٠) دونما مهما كانت قيمتها . وعلى أن يقوم المالك الجديد بزراعتها بنفسه حالا [٣].

وأعطت المادة الثامنة من هذا القانون المندوب السامي الصلاحيات كافة بالموافقة أو عدم الموافقة على حالات البيع التي لا تنطبق عليها الشروط السابقة ، فله

---

(١) Palestine Royal Commission Report , Presented by the Secretary of State for Colonoies to Parliament by command of His Majesty , July 1937 , London , 1973 , p.229.(Here after Cited as Palestine Royal Commission , Report) .

(٢) Asurvey , of Palestine , Vol . I,P.239.

(٣) عادل حامد الجادر ، التشريعات البريطانية وتهويد الأراضي الفلسطينية ، ص٨٤ .

الحق في الموافقة على انتقال الأراضي إذا كانت مساحة الأراضي تزيد على المساحة التي حددتها المادة السادسة -آنفة الذكر- أو البيع باسم المصلحة العامة إذا كان غير مقيم في فلسطين . والمصلحة العامة في نظر حكومة الانتداب هي منح اليهود أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية[1] . كما خولت المادة الثامنة المندوب السامي الصلاحيات كافة في السماح لأية شركة تجارية مسجلة في فلسطين بامتلاك أو رهن ما تحتاج إليه من الأراضي باسم القيام بمشروعها[2] . الأمر الذي أدى إلى فسح المجال أمام الشركات اليهودية بامتلاك مساحات واسعة من الأراضي ونقلها من أيدي العرب الفلسطينيين إلى المهاجرين اليهود . ولهذا منحت حكومة الانتداب شركة البوتاس اليهودية (٧٥٠٠٠) دونم مجانا ، وباعت للشركة المذكورة (٦٤٠٠٠) دونم بسعر رمزي . ومنحت شركة الكهرباء اليهودية شركة كهرباء فلسطين (١٨٠٠٠) دونم مجانا كل ذلك باسم القيام بمشروعاتها[3] .

وقد عدل هذا القانون مرة أخرى في الثامن من كانون الأول عام ١٩٢١ بما يتناسب ومصلحة اليهود في "**إقامة الوطن القومي اليهودي**" ، فمثلا ألغيت المادة السادسة من القانون المتعلقة بوجوب الإقامة في فلسطين ، وتحديد الأراضي المباعة وإعمارها . كما ألغيت المادة السابعة التي تمنع المضاربات في شراء الأراضي[4] . وفي الوقت الذي ألغي فيه القسم الأول من المادة الثامنة والتي تقضي باستحصال موافقة المندوب السامي على حالات البيع[5] ، وأبقى على القسم الثاني منه ، بعد إدخال تعديل بسيط عليه يجيز بموجبه لمديري تسجيل الأراضي كلا في منطقته أن يأذن لأية شركة تجارية مسجلة في فلسطين أن تمتلك من الأراضي ما يلزمها للقيام

---

(1) عادل حامد الجادر ، التشريعات البريطانية وتهويد الأراضي الفلسطينية ، ص٨٥ .

(2) صابر موسى ، نظام ملكية الأرض في فلسطين ، ص٥١ .

(3) عيسى السفري ، فلسطين بين الانتداب والصهيونية – سجل عام لقضية فلسطين في عشرين سنة ، الطبعة الأولى ، يافا ، ١٩٣٧ ، ص٢١٩ .

(4) عادل حامد الجادر ، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي ، ص٢٠١ .

(5) Palestine Royal Commission Report , P,222.

بمشروعاتها[١] بذلك أصبح المجال مفتوحا أمام المؤسسات الصهيونية للحصول على الأرضي سواء أكان ذلك عن طريق الشراء ، أم عن طريق هبة الحكومة ، كما اشترط التعديل الجديد في القانون أن تبقى للمستأجر قطعة الإعاشة الكافية له ولعائلته إما في منطقته أو في منطقة أخرى ، إلا أن هذا الشرط لم يؤخذ به ، فقد كان المالكون الذين يرغبون في بيع أراضيهم يتملصون من هذا الشرط بطريقتين ، فقد يعمد المالك إلى إخراج المستأجر من الأرض أولا ، ثم بيعها خالية من المزارعين ، أو قد يقوم المالك بإقناع المزارع المستأجر بقبول التعويض وتخلية الأرض ، وفي الحالتين يفقد المزارع حق تصرفه في الأرض[٢] ، وقد رأى العرب الفلسطينيون في القانون المذكور محاولة من قبل الحكومة لتخفيض ثمن الأراضي وطرح المعروض منها للبيع بين أيدي اليهود لشرائها بأسعار رخيصة[٣] .

قانون الأراضي المحلولة

تعود الأراضي المحلولة في أصلها إلى أنها جزء من الأراضي الأميرية والتي حق رقبتها للدولة تمنحها إلى الأشخاص ليتصرفوا بها كيفما يشاءون ، ولها الحق في استردادها إذا لم تستغل من قبل المتصرف بها ، أو أن مالكها يتوفى دون أن يترك وريثا له . عندها تمنح الدولة الأرض إلى أشخاص آخرين ، ويكون حق الأفضلية في ذلك للأقرباء ، أو لأبناء المنطقة أو الجوار . لذا بقيت هذه الأراضي من حق أبناء المنطقة دون سواهم[٤] إلى أن صدر قانون الأراضي المحلولة في الحادي عشر من تشرين الأول عام ١٩٢٠ والذي بمقتضاه طلب من كل شخص سبق له أن وضع يده في أي وقت قبل صدور هذا القانون على أية أرض أصبحت محلوله أن يعلن ذلك للحكومة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون ، وإذا سبق لأي شخص أن

---

(١) صابر موسى ، نظام ملكية الأراضي في فلسطين ، ص٥١-٥٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٥١ .

(٣) Palestine Royal Commission Report , P,218 .

(٤) محمد سلامة النحال ، المرجع السابق ، ص٤٦ .

وضع يده على أراض محلولة ولم يعلن ذلك من خلال تلك المدة يعرض نفسه لغرامة مالية لا تزيد عن (٥٠) جنيها أو بالحبس لمدة ثلاثة أشهر ، أو بالعقوبتين معا[١] . وبذلك فقد حرم الفلاحون العرب بموجب هذا القانون من الاستفادة من هذه الأراضي لأنه ألغى حقوق التصرف بها بوضع اليد عليها . وبذلك قامت حكومة الانتداب بحصر الأراضي الأميرية المحلولة تمهيدا للاستيلاء عليها ، ولتغيير صنفها وتحويلها إلى صنف آخر لتمليكها لليهود أو بيعها للمؤسسات الصهيونية عن طريق المزاد[٢] .

قانون الأراضي الموات

خولت المادة (١٠٣) من قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨ مأمور الأراضي بتسجيل الأراضي الموات المستصلحة من قبل الأفراد باسمائهم مجانا ، سواء استصلحت بإذن منه ، أو مقابل مبلغ قليل من المال إذا زرعها بدون إذن[٣] . غير أن حكومة الانتداب عدلت هذه المادة بقانون سنته في الأول من آذار عام ١٩٢١ ، عرف بـ (قانون الأراضي الموات) ما نصه : " **كل من نقب أرضا مواتا أو زرعها دون أن يحصل على موافقة مدير الأراضي لا يحق له أن يحصل على سند بملكية الأرض ، ويعرض نفسه فضلا عن ذلك للمحاكمة لتجاوزه على الأرض**"[٤] ، فكان تأثير هذا القانون واضحا في حياة المزارعين ، إذ حد كثيرا من نشاطهم باستصلاح الأراضي غير المستصلحة ، فاتخذت منه حكومة الانتداب وسيلة لحرمان الفلاحين العرب من الأراضي التي كانوا يستغلونها[٥] .

---

(١) Palestine Royal Commission Report , P,224 .

(٢) عادل حامد الجادر ، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي ، ص٢٠٤ .

(٣) المصدر نفسه ص ٢٠٧ .

(٤) مقتبس من : محمد عبد رؤوف سليم ، نشاط الوكالة اليهودية منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل ١٩٢٢-١٩٤٨ ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٢ ، ص٢٥٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٢٥٠ .

قانون الغابات

واصلت حكومة الانتداب إصدار القوانين لانـــتزاع المزيـد مــن الأراضـــي الفلسطينية من أيدي أصحابها ، فأصدرت في الأول من أيـــار عـــام ١٩٢٦ " **قـــانون الغابات** "[١] ، بغية مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية ، وكانت هناك مســـاحات واسعة من الغابات في فلسطين يملكها عرب فلسطينيون بموجب ســـندات ملكيـــة[٢] ، وكانت مسجله بأسماء أشخاص مالكين أو بأسماء قرى عربية من أجـــل زراعتـــها أو لقطع الأخشاب فيها . إلا أن حكومة الانتداب استولت بموجب قـــانون الغابـــات علـــى غابات وأحراش فلسطين معلنة بأنها غابات محفوظة تحت إشراف الحكومة وإدارتـــها[٣] وبلغت المساحة المستولى عليها من الغابات (٣٨١٨٨) دونما ضمتها الحكومة لأراضي الدولة[٤] .

قانون نزع الملكية لعام ١٩٢٦

استمرت حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين ببرنامج التشريعات لانـــتزاع ملكية الأراضي من أيدي أصحابها الشرعيين العرب الفلسطينيين وتمليكـــها لليـــهود ، فأصدرت قانون نزع الملكية رقم (٢٨) في الأول من آب عام ١٩٢٦ ، الـــذي يخـــول صاحب أي مشروع الاستيلاء على قطعة الأرض التي يراها ملائمة لمشروعه ، إذا لـــم يوافق مالكها على بيعها له[٥] ، طالما ينصب ذلك المشروع في خدمة المنفعة العامـــة . والمنفعة العامة تعني إقامة البنى الارتكازية للبلد تحت إشراف الدولة ، كما الطـــرق أو

---

(١) تعني لفظة (الغابة) كما عرفها القانون أرضا مشجرة سواء أكانت أشجارا نابتة نبتـــا طبيعيـــا ، أو مغروسة .

(٢) محمد سلامة النحال ، المرجع السابق ، ص٦٧.

(٣) عادل حامد الجـــادر ، التشـــريعات البريطانيـــة وتهويد الأراضي الفلسطينية ، ص٩٢ .

(٤) إبراهيم رضوان الجندي ، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين ، ص٣٠ .

(٥) عصام رفعت ، نمو وتطور الاستيطان اليهودي من الناحية الاقتصادية ، في الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ، المصدر السابق ، ص ٣١١ .

إقامة الخزانات والسدود لدرء الفيضانات ، وتنظيم الري وغير ذلك مما يشكل منفعة عامة لجميع السكان ، والجدير بالذكر أن أغلب مشروعات المنفعة العامة كانت يهودية وإن ما أطلق عليه المنفعة العامة لم يكن إلا في مصلحة اليهود[١] . إذ نصت المادة الثالثة من هذا القانون : " **يحق لمنشئي[٢] أي مشروع أن يتفاوضوا أو يتفقوا مع صاحب أية أرض يحتاجون إليها لمشروعهم ومع كافة الأشخاص الذين لهم حقوق في تلك الأرض ، أو من أجل شرائها شراء تاما أو للتصرف فيها واستعمالها لمدة معينة أو لاستملاك أي حق ارتفاق[٣] فيها ضروري للمشروع**"[٤] . وقد أتاحت هذه المادة للمنشئين وأغلبهم من اليهود انتزاع ملكية الأراضي الفلسطينية للقيام بمشاريعهم . ويكفي لأي شخص يروم الحصول على مساحة من الأرض ، أن يحصل على تصريح من المندوب السامي بأن هذه المساحة من الأرض تستخدم في مشروع لخدمة المنفعة العامة ، وقد منح المندوب السامي امتيازات لشخصيات يهودية يجيز لأصحابها نزع الأراضي العربية من أيدي أصحابها[٥] ، مثل امتياز روتنبرغ (Rutemberg) للكهرباء الذي -سنأتي على ذكره فيما بعد- أما الفقرة (أ) من المادة الخامسة من القانون المذكور آنفا فقد منحت المندوب السامي الحق في اتخاذ ما يراه مناسبا من أجل منح الأرض لأصحاب الامتياز في حالة عدم موافقة صاحب الأرض تسليمها لصاحب الامتياز[٦] . كما طلب من أصحاب الأراضي بموجب المادة الرابعة أن يبينوا حقوقهم

---

[١] عادل حامد الجادر ، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي ، ص٢٠٨ .

[٢] تعني لفظة (المنشئين) الحكومة أو أي مجلس بلدي أو محلي أو سلطة محلية أخرى أو شخص يقوم هو أو على وشك القيام بمشروع ، ينظر المصدر نفسه ، ملحق رقم (٢٢) ، ص ٤٦٥ .

[٣] تطلق كلمة (الأرتفاق) على الحق الذي يحدد من منفعة عقار لفائدة عقار غيرة يملكه مالك آخر ، ينظر : محمد طه البشير وغني حسون طه ، القانون المدني الحقوق العينية الأصلية والتبعية ، الجزء الثاني ، بغداد ١٩٨٢ ، ص٣٢٢ .

[٤] مقتبس من : محمد سلامة النحال ، المرجع السابق ، ص ٦١ .

[٥] عادل حامد الجادر ، التشريعات البريطانية وتهويد الأراضي الفلسطينية ، ص٩١ .

[٦] محمد سلامة النحال ، المرجع السابق ، ص ٦١ .

في الأرض التي يدعون ملكيتها مع تعيين مقدار التعويض أو بدل الإيجار الذي يقبلون به[١] ، وفي حالة تخلفهم عن المفاوضة مع المنشئين أو المستثمرين بشأن مقدار التعويض ، أو عدم تبيان حقوقه في الأرض خلال (١٥) يوماً يحق للمستثمرين طبقاً للمادة السابعة الفقرة (أ) أن يضعوا أيديهم في الحال على الأرض المطلوبة ، وإذا رفض أصحاب الأراضي السماح للمستثمرين بوضع أيديهم على الأرض يحق لهم أن يقدموا طلباً بذلك إلى رئيس المحكمة (محكمة الأراضي) في المنطقة التي تقع فيها الأرض ، الذي ما أن يقتنع بحقهم في الاستحواذ على الأراضي بمقتضى هذه المادة ، حتى تصدر المحكمة قرارها بتسليم الأرض للمستثمرين [٢]، ومن ثم اقتلاع أصحاب الأرض بالقوة إذا لزم الأمر ، كما منحتهم الحكومة الحق في بيع تلك الأراضي إذا رغبوا في ذلك عندما تنتفي حاجتهم إليها . والجدير بالذكر أن هذا القانون شمل جميع أصناف الأراضي بما فيها أراضي الأوقاف[٣] .

لقد استولت المؤسسات الصهيونية وشركاؤها باسم هذا القانون على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية منها على سبيل المثال لا الحصر (٢٢٠٠٠) دونم من أوقاف "**أخوية القبر المقدس**" ، و(٤٠٠٠٠) دونم من الأهالي العرب في جنوب يافا استولت عليها سلطات الانتداب بالقوة بعد أن طردت أهلها منها ، حيث تم تسليم هذه الأراضي إلى المستوطنين اليهود في مستوطنة عيون قارة اليهودية[٤]

---

(١) عصام رفعت ، المصدر السابق ، ص ٣١٢ .

(٢) محمد عبد رؤوف سليم ، المصدر السابق ، ص ٢٥١ .

(٣) صابر موسى ، نظام ملكية الأراضي في فلسطين ، ص ٥٥ .

(٤) وثائق المقاومة العربية الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ١٩١٨-١٩٣٩ ، (جمع وتصنيف) عبد الوهاب الكيالي ، بغداد وبيروت ، ١٩٦٨ ، ص١٤ .وسنشير إليه في الهوامش القادمة "وثائق المقاومة" .

قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام ١٩٢٨

لم تكتف حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين بالاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي بموجب التشريعات والقوانين التي سنتها لهاذ الغرض ، ولا سيما وأنها وجدت مساحات واسعة من هذه الأراضي ذات ملكية جماعية دون أن تعين ملكيتها لأحد ، ولا يحق لأحد التنازل عن أية مساحة منها ، بل عمدت إلى إلغاء نظام الملكية الجماعية الشائع الذي صار يقف حائلاً دون انتقال الأراضي العربية إلى اليهود[١] بسن قانون جديد أسمته قانون "**تسوية حقوق ملكية الأراضي**" وذلك في الثلاثين من أيار عام ١٩٢٨ وأنشأت لذلك إدارة خاصة ترأسها الصهيوني اليهودي فردريك سلمون (Ferdarek Salamon)[٢] .

لقد كان الهدف المعلن لقانون التسوية ، هو القضاء على المشاكل المتعلقة بملكيات الأراضي ومنازعتها ، من خلال إعطاء كل مالك مهما بلغت حصته سند ملكية وخريطة تثبت ملكيته . إلا أن الهدف الحقيقي وراء فصل الملكية وفرز الأراضي الميري والمتروكة والملك التي اقتضى تسجيلها باسم الحكومة هو تسجيل كل الأراضي وفي أية منطقة باسم الحكومة ما لم يدع أحد بملكيتها[٣] . وكي يتم تنفيذ هذا القانون ، أعطت المادة الثالثة من قانون التسوية –الآنف الذكر– الحق للمندوب السامي في اختيار أية أرض في أي منطقة في فلسطين لتسوية حقوق ملكيتها وتسجيلها ، إذ نصت الفقرة الأولى : "**إذا ظهر للمندوب السامي أنه من المستحسن تسوية حقوق الملكية في الأراضي الواقعة في أية منطقة وتسجيلها ، فينشر في الوقائع الفلسطينية أمراً أو مرسوماً يعرف في هذا القانون بأمر التسوية**"[٤] ، الذي يذكر فيه موقع المنطقة

---

[١] صابر موسى ، نظام ملكية الأراضي في فلسطين ، ص ٥٦ .

[٢] كامل محمود خلة ، المصدر السابق ، ص ٧٥٢ .

[٣] ينظر نص المادة (٢٩) الفقرات ١ ، ٢ ، ٣ ، في : عادل حامد الجادر ، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي ، ملحق رقم (٢٥) ، ص ٤٥٧ .

[٤] مقتبس من : محمد سلامة النحال ، المرجع السابق ، ص ٤٦ ، عصام رفعت ، المصدر السابق ، ص ٣١٣ .

التي يراد تسجيل الحقوق في أراضيها والقيام بتسويتها ، حيث عـرّف القانون تلك المنطقة بـ **(منطقة التسوية)**[1] ، وكانت منطقة التسوية التي يختارها المندوب السامي في فلسطين تمتاز بخصوبة التربة ، وسهولة الإرواء ، وبالموقع الاستراتيجي ، وهي المناطق التي يرغب اليهود في الحصول عليها ، فضلاً عن أن حكومة الانتداب كانت ترمي تخصيصها للدولة اليهودية فيما بعد[2] .

وأعطت المادة الرابعة من القانون المذكور الحق للمندوب السامي بتعيين مأمور التسوية ، ومساعده في المنطقة المراد بها التسوية ، وقد عمد المندوب السامي إلى تعيين اليهود الصهاينة مأمورين لتسوية حقوق ملكية الأراضي الفلسطينية وهم في الوقت ذاته أصحاب المنفعة والهادفون التي التملك وطرد العرب ، كما أعطت المادة العاشرة من القانون المذكور آنفاً ، الحق لمأمور التسوية المعين من قبل المندوب السامي النظر في الخلافات المتعلقة بملكية الأراضي الواقعة في منطقة التسوية والتصرف فيها[3] .

والجدير بالذكر أن الخلافات أو المنازعات المتعلقة بالأراضي وحدودها كانت تشكل ثغرة من الثغرات المهمة التي استغلها الصهاينة لتحقيق مطامعهم في الأراضي الفلسطينية ، حيث مهدت عمليات التسوية الطريق لتحقيق مطامع الصهيونية بمقياس واسع . وكانت حكومة الانتداب تهدف إلى انتزاع أكبر مساحة ممكنة من الأراضي التي كان العرب الفلسطينيون يملكونها ، بحجة أنها معطلة ولا تدخل ضمن (سندات الملكية) التي يملكها هؤلاء لتُسجّل باسم أملاك الدولة ومن ثم تُنقل إلى المؤسسات الصهيونية[4] . ومن ثم أمثلة ذلك أراضي الخضيرة في قضاء حيفا ، وأراضي وادي

---

(1) ينظر الفقرة (٢) المادة الثالثة من قانون التسوية في عادل حامد الجادر ، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي .

(2) كامل محمود خلة ، المصدر السابق ، ص ٧٥٣ .

(3) ينظر : نص المادة الرابعة والمادة العاشرة في ، عادل حامد الجادر ، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي .

(4) كامل محمود خلة ، المصدر السابق ، ص ٤٨٦ .

الحوارث ، وزينا في قضاء طولكرم ، وخربة شركس ، وبركة البطيخ ، وقيسارية ، وعرب الدمايرة ، وعرب الغفارة ، وعرب النفيعات وغيرها من الأراضي التي خضعت لقانون التسوية التي مُنحت للصهاينة بعد تسويتها ونزعها من مالكيها العرب الأصليين[١] .

قانون حماية المزارعين لعام ١٩٢٩

أصدر المندوب السامي اللورد بلومر (Lord Plomer) أوامره إلى النائب العام اليهودي نورمان بنتويتش (Norman Bentwich) بوضع هذا القانون ، وذلك في الثلاثين من أيار عام ١٩٢٩ من أجل حماية المزارعين[٢] . غير أن هذا القانون لم يكن أحسن حالاً من سابقه (قانون انتقال الأراضي) في توفير الحماية للمزارعين ، فقد تضمن تشكيل لجان لتقدير التعويضات الواجب دفعها للمزارعين الذين يبلّغون بشكل رسمي بإخلاء الأراضي التي يفلحونها لقاء الضرر الذي يلحق بهم من جرّاء إخلائها أو لقاء التحسينات التي أجريت على تلك الأراضي ، والبت في الخلافات الناجمة عن دفع تعويض الأضرار والتحسينات وعدمها ، وتعيين مقدار هذا التعويض[٣] . ولم يتطرق القانون إلى الشرط السابق الذي أشار إليه القانون انتقال الأراضي لعام ١٩٢١ المعدل والذي يقضي بأن يحتفظ المزارع بقطعة الإعاشة الكافية له ولعائلته سواء أكانت في منطقته أم في أية منطقة أخرى[٤] . وبعد مدة قصيرة من إصدار هذا القانون

---

(١) محمد سلامة النحال ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٢) عادل حامد الجادر ، التشريعات البريطانية وتهويد الأراضي الفلسطينية ، ص ١٠٣ .

(٣) Asurvey of Palestine , Vol.I,P. 290 .

(٤) الانتداب الفلسطيني باطل ومحال ، حجج ووثائق في سبيل حل المشكلة الفلسطينية ، رفعها وديع بستاني ب.ع (المحامي) ممثل العرب في اتفاق الأراضي المدوّره مع حكومة فلسطين وعضو السوق العربي الفلسطيني الثالث إلى فخامة المندوب السامي لفلسطين في حزيران ورفعها فخامته إلى وزير المستعمرات في تموز وأضيف المبحث العاشر والملاحق وقدمت الصيغة العربية العليا في آب ١٩٣٦ المطبعة الأمريكية ، بيروت ١٩٣٦ ، ص١٠٨ . سنشير إليه في الهوامش القادمة "الانتداب الفلسطيني باطل ومحال" .

أُدخل تعديل عليه لصالح المالك ، يحق له بموجبه في حالة ما قرر زيادة الإيجار ولم يكن باستطاعة المزارع المستأجر دفع تلك الزيادة ، فإن عليه أن يبلغ المالك بذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره بالزيادة المقررة ، عندها يحق للمالك إبلاغ المستأجر بإخلاء الأرض عند موعد استحقاق دفع الإيجار المزاد[١] .

وقد انتقد خبير الأراضي البريطاني السير جون هوب سمبسون[٢] (Sir John Hope Simpson)القانون المذكور قائلاً : " **لم يكن في القانون شيء يحمي المستأجر ، وخير ما يقال فيه أنه نص على دفع تعويض نقدي له بينما الحاجة الماسة هي إيجاد الوسائل التي تحول دون إخراجه من أرضه لا دفع التعويض له**"[٣] .

وقد أدى تركيز القانون في دفع التعويض إلى زيادة انتقال الأراضي من أيدي المزارعين المستأجرين ، لما يُعانيه الفلاحون الفلسطينيون من فقر مدقع لا سيما وأن التعويض لم يكن يعني لهم إلا حَلاً لمشكلتهم التي كانوا يعانون منها . ثم أن القانون لم يكن من الفعالية بحيث يحول دون إجلاء المزارعين المستأجرين من الأرض ، وفي أغلب الحالات دون تعويض ، لأنه لم يكن في فلسطين في ذلك الوقت سجلات تحفظ فيها عقود الأراضي الزراعية بين الطرفين ، وعليه كان من الصعب على المستأجرين أن يثبتوا أنهم أمضوا المدد المذكورة في قوانين الحماية والتي تعطيهم حق التعويض[٤].

---

[١] صابر موسى ، نظام ملكية الأراضي في فلسطين ، ص ٦٥ .

[٢] جون هوب سمبسون : مهندس وخبير فني عمل مع عصبة الأمم بمنصب نائب رئيس لجنة اللاجئين في القضية الصعبة لتبادل السكان بين تركيا واليونان ، كما كان نائباً في البرلمان عن دائرة تونتون (Tonton) لمدة سنتين ، وقد عرف عنه بأنه رجل يتسم بالحيادية : ينظر ح.م.ن جفريز فلسطين إليكم الحقيقة ، الجزء الرابع ، ترجمة أحمد خليل الحاج ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص٧٦ .

[٣] عادل حامد الجادر ، التشريعات البريطانية وتهويد الأراضي الفلسطينية ، ص ١٠٣

[٤] صابر موسى ، نظام ملكية الأراضي في فلسطين ، ص ٦٧ .

ولهذا كله اقتطعت حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية ، ونقلتها إلى اليهود ، والحركة الصهيونية ، مستندة في ذلك على التشريعات التي وضعتها لهذا الغرض ، حيث حصل اليهود على مساحات كبيرة في مناطق عدة من فلسطين ، مضافا إليها المساحات الصغيرة التي استولت عليها بالشراء أو منحتهم إياها الحكومة مجانا ، غير مهتمين بمصير مالكيها العرب الأصليين الذين طردوا من هذه الأراضي بالقوة في أغلب الحالات ثم استيلاء اليهود على الأراضي العربية بعلم الحكومة البريطانية في فلسطين ورضاها تحت ذريعة القوانين التي أعدت لهذا الغرض ، ومن الأمثلة على ذلك أراضي منطقة مرج بن عامر التي تعد من أخصب وأجود الأراضي في فلسطين ، وأهم مصدر للغلال فيها[1] وكانت (٤٠٠٠٠٠) دونم منها من حصة عائلة آل سرسق البيروتية (الملاكين الغائبين) تملكتها زمن الحكم العثماني ، وتقوم عليها (٢٢) قرية عربية يسكنها (١٧٤٦) عائلة عربية ، بلغ عدد سكانها في عام ١٩٢٢ (٨٧٣٠) نسمة ، وقد باعت العائلة المذكورة تلك الأراضي إلى الحركة الصهيونية في المدة الممتدة ما بين عامي ١٩٢١-١٩٢٥[2] فرفض القرويون من أهالي المنطقة الاعتراف بشرعية ذلك البيع ، إذ رأوا فيه إجحافا بهم ، وطالبوا الحكومة باسترجاع حقوقهم في الأراضي المباعة ، إلا أن حكومة الانتداب التي (لجأ إليها العرب ليحتموا بها) رفضت طلب (العرب) ، بل عمدت إلى إخراجهم من أراضيهم بالقوة ، وهذا ما حدث مع أهالي قرية (العفولة) العربية التي تعد من أكبر القرى العربية في منطقة (المرج) ، حيث أجلى أهاليها عن أراضيهم بالقوة ، وسلمت باسم القانون إلى أيدي اليهود[3].وكان من نتيجة ذلك ضياع مساحات أخرى من الأراضي الفلسطينية وتشريد آخرين من بيوتهم وقطع أرزاقهم .

---

[1] وثائق المقاومة ، ص٢١١ .

[2] عيسى السفري ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

[3] عادل حامد الجادر ، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي ، ص٢٢٧ .

ولم يكن الوضع في وادي الحوارث بأفضل من ذلك ، حيث تقع هذه الأراضي على الساحل الفلسطيني بين قيسارية ونهر الفالق[١] ، وتبلغ مساحتها (٣٠٨٣٦) دونماً وكانت مسجلة باسم بعض المشايخ وأمراء المنطقة دون إفرادها[٢] ، وقد باع هؤلاء أراضي المنطقة المذكورة في زمن الحكم العثماني إلى أسرة (آل تيان) اللبنانية حيث رهنوها بدورهم لمجموعة من اليهود الفرنسيين مقابل مبلغ من المال . فطالب بها هؤلاء في عهد الانتداب المركزية في نابلس لإرجاع حقوق رهنهم ، وإذا بالمحكمة تصدر حكمها بطرح الأرض بالمزاد العلني في نيسان عام ١٩٢٩ . إلا أن (آل تيان) تنازلوا لليهود عن مجمل الأراضي في المنطقة المذكورة آنفاً ، مقابل مبلغ من المال لا يتجاوز (٤١٠٠٠) جنيه[٣] . وقد رفض الفلاحون العرب التخلي عن أراضيهم ، إلا أن سلطات الانتداب أجبرتهم على الخروج منها بالقوة[٤] . حيث شرد ما يزيد على (١٥٠٠) عائلة عربية دون مراعاة لحقوقهم في الأرض التي يعيشون عليها[٥] .

أما الأراضي في بيسان التي تعد المشاكل فيها من تركات الحكومة العثمانية ، والتي يعود تاريخها إلى عام ١٨٧٠ عندما عينت الحكومة العثمانية لجنة تقص عن أسباب تراكم كمية كبيره من الديون على المحاصيل ، وضرائب الأرض ، ونتيجة لهذا أصدرت الحكومة العثمانية أمراً ببيع كل المنطقة ما عدا قطعة أرض تابعة لقبيلتين عربيتين ، وقد سُجلت تلك المنطقة باسم السلطان عبد الحميد الثاني (جفتلك) وعندما هيمن البريطانيون على فلسطين وجدوا أن تلك الأراضي يقطنها فلاحون بسطاء يعيشون في أكواخ مبنية من الطين ، يعانون بشدة من تفشي مرض الملاريا بين

---

(١) صابر موسى ، نظام ملكية الأراضي في فلسطين ، ص ٥٨-٥٩ .

(٢) د.ك.و.الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٣١١/٩٩٦ ، مذكرة عن فلسطين مرفوعة إلى مقام حضرة صاحب الجلالة غازي الأول "ملك العراق" ، و١٤ ، ص٩ ، سنشير إليه في الهوامش القادمة "مذكرة عن فلسطين مرفوعة إلى ملك العراق غازي الأول" .

(٣) عيسى السفري ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

(٤) وثائق المقاومة ، ص١١٧ .

(٥) عيسى السفري ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

صفوفهم ، وكانوا متلهفين لتقبل أية مقترحات من شأنها أن تطور منطقـــة ســكناهم ، وتمدهم بالماء والخدمات الأخرى كالتعليم مثلاً[1] . لذا شكلت حكومة الانتداب في عـام ١٩٢١ لجنة لمعاينة الأوضاع في أراضي الدولة . وقد أوصت تلــك اللجنــة بمنــح مستأجري أراضي بيسان إيجارات طويلة الأمد ، إلا أن المزارعين في بيسان رفضــوا ذلك بسبب تخوفهم من أن هذا الأمر سيؤدي إلى تجنيدهم إلزامياً للخدمة العســكرية ، فضلاً عن الاعتراف بشرعية استيلاء السلطان العثماني على تلك الأراضي . فـاحتجوا على ذلك ، وادعوا أن الأرض هي ملك لهم . ولم يجرِ مسح للأرض أبداً . ولم يكــن هناك أي إحصاء ، ولم تقدم دائرة تسجيل الأراضي أية تفاصيل عن شـاغلي الأرض ، وكان حساب أعداد وأرقام الأراضي يعتمد على التخمين والحدس[2] ، ومع ذلك قررت حكومة الانتداب وضع تعليمات خاصة في التاسع عشر من تشرين الثاني عــام ١٩٢١ تُلزم المزارع الالتزام بها تضمنت احترام المزارع لحقوق الدولة في هذه الأراضـــي ، مع إعطاء الحق لكل مزارع بالمطالبة بالأرض التي يدعي بأنها ملك له ، شــريطة أن يقدم دليلاً رسمياً يثبت فيه بأنه قد مارس الزراعة في الأرض التي بحوزته منذ عشــر سنوات ، ولما لم يكن باستطاعته تقديم ذلك الدليل ، بسبب عدم تسجيل ملكيـــة أرضـــه في دائرة تسجيل الأراضي ، فإن حكومة الانتداب سوف تتخذ الإجراءات الكفيلة بذلــك وطبقاً للتعليمات ، فإن ملكية تلك الأراضي تلغى وتضم إلى أملاك الدولة ، وهــذا مــا حدث في أراضي بيسان التي اقتطعت منها مساحات الواسعة ، وضمت إلـــى أمـــلاك الحكومة التي نقلتها بدورها إلى المؤسسات الصهيونية[3] .

لم تقف محاولات الحكومة البريطانية عند هذا الحد ، بل تجاوزتها إلـــى أراضٍ أخرى منها أراضي القيسارية التي تضم ثلاث مناطق واسعة تقع قرب الساحل بين تــل أبيب وحيفا ، تعرف بأسماء اعتليت ، وكبارة ، وقيسارية . وكانت جمعية الاســتعمار

---

(١) Palestine Royal Commission Report , P,259 .

(٢) Ibid ., P.260 .

(٣) Palestine Royal Commission Report , P,260 .

اليهودية (آليكا) قد أُعطيت وعداً في عام ١٩١٤ بالحصول على امتياز لأهوار كبـارة ورمال القيسارية بمساحة تقدر بـ(٢٥٥١٠) دونم . وأكدت حكومة الانتداب هـذا الامتياز بتعهد مؤرخ في الثامن من تشرين الثاني عـام ١٩٢١ ، إلا أن الجمعية المذكورة ادعت بأنها لم تتمكن من وضع يدها على تلك الأرض بسبب ادعاء العـرب بملكيتها . وفي عام ١٩٢٨ قامت حكومة الانتداب برفع دعوى في محكمة الأراضـي تدعي فيها أن تلك الأراضي من الأراضي (الموات) ، وهي خاضعـة للاسـتصلاح . وعليه فقد حكمت المحكمة بقرارها لصالح الحكومـة ، وحـددت حصـة الحكومـة بـ(٦٤٧٠) دونماً من الأراضي الموات مقابل (٢٦٥٥) دونماً من استحقاق العـرب ، وتجاهل القرار حقوق الرعي[١] .

وبعد أن حصلت حكومة الانتداب على مساحات واسعة من أراضي القيسـارية قامت بتسليمها إلى جمعية الاستعمار اليهودية (إليكا) من أراضٍ أخرى غيرها ، حيـث بلغ مجموع ما حصلت عليه (إليكا) من أراضٍ (٣٩٠٠٠) دونم[٢] .

يتضح من كل ما سبق أن حكومة الانتداب البريطـاني سـعت جـاهدة بكـل الوسائل لتنفيذ المادة الثانية من صك الانتداب : **"بأن تكون الدولة المنتدبـة مسـؤولة عن وضع البلاد في أحوال اقتصادية واجتماعية تكفل إنشاء الوطن القومي لليـهود "** وتسهيل نقل ملكية مساحات واسعة من الأراضي من أيـدي مالكيـها العـرب إلـى المهاجرين .

---

(١) Ibid ., P.262 .

(٢) صابر موسى ، نظام ملكية الأراضي في فلسطين ، ص ٥٩

بسم

دور المؤسسات الصهيونية في الاستحواذ على الأراضي

سعت المنظمة الصهيونية العالمية منذ تأسيسها عام ١٨٩٧ إلى تحقيق هدفها المتمثل (بإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام) ، ومن هنا برزت أهميتها كمؤسسة صهيونية عالمية ، لا سيما بعد أن بدأت سعيها في وضع المخططات والبرامج والسياسات ، وفي استنباط الوسائل العملية على كل صعيد ممكن لتحقيق هذا الهدف[١] .

وقد انبثقت عن هذه المنظمة في عام ١٩٢٠ هيأة صهيونية عرفت بالوكالة اليهودية (Jewish Agency) ، واستطاعت كلتا المنظمتين (المنظمة / الوكالة) القيام بنشاط عالمي واسع ، سياسي ، ودعائي ، ومالي ، وتنظيمي ، لتجنيد القوى الهائلة التي تتمتع بها اليهودية العالمية في شتى المجالات ، الأمر الذي منحها القوة التي لا تتناسب والأقلية اليهودية في فلسطين ، فالوكالة اليهودية ، على سبيل المثال كانت في مركز يمكنها من تحدي إدارة الانتداب البريطاني ، ويمكنها أيضاً من الحصول على ما تريد من تشريعات وإجراءات كما كانت هذه الوكالة حكومة داخل حكومة تتمتع بسلطات واسعة ذات أثر بعيد سواء في حياة العرب أو في سن القوانين التي تخدم الوطن القومي اليهودي في فلسطين [٢].

لقد وفّر صك الانتداب البريطاني على فلسطين الشروط الكفيلة بإطلاق يد الحركة الصهيونية ، والمؤسسات التابعة لها في شتى المجالات التي من شأنها دعم الوجود الصهيوني في فلسطين ، إذ نصت المادة الرابعة من الصك المذكور على أن : **"يُعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيأة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وغير ذلك من الأمور التي قد**

---

[١] يوسف عبد الله صايغ ، الاقتصاد الاسرائيلي ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص٢٨ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٨ ؛ عابدين جبارة ، "الوكالة اليهودية : التنظيم والجباية" ، شؤون فلسطينية ، العدد ١٩ ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص١١٤ .

تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ، مصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلد على أن يكون ذلك خاضعاً باستمرار لمراقبة الإدارة"[١] .

كما تضمنت الفقرة الثانية من المادة نفسها الاعتراف (بالمنظمة الصهيونية العالمية) كوكالة ملائمة في نظر الدولة المنتدبة يؤهلها دستورها وتركيبها للقيام بمهمات الوكالة المنشودة ، كما عهدت إليها باتخاذ التدابير اللازمة ، بعد التشاور مع الحكومة البريطانية لاتخاذ خطوات مناسبة لضمان تعاون جميع اليهود الراغبين في المساعدة في إقامة الوطن القومي اليهودي[٢] .

وعند انعقاد المؤتمر الصهيوني السادس عشر في زيورخ في التاسع والعشرين من تموز عام ١٩٢٩ ، اتخذت خطوات فورية لتوسيع الوكالة اليهودية وبعد هذا المؤتمر ، انعقد الاجتماع التأسيسي لمجلس الوكالة اليهودية في الثاني عشر من آب عام ١٩٢٩ ، وتقرر فيه تنازل المنظمة الصهيونية رسمياً عن معظم حقوقها ومسؤولياتها إلى الوكالة اليهودية ، وصارت تعرف باسم (الوكالة اليهودية الموسعة لفلسطين) ، وتوسع فيها الصهاينة القيام بمهمة تمثيل مصالح المجتمع اليهودي في فلسطين (البيشوف Yushv) أما أجهزة عصبة الأمم ومجلسها العام[٣] . وأصبحت تلك الوكالة الهيأة اليهودية التي نص عليها صك الانتداب في مادته الرابعة لتمارس مهامها في تشجيع الهجرة اليهودية وتعزيزها ، وامتلاك الأراضي لتوسيع رقعة الاستيطان اليهودي ورفع مستوى الاستيطان الزراعي ، وتلبية الاحتياجات اليهودية الدينية ، والاهتمام باللغة العبرية ، وتنمية الثقافة اليهودية[٤] .

---

(١) Great Britain Foreign Policy and Span Empiee , Vol . V.P.108 .

(٢) Ibid ., P . 108 .

(٣) عابدين جبارة ، المصدر السابق ، ص ١١٣-١١٤ .

(٤) عبد الرحمن أسعد ، المنظمة الصهيونية العالمية ، تنظيمها وأعمالها ، ١٨٩٧-١٩٤٨ ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ١٠٥-١٠٦ .

مهدت الوكالة اليهودية الموسعة لفلسطين وأجهزتها المختصة والمؤسسات المتعاونة معها ، الطريق لاستيلاء الصهاينة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية ، ومن أملاك الدولة ، وعملت ذلك بشتى الأساليب ، القانونية منها وغير قانونية ، وسعت إلى تهجير أكبر عدد من اليهود إلى فلسطين ، سواء بالطرق المشروعة أو غير المشروعة ، بغية تغيير ميزان القوى لصالح السكان اليهود تدريجياً كما أوجدت الظروف المناسبة لنمو المجتمع اليهودي في فلسطين ، وتزايد قوته العددية والعسكرية السياسية والاقتصادية والتنظيمية[1] . وذلك من خلال المؤسسات العامة وشبة العامة التي تعمل بنشاط واسع من أجل تحقيق أهداف الحركة الصهيونية ذات الأغراض الاستيطانية لا سيما وأن هذه المؤسسات تعد من مشتقات المؤسسة الأم (المنظمة الصهيونية ، والوكالة اليهودية)[2] . وقد تعرضنا لبعضها من خلال سياق الكلام في الفصل الأول ، وسنقوم الآن باستعراض هذه المؤسسات والتحدث بشأن ما كان منها مشجعاً اليهود على امتلاك الأراضي ، وفي تنظيم وتطوير النواحي الاقتصادية من حياة المجتمع اليهودي في فلسطين خلال هذه المدة .

يعد الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كيميت) من أهم هذه المؤسسات ، إذ تأسست في عام ١٩٠١ ، وذلك إثر انعقاد المؤتمر الصهيوني الخامس في مدينة بازل السويسرية ، وحددت مهامه بشراء الأراضي في فلسطين واستملاكها على أن تكون ملكية أبدية للشعب اليهودي ، ولن تؤجر لغير اليهود ، ثم تهويد العمل في كل الممتلكات اليهودية ، طبقاً لشعار (العمل اليهودي على الأرض اليهودية) كما أسلفنا سابقاً .

بيد أن تغييراً ذا دلالة بارزة أُدخل على سياسة الصندوق ، وذلك في المؤتمر الصهيوني المنعقد في لندن عام ١٩٢٠ ، حيث عُد الصندوق القومي اليهودي (أداة السياسة الصهيونية بشأن الأراضي) ، إذ توصّل المؤتمرون إلى اتفاق بشأن تطوير

---

[1] يوسف عبد الله صايغ ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

[2] المصدر نفسه ، ص٣٠ .

السياسات المتعلقة باستئجار الأراضي ووضع اليد عليها ، بحيث أعلن المؤتمر بأن المبدأ الذي تسترشد به السياسة الصهيونية بشأن الأراضي ، هو نقل ملكية الأراضي التي تقام للمستوطنات عليها إلى الشعب اليهودي بأجمعه ، لذلك تضمنت قرارات المؤتمر المتعلقة بمهام الكيرن كيميت ، تجديد مدة الإيجار المباحة من قبل والبالغة (٤٩) عاماً إلى المدة نفسها مرة أخرى ، وتوريث الأرض المستأجرة لوريث واحد فقط منعاً لشرذمة الأرض ، على أن يتعهد المستأجر باستصلاحها واستثمارها والإقامة فيها وأن يقوم بحراثتها بنفسه ، وأن يدفع أجرة سنوية لها لا تتجاوز (٢%) من قيمتها إذا كانت أرضاً زراعية ، و(٤%) إذا كانت في داخل المدن ، وينبغي على الصندوق أن يقوم بتقدير قيمة أو ثمن الأرض كل سبعة أعوام وتعديل أجرتها وفقاً للقيمة الجديدة وتحديد مساحة الأرض الزراعية بحيث لا تزيد على ما يستطيع المستأجر وأفراد أسرته أن يحرثوه ويستصلحوه وحدهم دون استئجار عمال آخرين لهذا الغرض . كما لا يحق للمستأجر تأجير أكثر من قطعة أرض واحدة[١] . وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤتمر الصهيوني الخامس المنعقد في ١٩٠١ كان قد قرر بأن يكون المستأجر يهودياً.

لقد تطور نظام الإيجار طويل الأمد فيما بعد ليشمل جميع هذه الشروط مضافاً إليها إعادة تأجير الأرض أو بيعها أو رهنها أو توزيعها بوصية أو تقديمها كهدية ، شريطة أن يقترن ذلك كله بموافقة الصندوق القومي اليهودي ، ويحتفظ الصندوق لنفسه بحقوق التفتيش على الأرض وتخفيض مساحة من الأرض المؤجرة ، إذا تبين أن المستأجر قد أخل بأي شرط من شروط الإيجار ، على أن يترك تقدير ذلك لإدارة الصندوق نفسها[٢] .

---

[١] والتر لهن ، "الصندوق القومي اليهودي أداة للتمييز" ، في الصهيونية حركة عنصرية أبحاث مؤتمر طرابلس حول الصهيونية والعنصرية ، ٢٤-٢٨ تموز ١٩٧٦ ، ترجمة عدنان كيالي ، الطبعة الأولى بيروت ، ١٩٧٩ ، ص٨٦ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٨٧ .

تخضع كل هذه النصوص والشروط لشرط واحد ، يذكر بوضوح في عقد إيجار الصندوق ، ولا يجوز إبطاله مطلقاً وهو أن يكون المستأجر يهودياً وأن " **يتعهد بأن تجري جميع الأشغال المختصة بفلاحة الأرض وزراعتها بواسطة عمال من اليهود فقط**"[1] ، ومن ثم لا يجوز تأجير الأرض أو بيعها أو رهنها أو إعطائها أو توريثها لشخص غير يهودي ، كما لا يجوز تشغيل أي شخص غير يهودي في الأرض أو في أي عمل يتعلق باستصلاحها . وكل مخالفة لهذا الشرط يعرض المستأجر لدفع تعويض لإدارة الصندوق يبلغ (١٠) جنيهات ، وإذا أخل المستأجر بهذا الشرط ثلاث مرات يصبح من حق إدارة الصندوق إلغاء عقد الإيجار دون دفع أي تعويض للمستأجر عن أية تحسينات يكون قد أجراها على الأرض[2] . وإذا توفي المستأجر اليهودي ولم يكن وريثه يهودياً عندها يحق لإدارة الصندوق أن تسترد الأرض شريطة أن يمنح الوارث مدة ثلاثة أشهر قبل الاسترداد يقوم خلالها بنقل حقوقه إلى يهودي آخر ، وإلا فمن حق إدارة الصندوق أن تسترد الأرض ، دون أن يكون للوارث أي حق بالاعتراض عليها[3] . كما نص دستور الوكالة اليهودية لفلسطين في مادته الثالثة والموقع في زيورخ في آب ١٩٢٩ على أن "**تُملك الأراضي كملك للشعب اليهودي ، وتسجل الأراضي المشتراة باسم الصندوق القومي اليهودي وتبقى مسجلة باسمه إلى الأبد كي تظل هذه الأملاك ملكاً للأمة اليهودية غير قابلة للانتقال**"[4] .

كانت الأراضي التابعة للصندوق القومي موزعة بين المستوطنات التعاونية الاشتراكية (الكيبوتز Kibbutz) وشبه الاشتراكية (الموشاف Moshav) والمستقلة (Moshava)[5] وذلك بموجب عقد الإيجار طويل الأمد والبالغة مدته (٤٩) عاماً قابلة

---

(١) Quoted in : Abba Eban , Op . ,P . 352 .

(٢) يوسف عبد الله صايغ ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .

(٤) مقتبس من : وثائق فلسطين ، المصدر السابق ، ص ١٦١ .

(٥) سنتطرق إلى هذه الأنواع من المستوطنات في الصفحات القادمة من الفصل التالي .

للتجديد ، وتجدر الإشارة هنا إلى التسهيلات الواسعة ، إذ أن السنوات الخمس الأولى من العقد كانت مجاناً فيما عدا بدل رمزي لتغطية المصاريف القضائية المتعلقة بالإيجار . وكذلك دفع (٢%) من قيمة الأرض التقديرية بعد السنة العاشرة [١].

وثمة مدلولات بالغة الأهمية لهذه الشروط السهلة فيما يتعلق بمقتنيات الصندوق وذلك أن مجمل الأراضي المشتراة بواسطته قد ازدادت من (٢٢٣٦٣) دونماً في نهاية عام ١٩٢٠ إلى (٢٨٧٦٢٧) دونماً في عام ١٩٣٠[٢]. فضلاً عن ذلك فقد كان للصندوق برنامج خاص للتنمية تمثل في إنشاء أكثر من صندوق جديد لكل منه مهمته الخاصة به منها على سبيل المثال لا الحصر (صندوق شجر الزيتون) الذي أصبح يعرف فيما بعد بـ (صندوق الأشجار) ، و(صندوق إسكان العمال) ، و(صندوق الاستيطان التعاوني) ، كما منح الصندوق قروضاً لبعض الجمعيات الخاصة مثل (جميعة بناء المساكن التعاونية) ، كما ساعد الجهاز التعليمي اليهودي حيث منح المدارس المختلفة والمؤسسات التعليمية والجامعة العبرية ، الأموال والأراضي اللازمة[٣] .

وهكذا عمل الصندوق القومي اليهودي بسابق تصميم وإصرار وحقد على المساهمة في حرمان العرب الفلسطينيين من أراضيهم ، وجعل الأراضي التي يقتنيها غير قابلة للانتقال إلى ملكية عناصر غير يهودية ، كما لم تقتصر مهامه على شراء الأرض فحسب بل تعدتها إلى أبعد من ذلك بوضع برنامج التنمية يساعد على رفع المستوى الاقتصادي والثقافي لمجتمع البيشوف في فلسطين .

ومن المؤسسات الصهيونية الأخرى التي انبثقت عن المنظمة العالمية (المؤسسة الأم) ، الصندوق التأسيسي الفلسطيني (Palestine Foundation Fund) ، والمعروف بـ (الكيرن هيسودKeren Hayesod) ، الذي أنشيء بناءً على قرار

---

[١] يوسف عبد الله صايغ ، المصدر السابق ، ص ٣٤-٣٥ .

[٢] عابدين جبارة ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

[٣] عبد الرحمن أسعد ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .

المؤتمر الصهيوني المنعقد في لندن عام ١٩٢٠ ، وليكون الأداة المالية للمنظمة الصهيونية في عملية بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين[١] ، من خلال ممارسة نشاطاته في توفير وسائل الهجرة والاستيطان عن طريق توفير الرعاية لليهود ، وخلق الظروف الملائمة للعمل الصناعي والزراعي ، وتوفير تسهيلات التعليم ، وإنشاء ودعم مؤسسات العمل السياسي ، وإنماء المدن ، والقيام بمشروعات الأشغال العامة[٢]. ويستمد الكيرن هيسود دخله من تبرعات اليهودية العالمية[٣] . وقد خصص نسبة كبيرة من دخله لتحقيق الاستيطان الزراعي في أراضي الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كيميت) ، وذلك بمنح المستوطنين اليهود قروضاً مالية طويلة الأجل لاستصلاح الأراضي واستثمارها ، ولتشييد المباني وشراء الحيوانات والمعدات والمكائن ، كما منحهم قروضاً قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لتمويل عملياتهم الزراعية[٤] ، وكانت القروض المقدمة لإنشاء المستوطنات منخفضة جداً ، ويمكن إيضاحها بالشكل التالي[٥]:

من ٤٠ – ٥٠ سنة	بفائدة (٢%) سنوياً
٣٠ سنة	بفائدة (٣%) سنوياً
٢٠ سنة	بفائدة (٤%) سنوياً
١٠ سنوات	بفائدة (٥%) سنوياً

كما قام الصندوق المذكور بتمويل العديد من الهيئات والشركات الصهيونية منها ، الدائرة السياسية في لندن ، ومنظمة الهداسا الطبية[٦]

---

(١) Abba Eban , Op . Cit ., P. 352 .

(٢) Asurvery of Palestine , Vol.II.P.551; ESCO Foundation for Palestine , Vol.I .P.338 .

(٣) عابدين جبارة ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .

(٤) يوسف عبد الله صايغ ، المصدر السابق ص ٣٦ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

(٦) هي إحدى المؤسسات الطبية اليهودية التي عملت على فتح العديد من العيادات الطبية في مراكز التجمعات اليهودية ، والعديد من المستشفيات في خمس مدن رئيسية كبرى في فلسطين ، =

(Hadassah Medical Organiztion) وشركة البوتاس الفلسطينية وشـــركة كـهرباء فلسطين[1] .

وإمعاناً في التمييز العنصري الذي يقوم به الصهاينة ضد العرب الفلسطينيين ، فقد وضعت إدارة الصندوق شرطاً في الاتفاقيات التي كانت تُبرم عند قيـام الصنـدوق بتقديم السلف إلى المستوطنين اليهود ، يتضمن تعهد المستوطن بالإقامـة فـي الأرض الزراعية ، وأن يقوم بزراعتها بنفسه أو بمساعدة أفراد أسرته ، شـريطة أن يسـتخدم العمال اليهود فقط ، إذ ما اضطر لاستخدام عمال[2] .

ومن ذلك يتبين أن أثمان الأراضي المباعة من قبل المؤسسات الصهيونية إلـى أبناء المجتمع اليهودي في فلسطين ، كانت في غاية الانخفاض ، كما أن بدلات إيجـار الأراضي المؤجرة كانت منخفضة كذلك ، هذا فضلاً عن انخفـاض فوائـد القـروض الممنوحة لإنشاء المستوطنات واستثمار أراضيها . وكان القصد من هذه الإجراءات هو تسهيل عمليات بيع الأراضي وجعلها أسرع وأقل كلفة .

= وشملت خدماتها الصحية أيضاً العناية بالأطفال الرضع وأطفال المـدارس ومارسـت المنظمـة نشاطاتها الطبية بفضل الأموال التي كانت تجبى لها من الخارج على شكل تبرعات ، والأمـوال المقدمة لها من قبل حكـومة الانتـداب ، والتـي بلغـت فـي عـام ١٩٣٠ (١١٦٦٢٠) بـاوند فلسطيني ، ينظر : A Survey of Palestin , Vol . II, P. 611 .

(1) عابدين جبارة ، المصدر السـابق ، ص ١٦ .

(2) يوسف عبد الله صايغ ، المصدر السابق ص ٣٨ .

الامتيازات[1] اليهودية لاستثمار الأراضي

لجأت الإدارة البريطانية في فلسطين إلى وسائل أخرى من شأنها تسهيل انتقال ملكية الأراضي الفلسطينية من العرب الفلسطينيين إلى المهاجرين اليهود ، وذلك بمنحها المؤسسات الصهيونية الامتيازات العامة ، بغية فسح المجال أمامها للاستيلاء على مساحات أخرى بذريعة القيام بالمشاريع الاقتصادية ذات النفع العام في البلاد ، إذ أوجبت المادة الحادية عشرة من صك الانتداب على الإدارة البريطانية في فلسطين وضع ما يلزم من التدابير لاستملاك أي مورد من موارد البلاد الطبيعية ، أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد ، أو التي ستؤسس فيما بعد ، كما خولت المادة نفسها حكومة الانتداب الاتفاق مع الوكالة اليهودية على قيام الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال العامة ما دامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور بنفسها . وتنفيذاً لهذه السياسة بادرت حكومة الانتداب إلى منح الامتيازات الاقتصادية للشركات الصهيونية ، لذا يجدر بنا التعرض لأهم الامتيازات اليهودية التي اقتطعت بواسطتها مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية ومُنحت للمهاجرين اليهود .

١- امتياز روتمبرغ (Rutemberg) للكهرباء :

منحت حكومة الانتداب هذا الامتياز إلى الشركة اليهودية (شركة الكهرباء الفلسطينية) التي أسسها المهندس اليهودي الروسي بنحاس روتمبرغ[2] (Pinchas Rutemberg) (١٨٧٩-١٩٤٢) في عام ١٩٢٣ . وفي آذار عام ١٩٢٦

---

[1] تطلق كلمة الامتيازات على الإذن الصادر من السلطة العليا إلى أحد الأفراد أو الشركات لاستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية ، ولمدة معينة من الزمن ، ينظر : عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، المجلد الأول ، القاهرة . ١٩٦٤ ، ص ٦٨٨ .

[2] بنحاس روتمبرغ : مهندس ورجل أعمال مشهور ، ولد في روسيا عام ١٨٧٩ ، أقام في إيطاليا ، واهتم بمشاريع فنية وإقامة الجسور والسدود ، تقرب من الصهيونية خلال الحرب العالمية الأولى ومنذ أن سيطر البلاشفة على نظام الحكم في روسيا اعتقل ، وعندما أطلق سراحة عام ١٩١٨٥ ، هاجر إلى فلسطين ، وهناك رئس اللجنة الوطنية ليهود فلسطين مرتين ، كانت الأولى عام ١٩٢٩ والثانية عام ١٩٣٩ .توفي عام ١٩٤٢ .ينظر :أفرايم ومناحيم تلمي ،المصدر السابق ، ص ٤٢٤.

حصل روتمبرغ على امتياز الشركة باستغلال موارد القوى المائية في فلسطين من نهر الأردن وروافده بما فيها نهر اليرموك ، بقصد استخدام مياه نهر الأردن وروافده لتوليد الكهرباء اللازمة لفلسطين وشرق الأردن ولمدة سبعين عاماً[1] .

لقد نصت المادة الثالثة من عقد الامتياز "**تُمنح الشركة امتيازاً مطلقاً باستعمال مياه نهر الأردن وحياضه وروافده بما فيها نهر اليرموك لتوليد الكهرباء لمدة سبعين عاماً** " معنى ذلك احتكار أهم مصدر للمياه في فلسطين مع عدم السماح للسكان باستخدام هذه المياه لأية أغراض صناعية أو زراعية ، فضلاً عن ذلك فإن إقامة سد لخزن المياه في بحيرة طبريا لإنشاء محطات توليد الكهرباء أدى إلى انخفاض مستوى المياه جنوب البحيرة إلى (٢٧) متراً عن مستوى سطح البحر ، ومن ثم أدى إلى استحالة ري مناطق واسعة من الأراضي الفلسطينية والأردنية ، لا سيما وأن منطقة الامتياز تقع ضمن أخصب الأراضي في فلسطين وشرقي الأردن ، وتضم قرى عربية كثيرة يعتمد سكانها في حياتهم المعيشية على الزراعة[2] .

وقد اغتصبت الشركة بأمر المندوب السامي مساحات واسعة من الأراضي العربية الفلسطينية بحجة حاجتها لهذه الأراضي للقيام بتنفيذ المشروع وملحقاته ، وبلغت المساحة التي استولت عليها الشركة (١٨٠٠٠) دونم[3] إذ نصت المادة العاشرة من عقد الامتياز الذي منحه المندوب السامي إلى شركة الكهرباء الفلسطينية : "**على المندوب السامي بناءً على طلب الشركة وعلى نفقتها أو حالات تعذر الشراء باتفاق متبادل لقاء تعويض عادل توافقه عليه الشركة أو تعذر الاتفاق وفقاً لأحكام أي قانون**

---

(١) عادل حامد الجادر ، "من مساهمات بريطانيا في خلق دولة إسرائيل توزيع امتيازات المشاريع الكبيرة في فلسطين أيام الانتداب" ، شؤون فلسطينية ، العدد ٥٥ ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ص١٨٦ .

(٢) عادل حامد الجادر ، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي ، ص ٢٥١ .

(٣) مذكرة عن فلسطين مرفوعة إلى ملك العراق غازي الأول ، ص١٥ .

مرعي في فلسطين آنذاك أن ينزع ملكية العقارات أو الأراضي أو الأبنية أو الحقوق الارتفاقية اللازمة للقيام بحقوق الشركة"[1] .

ومن خلال دراستنا لأهم شروط الامتياز يتبين أن الخطر المحدق بالمشروع يكمن في استيلاء الشركة صاحبة الامتياز على أهم مصدر للمياه في فلسطين وشرق الأردن ، وحرمان العرب في هذين البلدين من القيام بمشروعات ري أراضيهما الخصبة الواقعة على ضفاف هذين النهرين ، لا سيما وأن الشركة صاحبة الامتياز استغلت هذه الأراضي لمشروعات الشركة دون دفع أي تعويض لأصحاب هذه الأرض.

وأقامت الشركة على الأراضي التي استولت عليها في منطقة الامتياز عدداً من المستوطنات الصهيونية ، وعدداً من المصانع التي تشتغل بقوة الكهرباء ، مما يجعل الحاجة ماسة إلى مزيد من الأيدي العاملة اليهودية لاستخدامها في المصانع ، الأمر الذي يؤدي إلى حشد المزيد من المهاجرين اليهود في الأراضي التي استولت عليها الشركة . ومن أبرز المستوطنات التي أنشئت حول منطقة الامتياز ، نهارية ، المطلة ، والجاعونة ، فضلاً عن إنشاء مستوطنات أخرى في منطقة سهل بيسان الواقعة ضمن منطقة الامتياز[2] .

وبذلك يمكن القول بأن مشروع روتمبرغ للكهرباء كان وسيلة فعّالة وسريعة لتهويد الأراضي في فلسطين ، إذ لم يكن الغرض الأساسي منه توليد الكهرباء اللازمة لفلسطين ، بل انتزاع ملكية المزيد من الأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات اليهودية عليها .

---

[1] مقتبس من : عصام رفعت ، نمو وتطور الاستيطان الصهيوني من الناحية الاقتصادية ، في : الاستعمار الاستيطاني في فلسطين ، المصدر السابق ، ص ٣١٩ .

[2] محمد سلامة النحال ، المصدر السابق ، ص٨٨ .

٢- امتياز البحر الميت :

واصلت حكومة الانتداب البريطاني سياسة التهويد في فلسطين من خلال السيطرة على موارد البلاد الاقتصادية ، فهي لم تكتف بالاستيلاء على مصدر واحد من مصادر الثروة الاقتصادية فحسب ، بل سعت جاهدة للسيطرة على كل مصادر الثروة الاقتصادية في البلاد ، ليتسنى لها انتزاع ملكية أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية من جهة ، والاستفادة منها في فتح أبواب العمل أمام المهاجرين اليهود ، وفي تمويل المخططات والمشاريع الموضوعة لتهويد فلسطين من جهة ثانية ، لذا عمدت إلى منح الصهاينة استغلال موارد الثروة المعدنية بعد أن ضمنت لهم استغلال موارد الطاقة المائية .

تكاد تكون فلسطين فقيرة بمواردها المعدنية باستثناء بعض الأملاح والمعادن الذائبة في البحر الميت[1] . والذي يعد من أكبر البحيرات في بلاد الشام حيث بلغت مساحته (١٠٥٠) كيلومترا مربعا[2] ، ويحتوي على كميات كبيرة من المواد الكيمياوية مثل كلوريد المغنيسيوم ، وكلوريد الصوديوم ، وكلوريد البوتاسيوم ، وبروميد المغنيسيوم ، وكلوريد الكالسيوم ، وقد قدرت الأملاح الذائبة فيه بـ (٤٢) مليون طن ، وهي ثروة معدنية ضخمة يمكن تقديرها كما يلي[3] :

كلوريد المغنيسيوم	٢٢ مليون طن
كلوريد الصوديوم (الملح الاعتيادي)	١١ مليون طن
كلوريد البوتاسيوم	٢ مليون طن
كلوريد الكالسيوم	٦ مليون طن
كلوريد المغنيسيوم	٩٨٠٠٠ طن

---

(١) إبراهيم رضوان الجندي ، سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين ، ص٣٩ .

(٢) مصطفى مراد الدباغ ، المصدر السابق ، ص٨٤ .

(٣) عادل حامد الجادر ، من مساهمات بريطانيا في خلق دولة إسرائيل ، ص١٩٠ .

وقد حصل الصهاينة على امتياز استخراج الأملاح والمعادن من البحر الميت عام ١٩٢٩ بموجب الاتفاق الذي تم بين مندوبي وزارة المستعمرات البريطانية بالنيابة عن حكومتي فلسطين وشرق الأردن[١] ، وبين إثنين من اليهود هما : الروسي موئير نوفومسكي (Moear Novomesky) ، والبريطاني توماس تولوخ (Tomas Tolok)[٢] وأسست لهذا الغرض شركة يهودية عُرفت (بشركة البوتاس الفلسطينية) التي سجلت في عام ١٩٢٩ كشركة بريطانية برأسمال قدره (٤٠٠٠٠٠) جنيه بمساهمة أموال بريطانية ويهودية وأمريكية . ووقع عقد الامتياز في كانون الثاني عام ١٩٣٠ ، ولمدة (٧٥) عاماً[٣] ، على أن يسري ذلك الامتياز على أية منطقة في البحر الميت لاستخلاص الأملاح والمواد الكيماوية ، وأن تدفع الشركة إيجاراً قدره جنيهاً واحداً فقط يقسّط على قسطين في السنة[٤] . وتضمنت الفقرات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، من المادة الخامسة من عقد الامتياز –آنف الذكر– السماح للشركة بناءً على طلب كتابي باستئجار أرض إضافية من الأراضي الواقعة خارج منطقة الامتياز ، وفي حالة ما إذا كانت هذه الأرض يمتلكها الأفراد عندها تقوم الدولة المنتدبة بانتزاع ملكيتها منهم[٥] . كما حدث مع أراضي قبيلة الظلام الواقعة إلى الجنوب من البحر الميت والبالغة مساحتها (١٥٠٠)دونم ، حيث انتزعت الحكومة أراضي القبيلة بحجة حاجتها لأعمال الشركة[٦].

عملت حكومة الانتداب بهذا الامتياز على إطلاق أيدي اليهودي في احتكار استخراج الأملاح والمعادن وتسويقها ، وحرمان العرب من الاستفادة من ثرواتهم الطبيعية التي يحتويها البحر الميت ، الذي تحوّل بفضل هذا الامتياز إلى بحيرة يهودية

---

[١] عيسى السفري ، المصدر السابق ، ص١٠٩ .

[٢] عادل حامد الجادر ، من مساهمات بريطانيا في خلق دولة إسرائيل ، ص ١٩١ .

[٣] المصدر نفسه ، ص١٩٢ .

[٤] حسن صبري الحولي ، المصدر السابق ، المجلد الأول ، ص ٥٠٧ .

[٥] عادل حامد الجادر ، من مساهمات بريطانيا في خلق دولة إسرائيل ، ص ١٩٣ .

[٦] إبراهيم رضوان الجندي ، سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين ، ص ٤٠ .

والسيطرة بواسطته على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية ، بحجة حاجة الشركة إلى إنشاء المناطق السكنية للعاملين اليهود فيها ، ومن ثم إنشاء المستوطنات اليهودية ، كما حصل في إنشاء مستوطنة كاليه (Kaleh) عند الطرف الشمالي الغربي من البحر الميت . [1]كما بلغت مساحة الأراضي الممنوحة من حكومة الانتداب للشركة خارج منطقة الامتياز (٧٤٩٨٧) دونماً مجاناً فضلاً عن تأجير (٦٤٠٠٠) دونم إسمي[2] والجدير بالذكر هنا أن الأرض الواقعة ضمن منطقة الامتياز أصبحت بموجب عقد الامتياز ملكاً للشركة لمدة (٧٥) عاماً وهي مدة عقد الامتياز المذكور[3] . كما تضمنت المادة الخامسة منح الشركة صاحبة الامتياز حق الأولوية في استئجار أية منطقة مجاورة للبحر الميت لا يزيد بعدها عن خمسة كيلومترات[4] . وبذلك حُرم العرب من استغلال أراضيهم في المنطقة الواقعة على بعد خمسة كيلومترات من أقرب حد لمنطقة الامتياز .

وقد استنكرت الأوساط العربية في فلسطين بشدة تصرف حكومة الانتداب بمنح هذا الامتياز إلى الصهاينة ، واحتجت في المؤتمر العربي السابع المنعقد في القدس في العشرين من حزيران عام ١٩٢٨ على منح هذا الامتياز لليهود[5] . كما احتج المجلس الإسلامي الأعلى في عام ١٩٢٩ على منح الصهاينة امتياز استثمار البحر الميت واستغلال خيراته[6] .

---

(١) عادل حامد الجادر ، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي ، ص ٣٤٣ .

(٢) عادل حامد الجادر ، من مساهمات بريطانيا في خلق دولة اسرائيل ، ص ١٩٣ .

(٣) محمد سلامة النحال ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(٤) حسن صبري الحولي ، المصدر السابق ، المجلد الأول ، ص ١٠٧ .

(٥) عيسى السفري ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(٦) وثائق المقاومة ، ص ١٣٢ .

٣- امتياز أراضي الحولة :

تقع أراضي منطقة الحولة المثلثة الشكل بجوار الحد الشمالي الفاصل بين سوريا وفلسطين مباشرة ، وتبلغ مساحتها (٣٥٠٠٠٠) دونم[١] ، تشغلها أكثر من (١٥٠٠) عائلة فلاحية موزعة إلى قرى عربية عدة أعطتها في عام ١٩١٤ الحكومة العثمانية إلى التاجر سليم سلام من عائلة سلام البيروتية لغرض تجفيف مستنقعاتها ، واستصلاح أراضيها[٢] ، واعترفت حكومة الانتداب البريطاني بحصة هذا الامتياز ، فتمكن سليم وعائلته وبمساعدة الفلاحين العرب من تجفيف مساحة من الأراضي تتراوح ما بين (١٥٠٠٠-٢٠٠٠٠) دونم من المستنقعات ، وبدأ الفلاحون بزراعة المساحة المجففة حتى صاروا يتمتعون بحقوق المزارعة[٣] .

ويبدو أن الأهمية الاقتصادية لهذه الأراضي تكمن في تجفيف مساحات واسعة من مستنقعاتها تقدر بآلاف الدونمات إلا أن الامتياز ، وبسبب عدم قدرة صاحبه على تنفيذ الشروط الواردة فيه أخذ ينهار تدريجياً[٤] ، لذا تدخلت حكومة الانتداب كوسيط بين الثري اللبناني ، وإحدى الشركات الصهيونية لنقل الامتياز إلى شركة ولبروك (Walbrok) مقابل (١٦٠٠٠٠) جنيه ذهباً أو ما يعادل (٢٠٠٠٠٠) جنيه فلسطيني[٥] .

وقد بررت حكومة الانتداب عملية نقل الامتياز المذكور ، بأنها غير قادرة على تنفيذ عملية استصلاح المنطقة ، وتجفيف مستنقعاتها بعد أن فشل صاحب الامتياز

---

(١) Palestine Royal Commission Report , P. 257 .

(٢) عيسى السفري ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١١٠ .

(٤) كان أحد أهم شروط عقد الامتياز بين صاحب الامتياز وحكومة الانتداب يوجب على صاحب الامتياز إنشاء شركة لتنفيذ المشروع .

(٥) د.ك.و. الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، رقم ٣٣١/٩٩٦ ، ١٨ ، ص ٣٣ .
Statement of the Palestine Arab Party , Submitted to Palestine Mandates Commission thouge . H.E.High Commission for Palestine , Arab k Jerusalem , 1935 , . (Here agter Cited , Statement of the Palestin Arab Party Submitted to the Palestine Mandates Commission) .

السابق بتحمل أعبائه بسبب التكاليف الباهضة للمشروع ، التي احتسبت من قبل لجنة خبراء يهود وبريطانيين فوجدوها تكلف ما بين (٦٠٠٠٠-٧٠٠٠٠) باوند ، وهو مبلغ ليس قليلاً ، إلا أنه قليل من جانب آخر إذا احتسبت الفائدة التي يقدمها المشروع للمنطقة ، إذ أنه سيعمل على تخليصها من وباء الملاريا المستشري فيها(١) .

لقد أشارت حكومة الانتداب إلى حماية حقوق العرب في منطقة الامتياز غير أنها في الحقيقة لم تلزم نفسها بذلك ، وطبقاً لما توصل إليه السيرجون هوب سمبسون في تقريره فإن المساحة الكافية لإعالة عائلة عربية في منطقة الحولة هي (٤٠) دونماً ، وعلى هذا فإن العرب الساكنين ضمن هذه المنطقة يجب أن يحصلوا على مساحة لا تقل عن (٦٠٠٠٠) دونم ، إلا أنهم منحوا ما بين (١٠٠٠٠) دونم و (١٥٠٠٠) دونم ، أي (٧-١٠) دونم لكل عائلة ، وهذه مساحة غير كافية لإعالة العائلة الواحدة(٢)، وبهذا فلم يُحافظ على حقوق العرب الفلسطينيين .

ومع ذلك يتبين أن سيطرة الصهاينة على أهم المشاريع الاقتصادية في فلسطين فسح المجال واسعاً أمام الآلاف من المهاجرين اليهود للقدوم إلى فلسطين للعمل في تلك المشاريع ، ومن ثم زيادة قدرة البلاد اقتصادياً على استيعابهم فضلاً عن ذلك فقد أعاقت سيطرة الصهاينة على هذه المشاريع العرب عن التقدم في مجالات العمل كافة سواء أكانت صناعية أو زراعية ، في الوقت الذي ساعدت فيه على تقدم وازدهار الأقلية اليهودية في البلاد .

وبحصول الصهاينة على أهم الامتيازات الاقتصادية في فلسطين فإنهم خطوا خطوة مهمة أخرى في سياسة تهويد الأراضي في فلسطين .

---

(١) bid ., P . 14 .

(٢) Ibid ., P . 14 .

- **موقف لجان التحقيق من مشكلة الأراضي**

استمرت إدارة الانتداب البريطاني بسياستها التهويدية في تسهيل عملية نقل الأراضي العربية الفلسطينية وتمليكها لليهود بغية فسح المجال واسعاً أمام دخول المزيد من المهاجرين اليهود إلى فلسطين ، فقد حكمت البلاد حكماً مباشراً ومضت في تهويدها مسّخرة بذلك كل مواردها وسلطاتها وقوانينها في سبيل تحقيق سياستها الرامية إلى تهويد فلسطين ، وإنشاء الوطن القومي اليهودي على أراضيها .

وجد اليهود من الكرم البريطاني أكثر مما تفرضه عليهم نصوص صك الانتداب ووعد بلفور ، إذ أعطتهم على حساب العرب أكثر مما كانوا يأملون في أفضل تصوراتهم ، وقد لاقوا من النجاح في فلسطين أكثر مما كانوا يحلمون به .

وربما يعود السبب في ذلك إلى النفوذ الصهيوني واضح التأثير على الساسة البريطانيين في داخل فلسطين وخارجها . وليس مغالاة القول أن هذا النفوذ شكل خطراً على المركز الإداري للمندوب السامي وكبار موظفيه في فلسطين كل ذلك أدى إلى جعل العرب ينتبهون إلى جدية السياسة البريطانية في تثبيت دعائم الصهيونية في فلسطين ، وفي إرهاق العرب وإذلالهم ، مما ولّد ردود فعل عنيفة من جانب العرب الفلسطينيين تجاه هذه السياسة[1] ، ومن ثم نشوب الاحتجاجات والثورات للرد على سياسة التهويد ، مما دفع بالحكومة البريطانية إلى المبادرة بإرسال اللجان التحقيقية إلى فلسطين ، لدراسة الأوضاع الراهنة في البلاد وإعداد التقارير الخاصة بذلك .

كان من بين اللجان التي أرسلتها الحكومة البريطانية لهذا الغرض لجنة التحقيق البرلمانية المعروفة بـ (لجنة شو Show Commission) التي كلفت للتحقيق في الأسباب التي أدت إلى انتفاضة البراق عام ١٩٢٩ ، وكانت اللجنة مؤلفة من

---

[1] سنتناول ردود الفعل العربية الفلسطينية تجاه سياسة التهويد في فلسطين في الفصل الرابع من هذا البحث .

رئيسها قاضي القضاة المتقاعد ولترشو[١] (W.Show) مع ممثلين بريطانيين عن الأحزاب البريطانية الثلاثة : المحافظين ، الأحرار ، والعمال[٢] .

باشرت اللجنة مهمتها في الرابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٢٩ ، واستمعت إلى كبار موظفي حكومة الانتداب ، وممثلين من الجانب العربي الفلسطيني ، والجانب الصهيوني وطافت في أرجاء فلسطين ، ثم غادرت البلاد إلى لندن بعد أن مكثت فيها شهرين[٣] ، ووضعت اللجنة تقريرها في لندن في آذار عام ١٩٣٠ ، وتطرقت فيه إلى مشكلة الأراضي ، والهجرة اليهودية إلى فلسطين[٤] . إلا أن صلاحياتهم كانت محدودة ومقيدة في التحقيق عن الأسباب المباشرة التي أدت إلى اندلاع الثورة[٥] .

أما فيما يتعلق بمشكلة الأراضي ، فقد أشار إلى أن قانوني انتقال الأراضي لعامي ١٩٢٠ ، ١٩٢١ قد وضعا للمحافظة على حقوق المزارعين ومنعاً لإخراجهم من الأرض ، غير أنهما لم يأتيا بالغاية المتوخاة منهما فاستعيض عنهما بقانون حماية المزارعين لعام ١٩٢٩[٦] ، كما وجدت اللجنة أن هناك مساحات واسعة من الأراضي بيعت بين عامي ١٩٢١-١٩٢٩ كان من جرّائها إجلاء عدد كبير من العرب عن أراضيهم دون التعهد بتقديم أراضٍ أخرى لمعيشهم ، وفي بعض الحالات حصل

---

[١] ولتر شو : كان ذا تاريخ طويل في سلك الخدمة في المستعمرات في جزر الهند الغربية ، في سيلان المضايق التي شغل فيها منصب رئيس القضاة ينظر : ج.م.ن جفريز ، المصدر السابق ، الجزء الرابع ، ص٦١ .

[٢] سعيد حماد ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .

[٣] مذكرة عن فلسطين مرفوعة إلى ملك العراق غازي الأول ، ص٨ ؛ ESCO Foundation for Palestine , Vol.II,P.624; .

[٤] سنتناول ما تطرقت إليه اللجنة بشأن الهجرة اليهودية في الصفحات القادمة من الفصل التالي .

[٥] الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص ١٦٠ .

[٦] ريتشلرد فيردري ، الاضطرابات العربية ولجان التحقيق ، في : تهويد فلسطين ، المصدر السابق ، ص ٣١١ .

العــرب المطرودين من أراضيهم على تعويض نقدي[1] ، دون أن تتعرض شــــركات الأراضي اليهودية إلى أي انتقاد بسبب هذه المعاملات ، إذ كانت تعمل بعلم الحكومـــة ورضاها ، وفي الوقت الذي يقضي فيه قانون حماية مستأجري الأراضـــي الزراعيـة بدفع تعويض نقدي عن انزعاج المزارعين ، فإنه لا يتضمن ما يحــول إلــى إخــراج المزارعين من الأراضي التي يزرعونها . إذ أن مجرد وضــــع نــص يقضــي بدفــع تعويض نقدي للمزارع قد يشجعه على الخروج من الأرض[2] .

وذكر التقرير بأنه لا توجد هناك أية أرض أخــرى يمكــن للعــرب المطرودين من أراضيهم أن ينتقلوا إليها مما أدى إلى خلــق شــريحة مــن الفلاحيـن العــرب بلا أرض ، وهذه الشريحة ستشكل خطراً كبيراً على البلاد ، ومن المحتمـــل أن تشكل سبباً لحدوث الاضطرابات المستقبلية ، مشيراً -أي التقرير- إلى كيفية شــراء اليهود لأراضي مرج بن عامر التي تزيد مساحتها على (٢٠٠٠٠٠) دونم ، والكيفيـــة التي تم بها شراء اليهود لأراضي وادي الحوارث البالغة مساحتها (٣٠٨٢٦) دونماً[3] ، وأشار التقرير أيضا إلى أن فلسطين لا تستطيع أن تعيل عدداً من السكان المزارعيــن يزيد على من فيها آنذاك ، إلا إذا تغيرت أساليب الزراعة تغييراً جذريــاً ، وإن اتبــاع أنماط الزراعة الكثيفة على نطاق واسع قد يؤدي إلى إيجاد مكان لعدد من المـــهاجرين الجدد في بعض جهات البلاد[4] .

وقد أوصت اللجنة بضرورة القيام بتحقيق علمي بواسطة خبراء عن إمكانيـــة إدخال أساليب الزراعة الحديثة[5] ، مع الأخذ بالحسبان الزيادة الكثيفة لسكان الأريـــاف

---

(1) "البلاغ" (جريدة) ، العدد ٢١٢٨ ، ٦ نيسان ١٩٣٠ ؛ Jhon Marlowe , Op. Citt .,P.116 .

(2) "البلاغ" ، العدد ١٢١٢٣ ، ١ نيسان ١٩٣٠ ؛ ج.م.ن.جفريز ، المصدر السابق ، الجزء الرابــع ، ص٦٥ .

(3) مذكرة عن فلسطين مرفوعة إلى ملك العراق غازي الأول ، ص ٩ .

(4) alestine Royal Commission Report , P. 222

(5) Great Britain and Palestine (1915-1945) , Royal Institute of International Affairs , thirdedition , London and New York , 1946 , P.46 . (Here after Cited as Great Britain and Palestine) .

في أي مشروع يوضع لتعمير الأراضـــي الزراعيـــة[1] . وان يوضـــع حـــد لإجـــلاء المزارعين عن أراضيهم التي يزرعونها ، وإن ينظر في إعادة المصرف الزراعـــي ، أو إيجاد وسائل أخرى لإقراض فقراء المزارعين ليتمكنوا من تحسين أساليب الزراعـــة التي يتبعونها[2] .

وبعد أن اطلعت الحكومة البريطانية على التقرير الذي أعدته لجنة شو وبنـــاءً على التوصيات التي انتهت إليها تلك اللجنة في تقريرها ، أوفدت لجنة برئاسة الســـير جون هوب سمبسون الخبير البريطاني بشؤون الأراضـــي إلـــى فلســطين ، لدراســـة المشكلات الناجمة عن تعمير الأراضي وازدياد نطاق الهجرة اليهودية[3] ، والاســـكان والتنمية ليرفع تقريره عنها إلى وزارة المستعمرات[4] .

وصلت لجنة سمبسون إلى فلسطين في العشرين من أيار عام ١٩٣٠ ورفعـــت تقريرها إلى وزارة المستعمرات في الثاني والعشرين من آب عام ١٩٣٠ ، ونشر فـــي تشرين الأول من ذلك العام[5] . تعرض سمبسون في تقريره إلـــى مســـاحة أراضـــي فلسطين وتربتها ، وأنواع ملكيتها ، ومساحة الأراضي القابلة للزراعة فيـــها ، وكذلـــك مساحة الأراضي التي يملكها كلّ من العرب واليهود ، مؤكداً علـــى صغـــر مســـاحة فلسطين وهي تقدر بـــ (١٠٤٣٥) ميلاً مربعاً . مشيراً إلى أن ثلاثة أرباع تلك المساحة غير صالحة للزراعة ضمن المقاييس الاقتصادية المتعارف عليها آنذاك[6] لذا لا توجـــد أية أراضٍ إضافية آنذاك لاستيعاب المهاجرين الجدد ، نظراً للأساليب المتخلفـــة التـــي

---

(1) Statement of the Palestine Arab Party Submitted to the Palestine Mandates Commission , P. 13 .

(2) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص ١٦٠ .

(3) سنتناول ما تطرق إليه السير جون سمبسون في تقريره بشأن الهجرة اليهودية في الصفحات القادمـة من الفصل التالي .

(4) الوثائق فلسطين ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(5) الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب ، ص ٢٢٩ ؛ Great Britain and Palestine.P.53

(6) Robert John and Sami Hadawi , Op. Cit , Vol . I , P.214 .

كان العرب يتبعونها إذا استثنيت من ذلك الأراضي غير المستهلكة التي كانت الهيئات اليهودية المختلفة تمتلكها على سبيل الاحتياط(1) . كما أنه ليس لدى الحكومة من أراضٍ أميرية لتعطيها لليهود . مشيراً إلى أن اليهود لديهم مؤسسات خاصة لشراء الأراضي في فلسطين منها الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كيميت) والصندوق التأسيسي الفلسطيني (الكيرن هيسود) ، وشركة إعمار الأراضي الفلسطينية ، وتسير هذه الجمعيات على وفق نظام خاص ، وضعت أسسه وغاياته في دستور الوكالة اليهودية(2) إذ نصت المادة الثالثة من هذا الدستور على أن "**تُملك الأراضي كملك لليهود وتسجل باسم الصندوق القومي اليهودي وتبقى مسجلة باسمه إلى الأبد كي تظل هذه الأملاك ملكاً للأمة اليهودية غير قابلة للانتقال ، وتنشط الوكالة (أي الوكالة اليهودية) الاستعمار الزراعي بواسطة العامل اليهودي ، والمبدأ العام الذي يتبع في جميع الأشغال والمشاريع التي تقوم بها الوكالة وتنشيطها هو استخدام اليهود**"(3) .

ويرى سمبسون بأن كل دونم من الأرض بيع لليهود لم يكن خسارة للعرب حسب ، بل خسارة لعملهم فيه ايضاً ، مقدراً مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بـ (٦٥٤٤٠٠٠) دونم يملك اليهود منها ما يقارب (١٠٠٠٠٠٠) دونم(4) أي بنسبة (١٥,٢%) منها ، والباقي يملكه العرب(5) . وبناءً عليه فإن المساحة المملوكة من قبل العرب لو قسمت فيما بينهم ، لما زاد نصيب العائلة الواحدة عن (٩٠) دونماً علماً بأن ما تحتاجه عائلة الفلاح للقيام بأودها في المستوى المعقول هو (١٣٠) دونماً من الأراضي ، ولكي يتسنى رفع حالة الفلاحين بهذا المعدل ، فإن المطلوب هو ما يقرب

---

(1) Palestine Royal Commission Report , P. 236 .

(2) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص ١٦٥ .

(3) مقتبس من : وثائق فلسطين ، المصدر السابق ، ص ١٦١ .

(4) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص ١٦١ .

(5) Robert John and Sami Hadawi , Op. Cit , Vol . I , P.214 .

من (٨٠٠٠٠٠) دونم ، موضحاً بأن (٢٩,٤%) من العوائل العربية التي يبلغ عددها (٨٦٩٨٠) عائلة أمست دون أرض أي من شريحة من (لا أرض لهم)[١] .

وتناول سمبسون في تقريره حالة الفلاح العربي التي لم تتحسن عما كانت عليه في العهد العثماني ، لاستمرارهم في اتباع أساليب زراعية متخلفة ، وعدم اتباع سياسة زراعية تساعدهم على رفع مستوى معيشتهم ، في ظل زيادة سكانية كثيفة ، وازدياد الهجرة اليهودية ، وتناقص مساحة الأراضي الميسورة لإعاشتهم بنحو (١٠٠٠٠٠٠) دونم حتى ذلك الوقت (عام ١٩٣٠) الأمر الذي جعل بهم حاجة ماسة إلى الأراضي[٢].

كما تعرض سمبسون في تقريره إلى التشريعات والقوانين البريطانية المتعلقة بالأراضي ، مبيناً عدم فعاليتها في المحافظة على أراضي الفلاحين العرب ، بل أنه يرى أنها أدت إلى افتقار الفلاحين العرب وإرغامهم على بيع أراضيهم لليهود بأثمان بخسة ، من أجل تسديد الديون المتراكمة ، ولدفع الضرائب الباهظة ، وللحصول على ما يسد الرمق ، لا سيما وأن هذه القوانين لم تمنع المالكين من بيع الأراضي التي بحوزتهم ، بل سهلت لهم ذلك[٣] . الأمر الذي أدى إلى تناقص مساحة الأراضي التي يملكها العرب بإطراد[٤] ، ومن ثم تدفق أعداد كبيرة من الفلاحين العرب إلى المدن من أجل الحصول على العمل مما زاد في حدة البطالة إلى الحد الذي أصبحت فيه تشكل خطراً على الحياة الاقتصادية وتدني مستوى الأجور[٥] .

اتفقت اللجان التحقيقية –آنفة الذكر– على جملة من الأمور الأساسية والمتعلقة بمسألة الأراضي يمكن إجمالها بما يأتي :

---

(١) وثائق فلسطين ، المصدر السابق ، ص ١٦١ .

(٢) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص ١٦٦ .

(٣) Statement of the Palestine Arab Party Submitted to the Palestine Mandates Commission , P. 13 .

(٤) د.ك.و. الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٣١١/٩٩٦ و ١٨ ، ص ٣٢ .

(٥) Appeal to Members of the British Parliament By the Palestine Arab Party , Jerusalem , 1935

١- عدم قدرة أراضي فلسطين على استيعاب الزيادة السكانية الكبيرة ما لم يتم تحسين الطرق المستخدمة في الزراعة .

٢- إن إدخال التغيير على الطرق المستخدمة في الزراعة لابد وأن يكون تدريجياً ، وهذا يتطلب وقتاً طويلاً يمتد سنين عدة ، ويعتمد بصورة أساسية على توسيع التعليم في القرى العربية .

٣- إن المديونية العامة للفلاحين العرب تشكل عائقاً خطيراً أمام التطور الذي يحتاجه الفلاح العربي .

٤- زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية ، بالاعتماد على التوسيع في الري مصحوباً بالسيطرة المنظمة على مصادر المياه الموجودة في البلد ، على أن يتم ذلك من قبل الحكومة .

٥- إن التسجيل الدقيق لكل الحقوق في الأراضي بعد إجراء عملية المسح عليها يعد أمراً لا بد منه .

تكمن المشكلة الرئيسية للأراضي فيما يعرف بـ "بالالتزام المزدوج" إذ نصت المادة السادسة "**على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى ، إن تسهيل الهجرة في أحوال ملائمة ، وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للأغراض العامة**"(١) ، كما ألزمت المادة الحادية عشرة الدولة المنتدبة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للحفاظ على مصالح الأهالي فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها(٢) ، وتضمنت المادة السابعة عشرة الفقرة (أ) من دستور فلسطين المعدل لعام ١٩٢٣ شرطاً نصه : "**لن يعلن أي مرسوم يؤدي بأية طريقة إلى التمييز بين سكان فلسطين على أساس العرق أو الدين أو اللغة**" . كما ألقت المادة

---

(١) Quoted in : Great Britain Foreign Policy and span Empire , Vol .Iv . 2944

(٢) Palestine Royal Commission Report , P. 236

الثانية على حكومة الانتداب مسؤولية "**حماية الحقوق المدنية والدينية لكل الساكنين في فلسطين بغض النظر عن العرق والدين**"[1] وهذه المادة تمنع أي تشريع من شأنه التمييز بين الأشخاص المختلفين في العِرق أو الدين ، ويبدو من هذه المواد ، وفي ظل دستور فلسطين ، بأن المندوب السامي لا يستطيع تشريع أي قانون يجيز بيع الأراضي لليهود في بعض المناطق ، كما أنه لا يستطيع الإبقاء على بعض الأراضي لإقامة المستوطنات اليهودية عليها ، إلا أن حكومة الانتداب لم تلتزم حقيقياً في تلك المواد ، وأجازت لنفسها العمل بمواد أخرى تناقض ما جاء فيها أو أنها أصدرت تشريعات تسهّل انتقال الأراضي في فلسطين ، وقد أشارت إلى ذلك لجنة شو بالقول : "**بالنظر للالتزام المفروض على حكومة الانتداب في المادة السادسة من صك الانتداب بتشجيع الاستيطان اليهودي المكثف في الأراضي الأميرية والموات ، والمشروط بعدم إلحاق الضرر بحقوق ومكانة الفئات الأخرى من السكان ، فإن إيجاد حل مناسب لمشكلة الأراضي يبدو مهمة صعبة ودقيقة للغاية ، لا سيما وأنه أمر ضروري لصالح كل السكان بغض النظر عن العقيدة . وفي حالة ما إذا تعذر إيجاد حل مناسب للمشكلة ، فإن القضية ستبقى مصدراً لعدم الرضا في الوقت الحاضر ، وسبباً كامناً للاضطرابات المستقبلية**"[2] .

---

(١) bid ., P . 221 .

(٢) Palestine Royal Commission Report , P. 22.

سياسة الكتاب الأبيض البريطاني لعام ١٩٣٠ تجاه الأراضي

درست الحكومة البريطانية المعلومات التي تضمنتها تقارير اللجان التحقيقية – آنفة الذكر– ثم اعتزمت إصدار بيان سياسي صريح عن خطتها السياسية في إدارة فلسطين ، وقد وضع هذا البيان بشكل كتاب أبيض جديد ، رفعه وزير المستعمرات البريطاني جيمس سدني باسفيلد[1] (Sidney j.Passfield) (١٨٥٩-١٩٤٧) إلى البرلمان البريطاني في تشرين الأول لعام ١٩٣٠ ، وجاء مستنداً في أكثر نقاطه وبنوده على تقريري لجنتي شو وسمبسون ، وقد عُرف هذا البيان رسمياً بالكتاب الأبيض البريطاني لعام ١٩٣٠ وبشكل غير رسمي باسم (كتاب باسفيلد الأبيض)[٢] .

تناول البيان ثلاثة أمور أساسية في غاية الأهمية وهي : الأمن العام ، والتطورات الدستورية ، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية وأهم ما تضمنه الأراضي وقضية الهجرة اليهودية[٣] . والذي يهمنا هنا الجانب المتعلق بمسألة الأراضي وقضية الهجرة اليهودية[٤] .

فقد أفرد البيان فقرات خاصة بالأراضي مردداً الحكم الذي توصل إليه السيرجون هوب سمبسون في تقريره من أنه لا توجد أية أراضٍ إضافية في الوقت

---

(١) سدني جيمس باسفيلد : أحد زعماء الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي في بريطانيا ، ولد في لندن عام ١٨٥٩ ، عمل في مجال التجارة ، حصل على مكانة مرموقة في وزارة الحرب عام ١٨٧٨ وفي عام ١٨٨٥ التحق بالجمعية الغابية (جمعية سعى أعضاؤها إلى نشر المبادىء الاشتراكية بالوسائل السلمية) ، وفي عام ١٨٩١ ترشح لعضوية مجلس بلدية لندن ، واحتفظ بمنصبه هذا إلى أن أعلن استقالته في عام ١٩١٠ . وبين عامي ١٩١٥-١٩٢٥ أصبح عضواً في الهيئة التنفيذية الوطنية وعضواً في البرلمان عن منطقة سيهام (Ssaham) وفي عام ١٩٢٤ عينته حكومة العمال رئيساً لمجلس التجارة ، واستقال من منصبه هذا في عام ١٩٢٨ ، ثم عين في علم ١٩٢٨ وزيراً لشؤون المستعمرات ، وعضواً في مجلس اللوردات ، منح وسام الاستحقاق في عام ١٩٤٤ توفي في عام ١٩٤٧ . The Encyclopedia Britannica , Vol.23 , Chicago , 1970 , P.355

(٢) مذكرة عن فلسطين مرفوعة إلى ملك العراق غازي الأول ، ص ١٢ .

(٣) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص ١٧٤ .

(٤) سنتناول ما تطرق إليه البيان بشأن الهجرة اليهودية في الصفحات القادمة من الفصل التالي .

الحاضر لاستقرار المزارعين من المهاجرين اليهود الجدد فيها ، نظراً للطرق والأساليب الزراعية الحالية التي يتبعها العرب الفلسطينيون ، هذا إذا استثنيت الأراضي غير المستصلحة التي تملكها الهيئات اليهودية على سبيل الاحتياط[1] . وهذا يدل على أن الحكومة البريطانية لم تغلق الباب في وجه اليهود لوجود أراضٍ في أيديهم يمكن حشد المهاجرين اليهود فيها ، وبالمقابل فإن هناك وسائل زراعية متخلفة يتبعها الفلاحون العرب من الممكن تطويرها لزيادة القدرة الانتاجية للأراضي مما يؤمن استيعاب مهاجرين يهود جدد إليها .

تطرق البيان إلى الأراضي الأميرية قليلة المساحة التي كانت الحكومة تملكها معلناً أن هذه الأراضي ليست مما يعتد بها ، فضلاً عن أن ملكيتها مختلف عليها ومن غير الممكن وضعها تحت تصرف اليهود لاسكانهم فيها ، نظراً لوجودها في أيدي المزارعين العرب ، مؤكداً ضرورة إيجاد أراضٍ إضافية أخرى لإسكان المزارعين العرب الذين فقدوا أراضيهم[2] . وإذا ما أريد إيجاد أراضٍ يمكن وضعها تحت تصرف اليهود فإن ذلك يعتمد على التقدم الحاصل في زيادة انتاجية الأراضي المستغلة آنذاك[3]

وأشار البيان كذلك إلى أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين تبلغ (٦٥٤٤٠٠٠) دونم باستثناء منطقة بئر السبع ، موضحاً بأن هذه المساحة أقل بكثير من التقديرات التي أُجريت فيما مضى ، والتي قدرتها في ما بين (١٠-١١) مليون دونم[4] . كما طالب البيان بوضع سياسة خاصة بالأراضي تساعد على تحسين الحالة المعاشية للفلاح العربي الذي كانت حالته المعاشية في تراجع مستمر بسبب

---

(١) مذكرة عن فلسطين مرفوعة إلى ملك العراق غازي الأول ، ص ١٥ .

(٢) الانتداب الفلسطيني باطل ومحال ، ص ١٤٩ .

(٣) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص ١٧٩ .

(٤) مذكرة عن فلسطين مرفوعة إلى ملك العراق غازي الأول ، ص ١٥ .

تناقص مساحات الأراضي الناجمة عن الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة اليهودية إلى البلاد[1] .

وأشاد البيان بالفائدة التي جناها اليهود في مستوطناتهم بفضل ما تيسّر لهم من رأس المال ، والعلم والتنظيم والنشاط في الوقت الذي يفتقر فيه العرب الفلسطينيون إلى مثل هذه المميزات التي يتمتع بها نظراؤهم المستوطنون اليهود[2] . مستعرضاً الآثار السيئة للاستعمار اليهودي على فلسطين والناجمة عن حقيقتين هما : استيطان اليهود للأراضي العربية الفلسطينية والقيود العديدة التي فرضتها الوكالة اليهودية الموسعة والمتجسدة في دستورها الموضوع في زيورخ في آب عام ١٩٢٩ ، بعد الأراضي التي يتم الاستيلاء عليها ملكاً للشعب اليهودي وملكيتها غير قابلة للانتقال ، مع مراعاة استخدام العمال اليهود دون غيرهم في جميع المشاريع التي تقوم بتنفيذها المؤسسات الصهيونية[3] ، معلقاً -أي البيان- على هذه القيود بالقول : "**إن من الصعب أن تتفق هذه الأحكام المُشددة مع التصريح الذي أدلى به المؤتمر الصهيوني المنعقد عام ١٩٢١ بأن الشعب اليهودي يرغب في أن يعيش مع الشعب العربي بصلات صداقة واحترام متبادلين وأن يعمل بالاشتراك مع الشعب العربي على ترقية البلاد المشتركة بينهما بحيث تؤمن رفاهية كلا الشعبين**"[4] .

وأشار البيان إلى أن اللجنة التنفيذية لجمعية العمال اليهود قد عبرت عن وجهة نظرها بأن هذه القيود ضرورية لتأمين إدخال أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود ، والمحافظة على مستوى معاشي مناسب للعمال اليهود لكي لا يتدنى إلى المستوى المعاشي للعمال العرب[5] . وخلص البيان إلى القول بأن هذه القيود تتعارض

---

[1] الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص ١٧٩ .

[2] مذكرة عن فلسطين مرفوعة إلى ملك العراق غازي الأول ، ص ١٦ .

[3] الانتداب الفلسطيني باطل ومحال ، ص ١٥٠ .

[4] مقتبس من المصدر نفسه ، ص ١٥٠ .

[5] مذكرة عن فلسطين مرفوعة إلى ملك العراق غازي الأول ، ص ١٦ .

مع أحكام المادة السادسة من صك الانتداب ، التي تشترط صراحة على حكومة الانتداب عند تسهيلها الهجرة واستقرار اليهود بكثرة في أراضي البلاد ، وأن تكفل عدم إلحاق أي حيف أو ضرر بحقوق ومركز كافة طوائف السكان الأخرى[١] .

قابلت الأوساط العربية هذا البيان بشيء من الارتياح لاعتقادها أنه قد يكون بادرة أمل لعودة الحكومة المنتدبة إلى اتباع سياسة أقرب إلى العدل والإنصاف وأبعد عن الغبن والإجحاف من السياسة التي سارت عليها في الماضي ، وقد يكون فيه ضمان لكيان العرب الذي أخذ تيّار الهجرة وانتقال الأراضي يهدده بالخطر العاجل[٢] .
على الرغم من كونه لم يحقق شيئاً كبيراً من مطالب العرب السياسية ، وكون ما اشتمل عليه جاء مقتصراً على بيان رغبة الحكومة في إصلاح بعض أخطائها السياسية ، واتباع سياسة أقرب إلى العدل والانصاف ، وبصورة خاصة في قضيتي الأراضي والهجرة[٣] .

أما الأوساط اليهوديّة فقد قابلت البيان بالاستنكار والاحتجاج الشديدين إذ لم يكد البيان أن يعلن ، حتى قامت قيامة الدوائر السياسية اليهودية والجمعيات الصهيونية تندد بالسياسة البريطانية تنديداً شديداً ، وقامت المظاهرات في العديد من العواصم الأوروبية واستقال وايزمن من رئاسته للوكالة اليهودية احتجاجاً على البيان وإعلاناً منه بعدم تعاونه مع الحكومة البريطانية[٤] ، وأخذت الصحف اليهودية والمأجورة لليهود تحمل أشد الحملات على الحكومة البريطانية ، وتتهمها بالجريمة الكبرى والخيانة العظمى ، حتى أن صحيفة (هاأرتس) الناطقة بلسان الجمعية الصهيونية في فلسطين نشرت مقالاً

---

[١] المصدر نفسه ، ص١٦ ؛ الانتداب الفلسطيني باطل ومحال ، ص ١٥٠ .
[٢] محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها – تاريخ ومذكرات وتعليقات – الجزء الأول ، بيروت ١٩٥٩ ، ص ٧٣ .
[٣] مذكرة عن فلسطين مرفوعة إلى ملك العراق غازي الأول ، ص ١٤ .
[٤] "المساء" (جريدة) ، بيروت ، العدد ٥٨ ، ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٠ ، محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .

دعت فيه يهود العالم إلى التماسك والاندماج والعمل لاستنزاف ما وصفته (بالسم الناقع من أنياب الكتاب الأبيض)[1] .

وكان لحملة الدعاية الصهيونية المؤثرة ، والضغط السياسي الذي مارسه الزعماء الصهاينة على رئيس الوزراء البريطاني جيمس رامزي مكدونالد[2] (James R.Macdonald) (١٨٦٦-١٩٣٧) ، أثر كبير في اضطرار الحكومة البريطانية إلى التراجع عن السياسة التي حددتها في البيان المذكور ، واضطر مكدونالد أن يرسل كتاباً رسمياً (كان بمثابة رسالة اعتذار) إلى الزعيم الصهيوني وايزمن (يفسر فيه) نصوص البيان (أي الكتاب الأبيض) تفسيراً جعله كله في مصلحة الصهيونية[3] . وقد نشر الكتاب في لندن وفي فلسطين بتاريخ الثالث عشر من شباط عام ١٩٣١ ، أي بعد أربعة أشهر من تاريخ صدور الكتاب : "**لرسالة مكدونالد الموجهة لي فيما حدث من تبدل في موقف الحكومة وفي موقف السلطة الإدارية في فلسطين . وقد استطعنا بفضل ذلك أن نحصل على مكاسب ثمينة في السنوات المقبلة**"[4] .

ومن كل هذا يتبين أن المواد التي وردت في صك الانتداب ودستور فلسطين ، ذات الصلة المباشرة بالأراضي ، كان لها دور مهم في تدعيم عملية نقل ملكيتها من

---

[1] مذكرة عن فلسطين مرفوعة إلى ملك العراق غازي الأول ، ص ١٣ ، "المساء" العدد ١٠٤ ، ٣ كانون الثاني ١٩٣١ .

[2] جيمس رمزي مكدونالد : ولد لعائلة فلاحية في بريطانيا عام ١٨٦٦ ، وانظم إلى الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي والجمعية الفابية عام ١٨٨٥ ، وعمل في الصحافة ، وترأس حزب العمال في البرلمان من عام ١٩٢٢-١٩٢٩ ، كان سياسياً ناجحاً ، وأول من ترأس الوزارة البريطانية من حزب العمال . واستقال من رئاستها عام ١٩٣٥ توفي عام ١٩٣٧ . ينظر : The Dictionary of National Biography , 1901-1950 , Part .II , London , 1964 , P.278 .

[3] ينظر نص الكتاب الرسمي في الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص١٨٨-١٩٥ ، وكذلك نص الكتاب في : Mes Stenart Erskine , Op.CIT , p239-246 .

[4] مقتبس من : آلن تايلور ، مدخل إلى اسرائيل ، ص٧٩ .

أيدي العرب الفلسطينيين إلى أيدي اليهود ، وذلك بالاستناد إلى وعد بلفور بإنشاء الوطن القومي اليهودي ، حيث اتخذت إدارة الانتداب من هذه المواد وسيلة قانونية لإصدار اللوائح والتشريعات التي تسهّل من مهمة المؤسسات والشركات الصهيونية في الاستيلاء على الأراضي سواء أكان ذلك بواسطة شرائها أم بالحصول علي الامتيازات الاقتصادية باستغلالها . ورغم توصيات لجان التحقيق بالمحافظة على حقوق العرب في أراضيهم ، إلا أن إدارة الانتداب لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على تلك الحقوق ، وإن إصدار الكتاب الأبيض لم يكن إلا دليلاً على استهانة الحكومة البريطانية برغبات عرب فلسطين وإصرارها على المضي في سياسة التهويد .

الفصل الثالث

الهجرة اليهودية إلى فلسطين
و
تكريس سياسية التهويد

موجة الهجرة الثالثة ١٩١٩-١٩٢٣

تعد الهجرة اليهودية إلى فلسطين واحدة من أهـــم أســاليب الســيطرة علـــى الأراضي وتكريس أسس الاستيطان اليهودي فيها ، ولما كانت عملية الاســتيلاء علـــى الأراضي من أهم مرتكزات الفكر الصهيوني ، فإن ذلك يتطلب زيـادة عـــدد الســكان اليهود في فلسطين من خلال زيادة أعداد المهاجرين إليها .

وقد أرست حكومة الانتداب أسس تهويد الأراضي الفلسطينية من خلال وضـــع يدها على تلك الأراضي ، والحد من تصرف أصحابها الشرعيين فيها وسنّها القوانيـــن التي سهلت انتقال ملكية الأراضي لليهود ، ولكي تكتمل دعائم تلك السياسة عملت علـــى تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين ، بقصد الاستيلاء على الأرض ، وإنشاء المســتوطنات والإقامة فيها . ولهذا لابد من معالجة الهجرة اليهودية لفلسطين ، لما لها من تأثير كبـير حول الأراضي في فلسطين ، باعتبارها الجزء المكمل الثاني لتنفيذ سياسة التهويد فيها.

لقد تولت الإدارة العسكرية شؤون الحكم في فلسطين ما بين عــامي ١٩١٨ – ١٩٢٠[١] ، وطبقت القانون العسكري العرفي في البلاد ، إذ أعلـــن الجـنرال اللنبـــي (General Allenby) قائد القوات البريطانية الأحكام العرفية في فلسطين بعد احتـــلال القدس في الحادي عشر من كانون الأول عام ١٩١٧ للمحافظة على الأمـــن فيــها[٢] . وعلى الرغم من تلك الأحكام ، عملت الإدارة العسكرية على دعـــم اليـــهود لممارســة نشاطهم في البلاد ، إذ تمكنوا من إقامة أول مستوطنة يهوديـــة فـــي ظـــل الاحتـــلال البريطاني عام ١٩١٨ ، سميت بمستوطنة إيليت هشـــحرة (Aylet Hashara) ســكنها (٢٥٠) مستوطنا يهوديا[٣] . كما شجعت الإدارة العسكرية الهجرة اليهودية إلى فلسطين وقد أكد ذلك القائد العسكري البريطاني الجنرال بولز (Bols) قائلا **"أرسل كتابي هـــذا مع الدكتور وايزمن أنه في الإمكان جلـــب مـــهاجرين بـــأعداد كبـيرة دون حـــدوث**

---

[١] عادل حامد الجادر ، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي ، ص١٠٠ .

[٢] John Marlowr , Op , Cit .,P. 67 .

[٣] مصطفى مراد الدباغ ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ .

اضطرابات على شرط أن تجري عمليات الهجرة دون مظاهر ، أنني أستطيع أن أجعل هذه البلاد تتسع لـ(٢٥٠٠٠٠٠) بدلاً من (٩٠٠٠٠٠) فقط ، وأن أجعل وادي الأردن يتسع لـ(١٠٠٠٠٠٠) ساكن ، بدلاً من (١٠٠٠) ساكن فقط يعيشون فيه الآن"[١] .

وكانت الهجرة إحدى أهم العوامل المساعدة على تأسيس الوطن القومي اليهودي منذ بدايته ، لاسيما بعد إعلان وعد بلفور ، إذ عدّ الصهاينة هذا الوعد اعترافاً شرعياً بقدوم اليهود إلى فلسطين وإقامة وطن لهم فيها[٢] ، فلا يمكن أن يكون هناك وطن بدون سكان وعلى هؤلاء السكان أن يكونوا متحمسين ، نشيطين وعُمالاً قادرين على إعالة أنفسهم إذا ما منحوا الفرصة لذلك ، ففي السابق كانت الهجرة تضم يهوداً شباباً قادرين على العمل والبناء ، إلا أنهم كانوا بأعداد قليلة مقارنة بكبار السن من الناس القادمين إلى فلسطين ، بقصد تأدية الفرائض الدينية[٣] . وأن ما يفهمه الصهاينة أن عليهم أن لا يكونوا أقلية ، لأن الأقلية غير مؤهلة لإقامة كيان سياسي خاص بها ، وهذا ما تدعو إليه الحركة الصهيونية .

إن هذا المنطق هو الذي كان وراء عبارة حاييم وايزمن الشهيرة أمام مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ في باريس في "**جعل فلسطين يهودية كما هو إنجلترا إنكليزية**"[٤] .

كانت الهجرة النقطة الأساسية التي دار حولها الجدل بين أقطاب الحركة الصهيونية الين انقسموا إلى فريقين ، الفريق الأول : من أنصار الصهيونية العملية التي كان يتزعمها حاييم وايزمن ، والتي كانت ترى في التأكيد على الهجرة التدريجية واستيطان الأراضي الفلسطينية بواسطة أعداد متزايدة من اليهود ، على أنها الطريقة

---

[١] مقتبس من : عادل حامد الجادر ، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي ، ص ١٠٠-١٠١ .

[٢] إلياس سعد ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

[٣] Albert M..Hyamson , Palestine Under the Mandate 1920-1948 , New York , 1976 , P.51.

[٤] Quoted in : Khaild Kishtaing , Whiter Israel , Astudy of Zionist Expansioism , Beirut , 1970 , P.58 .

الأكيدة في تحقيق الاستيلاء النهائي على الأرض . فيما يرى الفريق الآخر : وهم أنصار الصهيونية السياسية التي تزعمها تيودر هرتزل ، وماكس نوردو[1] (١٨٤٩-١٩٢٣) فيما بعد في الاختراق التدريجي منهجا لازعاج القوى الحاكمة التي يستوجب منها الحصول على ميثاق مكتوب يخولهم الاستيلاء على الأرض ، وقد أمضت المؤتمرات الصهيونية الواحد تلو الآخر ساعات من المباحثات حول نقطة الجدل والتي تتمثل في كيفية جلب المزيد من اليهود إلى الأرض إذ عد الصهاينة الهجرة هدفهم الأول ، وسلاحهم الحاسم[2] . إذ أن الحصول على نسبة صغيرة من أرض فلسطين مقابل إطلاق الهجرة اليهودية ، أفضل من الحصول على مساحة كبيرة من فلسطين كون الهجرة مقيدة ومحدودة ، وعندما يكون الصهاينة أقلية سكانية لا يتمكن هؤلاء من امتلاك اليد الطولى على العرب والتوسع ، ولكن بوجود مساحة محدودة وبوجود هجرة غير مقيدة ، وهي القوة الضرورية للتوسع ، سيأخذ منطق الضغط السكاني مداه "**فالأرض لا تجلب الشعب لكن الشعب قد يتمكن من جلب الأرض**"[3] .

وقد تضافرت عوامل عدة ساعدت على تدفق مهاجري هذه الموجة من اليهود وجعلت منها امتدادا للهجرة الثانية التي توقفت بسبب الحرب العالمية الأولى ، فقد كان للأموال التي صرفت من أجل زيادة أعداد هذه الموجة ، أثر كبير في تشجيع

---

(1) ماكس نورد : أديب وطبيب يهودي ، وأحد أبرز الزعماء الصهاينة ، ولد في بودابست علم ١٨٤٩ وانتقل إلى باريس بعد أن أنهى دراسته الطبية عام ١٨٨٠ ، وأصبح أديبا وصحفيا مشهورا وتقرب من هرتزل وأصبح زميله ومساعده المخلص ، بل عده البعض بمثابة الساعد الأيمن له ، دعا إلى تهجير نصف مليون يهودي من أوروبا الشرقية لدعم عملية الاستيطان اليهودي في فلسطين ، وذلك خلال المؤتمر الصهيوني المنعقد في لندن عام ١٩٢٠ . توفي في باريس عام ١٩٢٣ .

ينظر أفرايم ومناحيم تلمي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٨-٣٠٩ .

(2) Khaild Kishtaing , Op. Cit . P.58 .

(3) Ibid .P.59 .

المهاجرين للقدوم إلى فلسطين ، فكان بأعدادهم حاجة إلى التنظيم[1] ، لأن قدومهم إلى فلسطين بهذه الأعداد سيؤدي إلى تدهور في أوضاع البلاد الاقتصادية[2] ، فيما كان الاضطهاد الذي تعرض له العديد من يهود أوروبا الشرقية عاملا في تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، حيث تعرض اليهود مع قيام الثورة الروسية في عام ١٩١٧ إلى مذابح في أوكرانيا وفيما بعد في بولندا والمجر ، حيث أدى ذلك إلى خروج أعداد كبيرة من اليهود من هذه البلدان توجه أغلبهم إلى الولايات المتحدة ، فيما توجه القسم الآخر وهم قلة نحو فلسطين مدفوعين بالنشاط الصهيوني الذي أعقب الحرب العالمية الأولى[3] ، حيث أعيد تنظيم المؤسسات الصهيونية أو تأسيس منظمات جديدة أكثر تطرفا ووصول بعض قادة الحركة الصهيونية كبن غوريون[4] (Ben Gurion)

---

(١) Abert M..Hyamson , Palestine Under the Mandate , P51 .

(٢) عبد الرحمن أبو عرفة ، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير ، الطبعة الأولى ، القدس ، ١٩٨١ ، ص ٥٢ .

(٣) Reel 39 , the Middle East Part VII , the Problem of Jewish Immigration into Palestine , Office of Strategic Services : Research and Analysis Branch , P5 . (Hereafter Cited as Reel 39 , the Problem of Jewish Immigration into Palestine) .

(٤) أحد أبرز الزعماء الصهاينة المؤسسين للكيان الصهيوني في فلسطين وقائد الحركة الصهيونية طيلة (١٥) عاما ولد في مدينة بلونسك البولندية في السادس عشر من تشرين الأول عام ١٨٨٦ ، وأكمل دراسته الابتدائية بها ، ثم انتقل إلى العاصمة وارسو لاتمام دراسته الثانوية فيها وانضم في وقت مبكر من عمره إلى الحركة الصهيونية ، وسافر من روسيا إلى فلسطين عام ١٩٠٦ ، وكان أحد مؤسسي حزب بو عالي صهيون أي **"عمال صهيون"** ، وفي عام ١٩١٢ سافر إلى القسطنطينية لدراسة القانون في جامعتها ، ثم عاد إلى فلسطين في عام ١٩١٥ ، ثم سافر إلى الولايات المتحدة ، ونشط هناك في تنظيم الحركة الصهيونية ، ونجح في تأسيس حزب العمل (أحدوت هعفودا) في عام ١٩١٩ والماباي عام ١٩٢٠ ، وشغل العديد من المناصب الرئاسية في حكومة الكيان الصهيوني إلى أن استقال من عضوية الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٧٠ ، توفي عام ١٩٧٣ ، ينظر أفرايم ومناحيم تلمي ، المصدر السابق ، ص٧١-٧٢ ، ولمعرفة المزيد من التفاصيل راجع كتاب تهاني هلسه ، المصدر السابق .

(١٨٨٦-١٩٧٣) ، واتسحق بن تسفي[1] (Ishak Iben Tessfe) (١٨٨٤-١٩٦٣) ، وإناطة مهمة تأمين العمل اليهودي بالصندوق القومي اليهودي (الكير كيمت)[2]

وفي غضون ذلك قدم الصهاينة مذكراتهم إلى مؤتمر الصلح في شباط ١٩١٩ طالبوا فيها المؤتمرين السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها ، على أن تتم حماية حقوق السكان غير اليهود الحاليين بشكل مساوٍ أيضاً[3] .

وقد أقامت المنظمة الصهيونية العالمية أثناء فترة الإدارة العسكرية البريطانية لفلسطين خلال عام ١٩١٩ وبداية عام ١٩٢٠ دائرة خاصة بالهجرة في فلسطين ، إذ سمحت السلطات العسكرية بقدوم حوالي (١٠٠٠) مهاجر معظمهم من الحرفيين تلبية لطلب دائرة الهجرة في المنظمة الصهيونية بالرغم من أنه لم يوضع أي قانون يسمح بتدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين[4] . الأمر الذي دفع رئيس الولايات المتحدة ودرو ولسن إلى أن يبادر بإرسال لجنة إلى الشرق الأوسط ومنه إلى فلسطين عُرفت بلجنة كنج – كرين (King Crane) نسبة إلى هنري تشرشل كنج (Henry Cherchal) وجارلس كرين (Charles Crane) ، وقد قامت اللجنة بزيارة فلسطين في المدة ما بين

---

[1] أحد أبرز زعماء الحركة الصهيونية ، هاجر من أوكرانيا إلى فلسطين في وقت مبكر من عمره وكان من مؤسسي منظمة الحراس هاشومير ، درس القانون إلى جانب زميله بن غوريون في القسطنطينية في المدة ما بين (١٩١٢-١٩١٤) ، ثم عاد إلى فلسطين في عام ١٩١٥ ، وقد رافق بن غوريون في ممارسة نشاطه السياسي داخل الحركة الصهيونية ، فسافر معه إلى الولايات المتحدة ، وعملا سوياً في جذب الشباب اليهودي وحثهم على تعلم اللغة العبرية ، والذهاب إلى فلسطين ، وأصبح نشيطاً في نقابة العمال وفي مؤسسات الاستيطان ، وأصبح رئيساً للجنة الوطنية اليهودية في فلسطين بين عامي ١٩٣١-١٩٤٤ ، ورئيساً للكيان الصهيوني في الأعوام ١٩٥٢ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٢ ، وظل في منصبه هذا حتى وفاته عام ١٩٦٣ : ينظر أفرايم ومناحيم تلمي ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

[2] عبد الرحمن أبو عرفة ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

[3] J.C.Hurewitz , Op .Vol .II,P.45 .

[4] إلياس سعد ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

العاشر والخامس والعشرين من حزيران عام ١٩١٩ ، ومن ثم توجهت إلى سوريا وتركيا[١] .

أوصت اللجنة في تقريرها بضرورة عدم فصل فلسطين عن سوريا "**وفق ما يريد البريطانيون والصهاينة**" وأن تنتدب الولايات المتحدة للإشراف على الحكم في سوريا الكبرى ، وفي حالة الرفض الأمريكي فمن الضروري إعطاء ذلك الدور لبريطانيا[٢] . وأوصت اللجنة في تقريرها بتعديل البرنامج الصهيوني المتطرف ، وذلك بإجراء تغيير جدي في البرنامج المتطرف الذي يرمي إلى جعل فلسطين دولة يهودية ، وذلك بإطلاق الهجرة اليهودية غير المحدودة[٣] . ولا ينبغي لمؤتمر الصلح تجاهل الشعور العربي الواضح المعادي جداً للصهيونية في سوريا وفلسطين ، وان كل مسؤول بريطاني استشارته اللجنة يعتقد أن البرنامج الصهيوني لن يتحقق إلا بقوة السلاح ، وذلك لإدعاء الصهاينة المقدم من قبل ممثليهم بأنهم يمتلكون حقاً في فلسطين منذ (٢٠٠٠) عام الماضية ، هذا الادعاء يصعب أخذه بنظر الاعتبار ، ثم أشار أعضاء اللجنة إلى ضرورة إيقاف الهجرة اليهودية غير المحدودة إلى فلسطين[٤] .

وبعد أن عقد المجلس الأعلى للحلفاء مؤتمر سان ريمو (San Rimo) في التاسع عشر من أيار عام ١٩٢٠ . والذي تقرر فيه فرض الانتداب البريطاني على فلسطين ، مع الأخذ بنظر الاعتبار إدراج وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين[٥] . سارع هربرت عضو المنظمة الصهيونية البريطانية ، والعضو في وزارة الحرب في بريطانيا إلى لندن للتشاور مع وزارة الخارجية البريطانية ، واللجنة

---

(١) Michael E.Jansen , the three Basic American Decisions on Palestine Palestine Ess Ays , No .25 , Beirut , 1971 , P.21 .

(٢) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص ١٢٠-١٢١ .

(٣) Herbert Dobbing , Op.Cit ., P.13.

(٤) Reel 6 , Ahistorical Analysis of the Main Issues Affecting United States foreign Policy in the Middle East , Johncl Colin III , Captain USAF John R.Iuce Captain USAF LSSR 29 . P40 .

(٥) حسن صبري الخولي ، المصدر السابق ، المجلد الأول ، ص ٤٠٦-٤٠٧ .

التنفيذية الصهيونية في لندن بشأن السياسة الواجب اتباعها فيما يتعلق بالهجرة اليهودية إلى فلسطين ، حيث التقى في الرابع من حزيران عام ١٩٢٠ بأعضاء المنظمة الصهيونية في لندن ، وفي مقدمتهم وايزمن وسوكولوف ، فوضعوا ثلاثة مطالب رئيسية من أجل تنفيذ سياسة الهجرة وهي :

١- تسهيل دخول المهاجرين اليهود إلى فلسطين .

٢- أن لا تكون هناك هجرة منظمة إلى فلسطين حتى توافق المنظمة الصهيونية .

٣- تخويل المنظمة الصهيونية العالمية السماح بدخول اليهود إلى فلسطين ممن يمتلكون حسب رأيها وسائل للعيش معتمدين على ذاتهم أو يمتلكون فرصاً مؤكدة للبقاء معتمدين على عملهم(١) .

وقد وافق صموئيل على مطالب الصهاينة هذه واقترح تشكيل جداول نصف سنوية لهجرة اليهود الذي تضمن المنظمة الصهيونية معاشاً لهم لمدة سنة واحدة ، واتفق المجتمعون على معارضة الهجرة الحرة (غير المحددة) لمدة انتقالية أمدها بضع سنين على الأقل ، ووعد صموئيل الصهاينة بأن يفضل اليهود على غيرهم بالسماح بالهجرة ومن الناحية العملية أعطى وعداً (بأن يحصل الصهاينة على ما يريدون ، ويمنحوا حق قبول أي عدد من المهاجرين طالما يمكن قبولهم في فلسطين) . وطالب الصهاينة صموئيل بتشكيل لجنة مشتركة من ممثلي المنظمة الصهيونية ، والإدارة الحكومية البريطانية ، لتنظيم أمور الهجرة ، إلا أنه رفض تشكيل مثل هذه اللجنة لكي لا يطالب العرب بشيء مماثل ، وأكد بأنه سيعمل من أجل مصالح الصهاينة بطريقة لا ينتبه لها العرب ، وعلى أساس المطالب الصهيونية قدم صموئيل مذكرة بما تم التوصل إليه ضمنّها مقترحاته المتعلقة بالهجرة ، وكانت هذه المقترحات مبينة على أساس ضرورة البدء بأسرع ما يمكن لتأسيس الوطن القومي اليهودي ، والعمل بجدية لتحقيق هذا الهدف ، من خلال زيادة تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين ، ولا سيما وأن إعاقة أو عرقلة هذا التدفق سيعرقل النمو الاقتصادي للبلاد ، باعتبار أن تدفق اليهود إلى

---

(١) Ibid ., P.40.

فلسطين مصحوب بدخول كميات كبيرة من رؤوس الأموال إليها وعلى أساس هذه الخطة يتوجب على المنظمة الصهيونية العالمية تقديم جداول نصف سنوية بأعداد المهاجرين ليتم تدقيقها من قبل إدارة الانتداب في فلسطين التي تقوم بدورها بتنظيم أمور ذلك الإعداد . كما يتوجب على المنظمة الصهيونية تنظيم أمور المهاجرين في الدول الأوروبية وذلك بالتعاون مع القناصل البريطانيين في هذه الدول ، من خلال إصدار التعليمات التي تسهل مهمة المهاجر اليهودي بالسفر من الدولة التي يقيم فيها ، إلا إذا ثبت وجود سبب لمنع الأشخاص من السفر إلى فلسطين ، وقد وافقت الخارجية البريطانية على مقترحات صموئيل هذه التي شكلت الخط العام لتعليمات وزارة الخارجية إلى القناصل البريطانيين في الدول الأوروبية ، ولقانون الهجرة الأول الذي صدر في فلسطين فيما بعد(١) .

أنهت بريطانيا إدارتها العسكرية في فلسطين في الأول من تموز عام ١٩٢٠ ، وأقامت مكانها إدارة مدنية ، وضعت على رأسها السير هربرت صموئيل كأول مندوب سام للإدارة المدنية للانتداب في فلسطين(٢) ، واليهودي نورمان بنتويتش (Norman Beantoyetsh) مستشاراً قضائياً للحكومة ، واليهودي البيرت حاييمسون (Albert Hyamson) مديراً لدائرة الهجرة والسفر والجنسية(٣) ، وبقدوم الإدارة المدنية في فلسطين ، أعطيت الأولوية لتشريع قانون الهجرة من أجل سد الفراغ الذي نتج عن إبطال نظام السماح بالهجرة في أيام الإدارة العسكرية . وقد أشار السير هربرت صموئيل في أول تصريح له عن الهجرة إلى الفائدة التي ستجنيها فلسطين من جراء الهجرة اليهودية إليها قائلاً : "**في فلسطين بقاع واسعة تسع عدداً كبيراً من السكان فالذين يهاجرون تدريجياً بقدر ما تسمح به حالة البلاد وسيكون المهاجرون من الأغنياء وأصحاب المهن كالمستعمرين الذين جاءوا من قبل (٣٠) أو (٤٠) سنة**

---

(١) M. Mossek, Op. Cit. , P6.

(٢) William Polk, Op. Cit P75-76.

(٣) عبد الحميد العلوجي ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .

وسيأتون بروؤس أموال لإنماء الثروة وتحسين الحالة الاقتصادية ، وإنـــي لا أخـال أحداً زار المستعمرات اليهودية ينكر ما لهذه المستعمرات من الجميل على حالة البـلاد المالية ، وأنه لولاها لكانت في درجة من الفقر عظيمة "[١] .

لقد رافق إعداد مسودة قانون الهجرة استشارة اللجنة التنفيذية الصهيونية التـــي تعد الممثل المحلي للمنظمة الصهيونية في فلسطين . وقد رافق إعداد مسودة القانون في القدس تشكيل لجنة عمل في لندن ، وكان أعضاء هذه اللجنة ممثلين في أقسام السـيطرة على الجوازات في وزارة الخارجية ، وممثلين من وزارة الداخلية ليقدمـــوا نصائحـــهم فيما يتعلق بسياسة الهجرة ، وبعد الحصول على موافقة وزارة الخارجية على المسـودة الأخيرة ، صدر قانون الهجرة الأول في فلسطين في السادس والعشرين مـــن آب عـــام ١٩٢٠ ، وبدأ العمل بموجبه في الأول من أيلول من العام نفسه[٢] . وقـــد سـمح هـذا القانون للمندوب السامي بتحديد عدد المهاجرين من آن لآخـــر بنـــاء علـــى ظـروف ومتطلبات البلاد ، مصنفاً المهاجرين الداخلين إلى فلسطين إلى ثلاث فئات[٣] :

أ- الأشخاص الذين تضمن المنظمة الصهيونية إعالتهم لمدة عام .

ب- الأشخاص الذين تتوفر لديهم الموارد المستقلة ، أو الذين يقدمـــون الدليـل علـــى قدرتهم على إعالة أنفسهم .

ج- رجال الدين الذين تتوفر وسائل عيشهم في فلسطين .

واشترط هذا القانون أن لا تزيد الفئة (أ) عن (١٦٥٠٠) رب عائلة سنوياً وهم أربـــاب الأسر الذين تضمن المنظمة إعالتهم لمدة عام[٤] ، وهكذا فتح الباب أمام اليهود بدرجـــة كبيرة بحيث يسمح بالهجرة لأي شخص يتمتع بالســـلامة البدنيـــة والعقليـــة ، ويتمتـــع بمستوى معاشي جيد بشرط أن لا يشكل خطراً سياسياً أو إجرامياً على المجتمع ، فـــإذا

---

(١) مقتبس من : عيسى السفري ، المصدر السابق ، ص ٥٤-٥٥ .

(٢) M.Mossek ., Op . Cit ., P7 .

(٣) ESCO Foundation for Palestine , Vol. . I, P315.

(٤) Ibid ., P315 .

فرضنا أن عدد أفراد الأسر المهاجرة (٤) أفراد فقط بما فيهم العائل فإنه وحسب هذا القانون يسمح لـ(٦٦٠٠٠) مهاجر يهودي بالدخول إلى فلسطين ، ضمن فئة واحدة من فئات القانون ، وهو ما يعادل كل اليهود في فلسطين في عام ١٩٢٠ .

إن من الأسباب التي شجعت المنظمة الصهيونية على توسيع نطاق الهجرة هو تعيين هربرت صموئيل بمنصب المندوب السامي لفلسطين حيث سمح بقبول عدد من المهاجرين ممن كانوا قادرين على كسب قوتهم .

وقد نُظر بهذا القانون في أول اجتماع لصموئيل مع اللجنة الصهيونية واقترح الدكتور روبين (Ruppin) (الخبير الاقتصادي للجنة) بأن يسمح لـ (١٠٠٠٠) عامل مهاجر وفق جدول السنة الأولى بالوظيفة لـ (٥٠٠٠) منهم في البستنة والغابات ، و(٣٠٠٠) مهاجر في أعمال البناء ، و(٢٠٠٠) مهاجر في أعمال الطرق ، ثم قدمت اللجنة الصهيونية برنامجاً موسعاً ومفصلاً تزيد بموجبه عدد العمال المهاجرين إلى (١٧٠٠٠) عامل مهاجر ، وقد تم قبول الجدول الذي كان يسمح لـ (١٦٥٠٠) عامل مهاجر بالدخول إلى فلسطين مع عوائلهم (أي زوجاتهم وأطفالهم ممن هم دون سن السادسة عشر)[١]. كما وافق صموئيل على طلب تقدمت به اللجنة الصهيونية بقبول اليهود الذين أخرت هجرتهم من أوروبا والأقطار المجاورة خلال مدة حكم الإدارة العسكرية ، بدون أية قيود[٢] .

وعلى الرغم من أن أعداد المهاجرين ما تزال أقل مما اتفق عليه بالجدول ، إلا أن اللجنة الصهيونية وجدت نفسها في وسط صعوبات حقيقية بتوفير وسائل العمل والمعيشة للقادمين الجدد . لذا قررت اللجنة التنفيذية الصهيونية أن تفصح لوزارة الخارجية البريطانية عن الصعوبات البريطانية التي تواجهها ، وقد رافقت الجهود الدبلوماسية الصهيونية لتحديد الهجرة استخدم آلية عمل وزارة الخارجية وعمل الدائرة الصهيونية المركزية في لندن لتطوير نظام معقد من أجل تنظيم الهجرة . وقد تضمن

(١) M . Mossek , Op . Cit ., P 7 .

(٢) Ibid ., P9 .

النظام الجديد تخصيص عدد محدد من تراخيص الهجرة لكل دائرة صهيونية ، وكذلك استمارات توجيه رسمية ، ليتم تجهيزها من قبل الدائرة الرئيسية فقط ، وترسل مع نماذج منها إلى كل القناصل البريطانيين وكل موظفي الجوازات ، من أجل تجنب حدوث التزوير والعمليات الأخرى غير القانونية ، سواء من قبل الأفراد أو من قبل الدوائر الصهيونية . وعند البدء بتنفيذ هذه الآلية بنهاية عام ١٩٢٠ ، أصدرت الدائرة المركزية (٤٠٠) ترخيص هجرة مخولة إلى فروعها دخل بموجبها أكثر من (٥٠٠) مهاجر موصى بهم إلى فلسطين ، وبحلول أيار عام ١٩٢١ صدر (١٩٠٠) ترخيص إضافي للهجرة من قبل لندن ، بينما دخل أكثر من (٣٠٠٠) مهاجر موصى بهم إلى فلسطين بدون أن يحصلوا على شهادات أو تراخيص تخولهم الهجرة(١) .

على الرغم من المحاولات البريطانية والصهيونية لتحديد الهجرة إلى فلسطين عن طريق الحملات الدعائية ، وإعادة تنظيم السيطرة ، لم تنخفض الهجرة إلى فلسطين بل على العكس ازدادت بصورة واضحة . وعندما زار الميجور موريس (Major Morris) (مدير دائرة الهجرة والسفر) بعض مراكز الهجرة في أوروبا في صيف عام ١٩٢١ التقى خلال زيارته بالقناصل البريطانيين والموظفين الصهاينة ، في محاولة منه لإيجاد الأسباب التي تكمن وراء فشل الصهاينة والبريطانيين في السيطرة على الهجرة . وفي تقريره الذي رفعه إلى هربرت صموئيل ، ذكر موريس عدداً من الأسباب بشأن ازدياد تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أقفلت أبوابها أمام جماهير المهاجرين ، مما أثر بشكل واضح على الهجرة اليهودية من أوروبا الشرقية ، كما أن لجنة التوزيع الأمريكية المشتركة قد علقت أعمال الإعانة في هذه الدول ، مما زاد من صعوبة ظروف اليهود هناك ، وبالأخص اللاجئين من روسيا وأوكرانيا ، الذين تركزوا في بولندا ورومانيا . كما وصف موريس في تقريره ، دوافع الدوائر الصهيونية بتشجيع الهجرة إلى فلسطين بكل الوسائل سواء أكانت قانونية أم غير قانونية ، من أجل أن تحفظ مكانتها ونشاطاتها في مستوى عال

---

(١) Ibid ., P9 .

والاستمرار في دفع تنمية الوطن القومي عن طريق تدفق سيل مستمر من المهاجرين . ومع ذلك تجاهل مورسي مسؤولية القناصل البريطانيين في السيطرة على الهجرة وكونهم قد تم تضليلهم من قبل الصهاينة . وبعد اضطرابات أيار عام ١٩٢١ أُرسل موريس مع مساعده ناثان مندل (Nathn Mandel) في بعثة إلى الموانيء الأوروبية ، حيث طلب منهما التقصي عن حالة كل مهاجر ، ومدى مصداقية أوراقه للهجرة من الناحية الاقتصادية والسياسية فقد قاما بزيارة مدن تريستا والأستانة وبخارست وفينا ووارسو وبرلين . وبعد أن فُحصت تراخيص المهاجرين صرحا لـ(١٣٦٣) مهاجراً بالدخول إلى فلسطين[١] . وكان الهدف الأساسي لهذه البعثة ، هو تنظيم الهجرة لكي تعمل على تأمين وصول المهاجرين إلى فلسطين بمجموعات صغيرة لا تزيد كل مجموعة عن (١٠٠) شخص ، يدخلون البلد من ثلاث مناطق : يافا ، حيفا ، والقنيطرة وتفصل بين كل مجموعتين من المهاجرين مدة معقولة من الوقت[٢] . ومن أجل تحقيق هذا الهدف يتوجب على موظفي الهجرة أن يصنفوا المهاجرين طبقاً لتاريخ وصولهم وموانيء الوصول وكذلك طبقاً لمدى حرية حركتهم وفائدتهم الاقتصادية ، وأعطيت الأولوية للرجال غير المتزوجين ، ثم بعد ذلك للعوائل ، وأخيراً للنساء والأطفال ، ولم تكن الطريقة إنسانية من أجل تسهيل الوصول للهدف ، ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، طلبت الإدارة الحكومية مساعدة اللجنة الصهيونية ، من أجل تنظيم سرعة انتقال المهاجرين في مجموعات تتكون الواحدة من (٥٠) شخصاً مباشرة إلى المستوطنات اليهودية[٣] .

وقد أخذت سياسة الهجرة في الأسبوع الأول من أيار عام ١٩٢١ تنحو منحاً جديداً ، إذ أجبرت الاضطرابات التي حدثت في يافا ، المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل على أن يتبع سياسة أكثر شدة في قبول المهاجرين الجدد ، تحاشياً

---

(١) "لسان العرب" (جريدة) ، القدس ، العدد ٥ ، ٢٩ آب ١٩٢١ .

(٢) Great Britain and Palestine , P53 .

(٣) M Mossek , Op cit ., P28 .

لقدوم مهاجرين غير مرغوب فيهم سياسياً ، وبدأت دائرة الهجرة والسفر ، واستناداً إلى توصيات صموئيل ، بالعمل على وضع خطة جديدة للسيطرة على الهجرة ، كانت جاهزة في أيار من عام ١٩٢١ . وكانت الخطة الجديدة تقضي بأن تتحمل إدارة فلسطين المسؤولية الكاملة في السيطرة على الهجرة وذلك بتعيين موظفين مسؤولين في مراكز الهجرة الموجودة في أوروبا[١] .

إن مميزات الخطة الجديدة للهجرة كما بينها موريس (المشرف على قسم الهجرة) والذي توقع شغباً صهيونياً قوياً ضد الخطة الجديدة ، على الرغم من اقتراحه بانتداب موظفي الهجرة من بين المتعاطفين مع الصهيونية يمكن إجمالها بما يلي :

١- يمكن للنظام الجديد إجراء التقصي والتحقيقات عن المتقدم بطلب الهجرة في مكان إقامته ، مما يعطي فرصة أفضل لمعرفة خلفيته السياسية ، ومدى صلاحية أوراقه وحالته الصحية ، قبل أن يغادر إلى فلسطين .

٢- سيكون الموظفون المسؤولون عن الهجرة إلى فلسطين ، أقدر على اختيار المهاجرين من القناصل البريطانيين بحكم معرفتهم بمقدرة البلاد الاقتصادية .

٣- إن السيطرة على الهجرة بصورة صحيحة وبالشكل الذي يسمح بدخول أعداد مناسبة من المهاجرين ، ستكون مبعث رِضا لسكان فلسطين[٢] .

وتكمن أهمية الخطة الجديدة في تمكين الإدارة الحكومية من اختيار المهاجرين وبناءً على توجيه هربرت صموئيل إلى تهدئة السكان العرب ، وتخفيف حدة موقفهم من وعد بلفور ، مؤكداً لهم أن الحكومة البريطانية " **لم توافق يوماً ولن توافق على أن تأخذ أماكنهم المقدسة وأراضيهم وتمنحها إلى غرباء** " و وأوضح صموئيل أن المعنى الحقيقي لوعد بلفور " **أن اليهود هم شعب منتشر في كل العالم وقلوبهم تنظر دائماً إلى فلسطين ويجب أن يتم تمكينهم من تأسيس وطنهم في فلسطين** ، وأن على

---

(١) M Mossek , Op cit ., P35 .

(٢) Ibid ., P36 .

البعض منهم أن يأتوا فلسطين بالحدود الثابتة لصالح السكان الحاليين من أجل أن يعملوا على تطوير البلد بمصادرهم وجهودهم من أجل مصلحة كل السكان "[١] .

أراد صموئيل بخطته المقترحة على -أساس تصنيف المهاجرين- وفق المهن التي يجيدونها ومساهمتهم في اقتصاد البلد موقف الحكومة البريطانية وسياستها المستقبلية إزاء الهجرة ، والتي أجملها بما يلي :

١- يجب تحديد نسبة معينة للهجرة حسب الاستخدام المتوافر في البلد .

٢- إن تعزيز سياسة الهجرة سيبقي بأيدي السلطات البريطانية في فلسطين وخارجها ولن يسمح بأي شكل من الأشكال بالهجرة الكبيرة[٢] .

وقد أصدر صموئيل خطة جديدة للهجرة ، وذلك بمنشور صدر في الثالث من حزيران عام ١٩٢١ ، جاء تعديلاً لقانون الهجرة الأول الصادر في عام ١٩٢٠ ، صنّف بموجبه المهاجرين إلى (٧) أصناف هم :

أ- المسافرون : وهم الأشخاص الذين لا ينوون البقاء في فلسطين لمدة تزيد عن (٣) أشهر .

ب- الأشخاص الذين يمتلكون وسائل الاعتماد الذاتي والذين ينوون الإقامة بصورة دائمية في فلسطين .

ج- أصحاب المهن الذين ينوون العمل في فلسطين .

د- الزوجات ، والأطفال ، والأشخاص الآخرون ، الذين يعتمدون بشكل كامل على المقيمين في فلسطين .

هـ_ الأشخاص الذين يتوقع حصولهم على الاستخدام من قبل مستخدمين معينين أو في مشاريع معينة .

و- الأشخاص ذوو الوظائف الدينية ، إذا أثبتوا أن لديهم من الوسائل ما يكفي لمعيشتهم في فلسطين .

---

(١) Quoted in : M.Mossek , Op.Cit ., P37 .

(٢) Ibid ., P37 .

ز- العائدون إلى البلاد من سكانها الأصليين[1] .

ويلاحظ من الفئة (أ) من القانون عام ١٩٢٠ (الأشخاص الذين تضمن المنظمة الصهيونية إعالتهم لمدة عام) قد ألغيت في تعديل عام ١٩٢١ ، وأضيفت الفئة (هـ) في التعديل المذكور . والتي ستسمح بتهجير العمال الذين يحصلون على تصاريح العمل في فلسطين ، وكذلك زيادة نفوذ (دائرة الهجرة والسفر) في القدس في مجال السيطرة على الهجرة وتنظيم شؤونها ، وبشكل يفوق سيطرة وتنظيم القناصل البريطانيين والدوائر الصهيونية . وطبقاً للتعديل الجديد أصبح من الضروري النظر بحالة المتقدمين بطلب الهجرة بدون أن يمتلكوا وسائل العيش معتمدين على أنفسهم ، والذين صنفوا ضمن الصنف (ج) أصحاب المهن ، والصنف (د) الأشخاص المعتمدين على المقيمين في فلسطين ، والصنف (هـ) الأشخاص الذين لديهم استخدام في فلسطين .

وفيما يتعلق بهذه النقطة لم يكن هناك اختلاف كبير بين مخطط صموئيل ، وبين مخطط موريس ، فكلاهما كان ينوي الاعتماد على الصهاينة ، وتحديد أمر السيطرة على الهجرة وتنظيمها بدائرة الهجرة في القدس ، التابعة لإدارة الانتداب . إلا أن صموئيل كان أكثر جدية في تطبيق مخططه من موريس ، ولا سيما بعد اضطرابات أيام عام ١٩٢١ ، من أجل أن يمنع الفشل في السيطرة على الهجرة وتنظيمها إلا أن تقسيم المهاجرين إلى (٧) أصناف جعل الأمر معقداً ، ويفتقد إلى المرونة . وعلى الرغم من إدراكه لهذه النتائج ، إلا أنه لم يبال ، فسياسته عملت على الهجرة بشكل يتناسب مع سياسته التدريجية العامة ، والهادفة إلى بناء الوطن القومي اليهودي[2] .

أرادت بريطانيا أن تدعم الهجرة الصهيونية إلى فلسطين بصيغ قانونية لا يعترض عليها أحد ، ومن ثم إضفاء الصيغة القانونية هذه على الكيان الصهيوني المرتقب . وعلى الرغم من أنها كبحت المخططات الصهيونية الرامية إلى تسريع

---

(١) محمد عبد الرؤوف سليم ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .

(٢) M.Mossek , Op.Cit ., P40 .

عملية الهجرة إلى فلسطين ، إلا أن التنسيق ظهر واضحاً بين حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين ، وبين المنظمة الصهيونية في هذه المرحلة بالذات ، حيث كان الطرفان يبغيان خلق أساس قانوني تستند إليه بريطانيا في تهويد فلسطين ولو تدريجياً ، وذلك من خلال إدراج وعد بلفور في صك الانتداب[١] . والعمل على تدويل هذا الوعد فبعد أن كان تعهداً خطياً صادراً من وزير بريطاني إلى أحد الرعايا البريطانيين ، صار وثيقة دولية صادرة عن أكبر منظمة دولية في ذلك الوقت هي عصبة الأمم[٢] .

أعلنت عصبة الأمم مشروع صك الانتداب البريطاني على فلسطين في السادس من تموز عام ١٩٢١ ، وصودق عليه في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٢ ، ووضع موضع التنفيذ في التاسع والعشرين من أيلول عام ١٩٢٣[٣] ، وأدخلت الهجرة اليهودية في صلب صك الانتداب ، إذ جاء في المادة السادسة من ديباجة النص أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع الفئات الأخرى من السكان ، وان تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في (المادة الرابعة) حشد اليهود في الأراضي الأميرية ، والأراضي الموات غير المطلوبة للأغراض العامة . وجاء في المادة السابعة على إدارة فلسطين أن تتولى سَن قانون للجنسية على أن يشمل ذلك القانون نصوصاً تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم[٤] .

وبموجب صك الانتداب تقوم حكومة فلسطين بضمان حقوق كافة الفئات الأخرى من السكان ، وتعمل على تسهيل الهجرة اليهودية ضمن الظروف المناسبة ، وبمعنى آخر فإنه يجب تسهيل الهجرة مع السيطرة على تدفقها ، ومن الناحية العملية

---

(١) حسن صبري الخولي ، المصدر السابق ، المجلد الأول ، ص ٤٢ .

(٢) Reel 6 ,A Historical Analysis of the Maine Issues Afecting United States Foreign Policy in the Middle East , Johnl C/Colin III , Captain USAF John R.L luce Captain USAF LSSR 29 . P41 .

(٣) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص ١٢٨ .

(٤) Foreign Relation of the United States , P244 .

قامت الإدارة البريطانية بالسيطرة على الهجرة وتنظيمها ، من خلال مبدأ "**قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب**[1](Absorptive capacity Economic)" ، الذي أوضحه وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل[2] (Winston Churchill) (١٨٧٤-١٩٦٥) ، والمعروف بالكتاب الأبيض البريطاني الصادر في الخامس عشر من شباط عام ١٩٢٢ الذي أكد فيه على أن معنى الوطن القومي اليهودي لا يعني فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين إجمالاً ، بل زيادة رقي الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع أنحاء العالم ، حتى تصبح فلسطين مركزاً يكون فيه الشعب اليهودي برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية . ولكي يكون للطائفة اليهودية أمل وطيد في تقدمها الحر ويفسح للشعب اليهودي مجالاً وافياً تظهر فيه مقدرته ، فمن الضروري أن يعلم أن وجوده في فلسطين هو حق وليس منه . ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان إنشاء الوطن القومي اليهودي ضماناً دولياً والاعتراف رسمياً بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة[3] . وكان هذا هو التفسير الذي تفسر به الحكومة البريطانية وعد بلفور الصادر عام ١٩١٧ ويرى تشرشل أن هذا التصريح إن فهم على هذا الوجه لا يتضمن صراحة أو ضمناً شيئاً من شأنه أن يثير

---

(١) J . C . Hurewitz , Op . Cit ., Vol . II , P 105 .

(٢) ونسون تشرتشل : أبرز الساسة البريطانيين ، ولد في لندن عام ١٨٧٤ دخل الكلية الحربية بسانت هيرست ، اشترك في حروب كوريا والهند والسودان وعمل مراسلاً حربياً لإحدى الصحف في حرب البوير دخل البرلمان عام ١٩٠٠ ، ورئيساً للتجارة في حزب الأحرار عام ١٩٠٨ ، ووزيراً للداخلية عام ١٩١١ والبحرية والذخائر الحربية عام ١٩١٧ ، والمستعمرات عام ١٩٢١ ورئيساً للوزراء عام ١٩٣٩ ، أبعد عن الحكم عام ١٩٤٥ وعاد للحزب عام ١٩٥١ ليكون رئيساً للوزارة ثانية ، وتنحى عن الحكم عام ١٩٥٥ واعتزل السياسة عام ١٩٦٤ ، وتوفي في العام التالي ، ينظر : روجر باركنس موسوعة الحرب الحديثة ، الجزء الأول ، ترجمة سمير جلبي ، بغداد ١٩٩٠ ، ص ١٦١-١٦٢ .

(٣) J . C . Hurewitz , Op . Cit ., Vol . II , P 105 .

الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب ، ص ٢٧٣ ؛ دوريين آنغرامز ، أوراق فلسطين ١٩١٧-١٩٢٢ بذور القضية ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ١٥٦ .

مخاوف عرب فلسطين ، أو يسبب استياء لليهود ، مؤكداً ضرورة تحقيق هذه السياسة من خلال فسح المجال أمام الطائفة اليهودية في فلسطين لزيادة عدد أفرادها بالهجرة ، شريطة أن لا تكون كبيرة إلى حد يزيد في ظل أية ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، وعلى ألا يكون المهاجرون عالة على أهالي فلسطين عموماً ، وعدم حرمان أية فئة منهم من أشغالها . مشيراً إلى أن الهجرة يجب أن تسير على هذه الشروط ، لا سيما وأن عدد المهاجرين قد بلغ منذ الاحتلال البريطاني في عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٢٢ نحو (٢٥٠٠٠) مهاجر كما أكد أيضاً ضرورة ضمان عدم إدخال الأشخاص غير المرغوب فيهم سياسياً إلى فلسطين ، مشيراً إلى أن إدارة الانتداب ستتخذ الإجراءات اللازمة كافة لتحقيق هذه الغاية(١) .

وقد رحبت المنظمة الصهيونية العالمية بالمبدأ أعلاه ، وتم تفسيره بأن اليهود سيتمكنون من زيادة عددهم في فلسطين عن طريق الهجرة ، وذلك أن زيادة الكثافة العددية لبني جنسهم في فلسطين يّعد أمراً مكملاً لوعد بلفور ، وما دام اليهود قادرين على تنمية البلاد من خلال الهجرة ، واستثمار رؤوس الأموال ، فإن مقدرتها الاقتصادية على الاستيعاب سوف تنمو باطراد . لا سيما وأن الحكومة البريطانية وإدارتها في فلسطين ، ستضعان هذا المبدأ نصب أعينهما مهما كانت الترتيبات التي توضع لتنظيم الهجرة(٢) . وبمجرد النظر للتفسير الصهيوني هذا يبدو أن هذا المبدأ جاء موافقاً لتطلعات الحركة الصهيونية في تلك المرحلة الحرجة من مراحل بناء الوطن القومي اليهودي ، إذ فسّر من وجهة نظر اليهود ، على أنه إطلاق تام للهجرة اليهودية إلى فلسطين .

ونظراً لأن فلسطين بلد صغير ، شديد الاعتماد في اقتصاده على غيره من البلدان ، فهذا جعله شديد التأثر والحساسية إزاء التطورات الاقتصادية التي تحصل خارجه . ومن البديهي القول أن الأمن والسلام متطلبان ضروريان لأي نمو اقتصادي

---

(١) J. C Hurewitz Op. Cit., Vol. II, P 105 .

(٢) Palestine Royal Commission Report , P 298 .

في بلد مثل فلسطين ، لذا يعد العداء المستشري بين العرب واليهود نتيجة للهجرة اليهودية إلى فلسطين ، مؤشراً سلبياً له تأثيره الواضح في العملية الاقتصادية ، وتهميش دور رأس المال الذي طالما تذرعت به الصهيونية العالمية لبناء فلسطين(١) .

لم تول الإدارة البريطانية في فلسطين الاعتبارات السياسية والاقتصادية والنفسية التي ولدتها الهجرة اليهودية للسكان اهتماماً يذكر ، طالما كانت تلك الاعتبارات متعارضة مع توجهات الحكومة البريطانية ، التي كانت ترى أن نتائج الهجرة نتائج اقتصادية بحتة متعلقة بالحدود الاستيعابية الاقتصادية للبلاد(٢) . إذ أن دخول أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود بمعونة إدارة الانتداب البريطاني والمصحوبين برؤوس أموال كبيرة إلى فلسطين الفقيرة والصغيرة والقاصرة عن استيعاب هذا القدر من رؤوس الأموال ودون الالتفات إلى العداء المتزايد بين العرب واليهود ، أدى إلى نتائج عكسية ، أثمرت عن حدوث اضطرابات وصدامات عنيفة بين الطرفين(٣) .

كان معظم مهاجري الموجة الثالثة والبالغ عددهم (٣١٧٣٤) مهاجراً ، من الرواد الحالوتسيم(٤) (Halotsim) ، ومنظمة هيحالوتس (Hehalots) (الرائد) ، التي أسسها مجموعة من الشباب في روسيا عام ١٩١٧ ، بهدف تدريب أعضائها على كافة أنواع العمل لا سيما الزراعي ، تمهيداً لهجرتهم إلى فلسطين ، ويوضح الجدول رقم (٤) أعداد هذه الموجة من المهاجرين .

---

(١) Palestine Royal Commission Report , P 299 .

(٢) Ibid ., P299 .

(٣) Ibid ., P299 .

(٤) تعني الرواد الذين يشقون الطريق أمام من يتبعهم سواء كان ذلك عن طريق البناء أو الاحتلال أو الحرب . ينظر : أفرايم ومناحيم تلمي ، المصدر السابق ، ص٢٠٧ .

الجدول رقم (٤)

أعدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين (١٩١٩-١٩٢٣)

السنة	عدد المهاجرين	النسبة من العدد الكلي لليهود في فلسطين
١٩١٩	١٨١٦	%٣,٢
١٩٢٠	٥٥١٤	%١٣,٥
١٩٢١	٩١٤٩	%١١.٥
١٩٢٢	٧٨٤٤	%١٠,٤
١٩٢٣	٧٤١١	%٩,١
المجموع	٣١٧٣٤	

* المصدر :

Reel 39, the Problem of Jewish Immigration into Palestine , p100.

وقد تأثر مهاجرو الموجة الثالثة كما هي الحال بالنسبة لمهاجري الموجة الثانية بالأفكار الاشتراكية ، والاتجاهات السياسية والاجتماعية التي سادت في روسيا إبان ثورة أكتوبر[١] . وقد أدى الرواد من مهاجري هذه الموجة دوراً مهماً في توسيع ودعم مؤسسات الاستيطان اليهودي ، وكان من نتيجة ذلك تأسيس منظمات عالمية أهمها الاتحاد العام للعمال اليهود الهستدروت (Hastdrot) ، وهي منظمة استيطانية عمالية عامة تأسست في كانون الأول عام ١٩٢٠ في حيفا لمعالجة الشؤون المهنية والاقتصادية والإسكانية والاجتماعية للعمال اليهود في فلسطين ، وعلى وجه الخصوص ، العاملين منهم في المزارع الجماعية والتعاونية ، وقد بلغ عدد أعضائها حينئذ (٤٤٣٣) عضواً[٢] وكان الهدف منها بناء الطبقة العاملة اليهودية ، والمساعدة في تكوين العمود الفقري للاقتصاد اليهودي في فلسطين ، ذلك أن مهمته الرئيسية ، خلق العمل اليهودي وتشجيعه ، ومحاولة الإشراف والسيطرة والتوجيه على كل

[١] وليم فهمي ، المصدر السابق ، ص٥٤٩ .

[٢] ليلى القاضي ، الهستدروت ، سلسلة دراسات فلسطينية رقم (٩) بيروت ١٩٦٧ ، ص١٣ .

مقدرات العمل اليهودي وتشجيعه ، ومحاولة الإشراف والسيطرة والتوجيه على كل مقدرات اليهود السياسية والعسكرية في فلسطين ، فلم ينشأ الهستدروت للدفاع عن أو تمثيل طبقة عمالية قائمة ، وإنما كان الأداة التي أسست لخلق وتكوين هذه الطبقة[1] . ويتضح ذلك من قراءة بيان الهستدروت الصادر عن مؤتمره التأسيسي إذ يذكر بأن من واجب الهستدروت خلق نوع جديد من العمال اليهود ، وأن يقوم برعاية حركة الاستيطان اليهودي ، وأن يؤمن للعامل اليهودي الذي وجد كنتيجة لحركة الاستيطان المكانة الجديرة به[2] .

وهذا وقد عد الهستدروت نفسه جزءا لا يتجزأ من العوامل الأساسية في العمل الصهيوني والهجرة والتوطين ، والسيطرة على فلسطين واستعمارها ، ووضع الأسس اللازمة لاقتصاد سليم ومزدهر قادر على امتصاص أكبر عدد ممكن من المهاجرين[3].

ولم يقتصر دور مهاجري هذه الموجة على تأسيس المنظمات العمالية ، وإنما تعداه إلى إقامة الاستيطان الكيبوتزي ، متأثرين بالأفكار الاشتراكية التي حملوها معهم والتي كانت موجودة في تلك الحقبة لدى سكان أوروبا الشرقية . والكيبوتز يقوم على أساس الملكية الجماعية للأرض وذلك باستغلال المهاجرين لقطعة أرض كبيرة بشكل جماعي مستقل بالاعتماد على قدراتهم الذاتية ، دون الرجوع إلى مديرين أو متعهدين من الخارج[4] . ويتكون الكيبوتز عادة من مجموعة أفراد ، تضم بضع مئات من الأعضاء ، وتؤلف مع بيوت السكن والأرض والتجهيزات الملحقة بها ، مزرعة جماعية وقرية واحدة ، تتسم بتقسيم العمل بين أعضائها وتوفير السلع الاستهلاكية لهم ، والمساواة التامة بينهم والتخلي كليا عن الملكية الفردية ، ويحظر مبدئيا على أعضاء الكيبوتز استخدام اليد العاملة الخارجية . وساعد انتشار الكيبوتز على استيعاب ودمج

---

(1) سعد الدين إبراهيم ، في سوسيولوجية الصراع العربي – الإسرائيلي ،بيروت ١٩٧٣ ،ص ٦٩-٧٠

(2) ليلى القاضي ، المصدر السابق ، ص٢٤ .

(3) المصدر نفسه ، ص ٢٤-٢٥ .

(4) موسى حنا عنز ، الكيبوتز من الداخل ، دراسة سياسية وإدارية ، بيروت ١٩٧٠ ، ص١٣ .

عدد من المهاجرين في نوع جديد من الحياة ، حيث يمكن تدريبهم علـــى الزراعـــة[١]. فهو بذلك يمثل مرحلة هامة من مراحل تثبيت أقدام الصهيونية في فلسطين ، ولا ســيما وأن أهداف الكيبوتز قد حددت باستعمار الأرض وزيادة الإنتاج الزراعي وزيادة عـــدد السكان الزراعيين ، وتوير المستوى المعاشي اللائق لأعضاء مستوطنة الكيبوتـــز[٢] ، هذا وقد تمكن مهاجرو هذه الموجة من تأسيس العديـــد مـــن المســتوطنات اليهوديـــة الكيبوتزية بلغ عدد سكانها (٣٨٠) نسمة عام ١٩٢٠ ، و(١٦٠٤٠) نســمة فــي عــام ١٩٢١ ، و(١٠٨٦٠) نسمة عام ١٩٢٢ ، و(١٥٤١) نسمة فــي عــام ١٩٢٣ ، كمـــا موضح في الجدول رقم (٥) .

---

(١) خليل أبو رجيلي ، المصدر السابق ، ص ٥٥-٥٧ .

(٢) عبد الوهاب الكيالي ، الكيبونز ، ص١٠٣ . ولمعرفة المزيد من التفاصيل عن نشأة وتطور نظـــام الكيبوتز راجع : موسى حنا عنز ، المصدر السابق ، عبد الوهاب الكيالي ، الكيبوتز .

جدول رقم (٥)

المستوطنات اليهودية في فلسطين (١٩١٩-١٩٢٣)

الرقم	المستوطنة		عدد السكان	سنة الإنشاء
١-	قريات عنابيم	Qiryat anavim	٣٨٠	١٩٢٠
٢-	تل يوسف	Tal Joseph	٦٩٠	١٩٢١
٣-	جبعة	Gav`a	٣٨٠	١٩٢١
٤-	رعننا	Raa`naana	٣٢٩٠	١٩٢١
٥-	رامت غن	Ramat Gan	٩١٠٠	١٩٢١
٦-	عين حارود	Ain Harod	١٠٦	١٩٢١
٧-	كفر يهز قنيل	Kefar Yehezkel	٤٣٠	١٩٢١
٨-	نهلال وشمرون	Nahalal and Shimron	١٠٩٠	١٩٢١
٩-	بلفوريا	Balforia	٣٣٠	١٩٢٢
١٠-	بيت ألفا	Biet Alfa	٤٣٠	١٩٢٢
١١-	بنيامينا	Benjamena	١٢٥٠	١٩٢٢
١٢-	جنيجار	Ginneigar	٣٣٠	١٩٢٢
١٣-	جفت عايم	Giv`at Ayim	٥٨٠٠	١٩٢٢
١٤-	حفتسي به	Aeftsi Bah	٤٣٠	١٩٢٢
١٥-	كفر ميلال	Kefar Malal	٥٤٠	١٩٢٢
١٦-	مجموعة مرحيفاء	Mahary Groub	٥٣٠	١٩٢٢
١٧-	ياجور	Yajoor	١٢٢٠	١٩٢٢
١٨-	تل عاد أشيم	Tel Adaskim	٣٦٠	١٩٢٣
١٩-	رامات هشارون	Ramat Hash Sharon	٧٧٠	١٩٢٣
٢٠-	كفر جدعون	Kefar Jadoun	٩٠	١٩٢٣
٢١-	مزرع	Mizra	٣٢١	١٩٢٣
المجمـــــوع			٢٨٨٢١	

* المصدر : مصطفى مراد الدباغ ، المصدر السابق ، على الصفحـــات (١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٩٠ ، ٢٠٤ ، ٢٦١ ، ٢٨١) .

فوصل بذلك عدد المستوطنات التي كانت قائمة في فلسطين مع نهاية موجة الهجرة اليهودية الثالثة (٥٩) مستوطنة يهودية ، وبلغ عدد السكان اليهود في فلسطين (٨٣٧٩٤) نسمة ، وذلك حسب الإحصاء الرسمي الذي أجرته حكومة فلسطين في عام ١٩٢٢ ، موزعين على المناطق الريفية والحضرية في البلاد كما موضح في الجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦)

عدد السكان اليهود في فلسطين لعام ١٩٢٢

المناطق الرئيسية والثانوية	عدد سكان اليهود عام ١٩٢٢			المناطق الحضرية			المناطق الريفية		
	العدد الكلي	ذكور	إناث	العدد الكلي	ذكور	إناث	العدد الكلي	ذكور	إناث
عدد السكان اليهود ١٩٢٢	٨٣٧٩٤	٤٣٨٦٠	٣٩٩٣٤	٦٨٦٢٢	٣٥١٧٤	٣٣٤٤٨	١٥١٧٢	٨٦٦٨	٦٤٨٦
أ) المنطقة الجنوبية				٢٠٣٥١	١١٢١١	٩١٤٠	٨١٤٨	٤٤٩٠	٣٦٨٥
خان يونس				١	١	–	–	–	–
غزة				٥٤	٣٨	١٦	٢٧٥	١٥٦	١١٩
مجدال				–	–	–	–	–	–
بئر السبع				٩٨	٦٥	٣٣	–	–	–
يافا				٥٠٨٧	٢٨٠٣	٢٢٨٤	٣٩٨٦	٥٥٢٨	١٧٢٨
تا ابيب				١٥٠٦٥	٨٢٧٢	٦٧٩٣	–	–	–
الرملة				٣٥	٢٣	١٢	٣٨٨٧	٢٠٧٦	١٨١١
اللد				١١	٩	٢	–	–	–
ب) المطقة الوسطى				٣٤٤١٠	١٦٨٩٢	١٧٥١٨	٤٦٦	٢٣٨	٢٢٨
الخليل				٤٣٠	١٧٥	٢٥٥	–	–	–
بيت ايل				–	–	–	–	–	–
بيت لحم				٢	–	٢	–	–	–
القدس				٣٣٩٧١	١٦٧١٣	١٧٢٥٨	٤٦٠	٢٣٥	٢٢٥
جينشو				–	–	–	٦	٣	٣

را الله				٧	٤	٣	-	-	-
ج) المنطقة الشمالية				١٣٨٦١	٧٠٧١	٦٧٩٠	٦٥٥٨	٣٩٥٨	٢٦٠٠
طولكرم				٢٣	٢٣	-	-	-	-
نابلس				١٦	١٦	-	١	١	-
جنين				٧	٧	-	-	-	-
الناصرة				٥٣	٣٧	١٦	٦٤٧	٤٤٧	٢٠٠
بيسان				٤١	٣٥	٦	٦٥٩	٤١٩	٢٤٠
طبريا				٤٤٢٧	٢١٤٣	٢٢٤٨	١٨١٢	١٠٢٦	٧٨٦
حيفا				٦٢٣٠	٣٤٢٦	٢٨٠٤	٢٥١٥	١٥٥١	٩٦٤
أكره				٧٨	٣٩	٣٩	٦٦	٣٣	٣٣
شفا عامر				-	-	-	-	-	-
صفد				٢٩٨٦	١٣٤٥	١٦٤١	٨٥٨	٤٨١	٣٧٧

* المصدر : Government of Palestine , Consus of Palestine 1931 , Report , by E.Mill , B.A,O.B.E., Vol .I,Part II,Alexandria , 1933 , PP.494-595 . (Here after Cited as Census of Palestine) .

مارس مهاجرو الموجة الثالثة الاستيطان التعاوني المعروف بالموشاف (Moshav) حيث انتشر هذا النوع من الاستيطان بحيث أصبح قطاعا مهما للاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين[1] ، والموشاف ، قرية زراعية ذات طابع تعاوني تقوم العائلات فيها باستغلال الأراضي بطريقة مستغلة ، وبصورة مشتركة ، وهو مبني على مباديء عدة منها ، أن يكون لكل عوض مزرعته الخاصة ، يزرعها على مسؤولية الخاصة ، وعليها يعتمد في تأمين معيشته ، وأن يقوم بكل العمل المطلوب في مزرعته بنفسه ، أو بمساعدة أفراد أسرته ، دون مساعدة أحد من العمال المستأجرين ، وليس من حقه تملك الأرض التي يستغلها لأن ملكيتها عامه تعود للصندوق القومي اليهودي (الكيرن كيمت) التابع للمنظمة الصهيونية العالمية ، وأن يكون مسؤولا عن تنظيم عمليات تسويق منتجات المستوطنين ، وعملية شراء حاجاتهم على أساس تعاوني ،

(1) Sarah Graham – Brown , Palestinians and their Society , London , 1980 , P40 ; Arthur Ruppin , Op . Cit ., P80 .

وبالمقابل على المستوطنة التعاونية توفير ترتيبات شاملة للمساعدة المتبادلة لدعم الأعضاء المحتاجين في حالة وقوع كارثة أو إفلاس اقتصادي على أن تشمل المساعدة في العمل والطعام والمال ، كما يجب أن تتخذ المستوطنة الإجراءات اللازمة لتأمين المزرعة من احتمالات الخسارة الاقتصادية[1] .

شغلت الزراعة في الموشاف مساحات واسعة من الأراضي ، واتخذت نمط الزراعة الكثيفة ، وظهر فيها استخدام العمال الزراعيين ، وبمرور الوقت اكتسبت ميزة خاصة بها بسبب الظروف الاقتصادية والجغرافية المحيطة بها ، حيث أقيم العديد منها قرب المدن الكبرى ، والطرق والموانئ الرئيسية ومصادر المياه الوفيرة ، الأمر الذي أدى بالإضافة إلى منافسة الزراعة العربية إلى تكثيف الزراعة في المستوطنات التعاونية ، والتخصيص في بعض المزروعات كالعنب والحمضيات ومن ثم توسيع هذه المستوطنات وزيادة رأس المال المستثمر فيها ، واستخدام عدد كبير من العمال ، مما أسهم في استيعاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين الجدد[2] .

أقيمت قرى الموشاف على أراض يملكها الصندوق القومي اليهودي وقد وزعت على أعضاء المستوطنة بالتساوي ، ولا يحق لأحد من الأعضاء زيادة مساحة قطعته المخصصة له أو استئجارها ، أو زراعة قطعة ارض مخصصة لعضو آخر ، كذلك فإن حصة الفرد في المزرعة لا يمكن أن تقسم بين أفراد الأسرة في حالة وفاة رب الأسرة ، وفي حالة عدم مقدرة الأسرة على ذلك ، فمن حق الهيئات المنتخبة في الموشاف تعيين الوريث المناسب للأرض وتحاشيا لسوء استعمال الأرض ، كان الصندوق القومي اليهودي يقوم بإبرام عقد إيجار للأرض لمدة (٤٩) عاما مع الموشاف الذي يقوم بدوره بتسليم الأرض إلى المزارعين الأفراد[3] .

---

(1) إبراهيم العابد ، المصدر السابق ، ص ٤٤-٤٦ .

(2) إبراهيم العابد ، المصدر السابق ص ٢٢٨ ؛ Sarah Graham - Brown , Op. Cit., P40-41.

(3) المصدر نفسه ، ص ٧١-٧٢ .

وبهذا يمكن القول بأن المستوطنات الزراعية بأنواعها المختلفة تعـد مظـهرا بارزا من مظاهر العمل الصهيوني نحو استيطان فلسطين ، ذلـك أن سـعي الحركـة الصهيونية نحو إقامة وطن القومي اليهودي في فلسطين يعني ضمنيا السعي لامتـلاك الأرض وإقامة المستوطنات عليها . لذا عملت على خلق ارتباط وثيق بين المسـتوطنين اليهود والأرض ، من خلال إقامة المستوطنات الجماعية والتعاونية ، لتشـجيع اليـهود على الزراعة ، إذ كانوا يقتصرون مهنيا على مزاولة التجارة والحرف والصيرفة .

والجدير بالذكر أن الأقلية من مهاجري الموجة الثالثة اتجهت إلى الزراعة ، إذ تركزت في مناطق السهل الساحلي ، أما الأكثرية فقد استقرت فـي المـدن ، وعمـل أفرادها في الأعمال التجارية والحرف المختلفة[١] .

ومن كل هذا يتبين بأن موجة الهجرة اليهودية الثالثة ، أرست الأسس لتكويـن قاعدة صناعية واقتصادية ، بتوفيرها الأعداد البشرية المـزودة بـالخبرة الاقتصاديـة اللازمة للنشاط الاقتصادي ، مكنت الصهاينة من دعـم وإرسـاء أسـس الاسـتيطان الصهيوني وتقوية جذوره ، على الرغم من أنـها عاشـت علـى الإعانـات والمنـح والتسهيلات المختلفة التي قدمتها الصهيونية العالمية من خلال مؤسساتها .

---

(١) وليم فهمي ، "موجات الهجرة إلى فلسطين" ، في : الاستعمار الاستيطاني الصـهيوني ، المصـدر السابق ، ص ١٦٣ .

موجة الهجرة الرابعة (١٩٢٤ – ١٩٣٠)

ارتفعت معدلات الهجرة إلى فلسطين في هذه المرحلة إلى (٢٠%) من إجمالي الهجرة العالمية مقابل (١٠ %) في المدة التي استغرقتها الموجه الثانية ، إذ بلغت أعداد هذه الموجة (٧٤٨٢٢) مهاجراً يهودياً غالبيتهم من يهود بولندا والاتحاد السوفيتي الذين ينتمون إلى الطبقات الوسطى ، ويلاحظ من الجدول رقم (٧) :

الجدول رقم (٧)

المهاجرون اليهود إلى فلسطين (١٩٢٤-١٩٣٠)

السنة	عدد المهاجرون	النسبة من العدد الكلي من اليهود في فلسطين
١٩٢٤	١٢٨٥٦	%٤,٦
١٩٢٥	٣٣٨٠١	%٢٨,٥
١٩٢٦	١٣٠٨١	%٩,٣
١٩٢٧	٢٧١٣	%٢,٠
١٩٢٨	٢١٧٨	%١,٤
١٩٢٩	٥٢٤٩	%٣,٤
١٩٣٠	٤٩٤٤	%٣,٠
المجموع	٧٤٨٢٢	

* المصدر:

Reel 39 ، the Problem of Jewish Inmigration into Palestine ، P.100.

إن عدد المهاجرين في الثلاثة أعوام الأولى من هذه الموجة قد وصل إلى (٥٩٧٣٨) ، ويعود إلى عوامل عدة في مقدمتها اتباع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة

تحديد عدد المهاجرين إليها في هذه المرحلة بالذات ، الأمر الذي أدى إلى غلق المنفذ التقليدي للمهاجرين اليهود إلى العالم الجديد[1] وسماح السلطات السوفيتية في بعض الحالات الخاصة لليهود بالهجرة إلى فلسطين سواء أكان ذلك بطرق شرعية أم غير شرعية ، كما أدت الأزمات الاقتصادية في شرق أوروبا ووسطها وبخاصة في بولندا إلى ارتفاع أعداد المهاجرين ، إذ حاولت السلطات البولندية أن تقلل من عدد اليهود العاملين في بعض المجالات الاقتصادية ، الأمر الذي أدى إلى هجرة عدد كبير منهم إلى فلسطين ، فضلاً عن انتشار الشعور المعادي للسامية في أوروبا واعتماد إدارة الانتداب البريطاني في فلسطين مبدأ "**قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب**" الذي فسّره الصهاينة على أنه الترخيص القانوني الذي سيتمكن بموجبه اليهود من زيادة عددهم في فلسطين عن طريق الهجرة إليها بينما انخفض عدد المهاجرين في الأعوام الأربعة التالية إلى (١٥٠٨٤) مهاجراً بسبب قيام السلطات السوفيتية بتصفية المنظمات الصهيونية التي كانت تشجع اليهود السوفييت على الهجرة إلى فلسطين ، الأمر الذي أدى إلى الحد من هجرة اليهود السوفييت إلى دول أوروبا الشرقية ، والولايات المتحدة ، وفلسطين [2] .

توجه معظم مهاجري هذه الموجه إلى المدن وخاصة إلى تل أبيب التي توسعت خلال هذه الموجه إلى حوالي ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل ذلك ، وقد أدت الزيادة المفاجئة للهجرة في المدة (١٩٢٤-١٩٤٦) إلى انتشار البطالة في فلسطين ، وسببت سلسلة من الأزمات الاقتصادية فقد بلغ عدد العمال العاطلين عن العمل في عام ١٩٢٧ نحو (٨٤٤٠) عاطلاً . كما عانى العمال العرب من هذه البطالة أيضاً [3].

---

[1] وليم فهمي م "موجات الهجرة إلى فلسطين" في : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ، المصدر السابق ص١٦٧ .

[2] Reel 39The Probl emo f Jewis h Immi g ‹P ‹rat ion i nt o Palest ine5 .

[3] نجيب صدقة ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ . ؛ ‹. IbidP 100.

استخدم مهاجرو هذه الموجة بمساعدة الجمعيات الصهيونية أساليب غير مشروعة في الدخول إلى فلسطين تحت ستار ما يسمى بإقامة المهرجانات الرياضية (الألعاب الميكابية(Mikaba)) ، وهي مهرجانات رياضية عمل اليهود على إقامتها في فلسطين مرة واحدة كل عامين أسوة بالألعاب الأولمبية ، وقد بدأت في عام ١٩٢٧ ، وقد استغل اليهود مواسمها ودخلوا فلسطين بأعداد غفيرة بصفة لاعبين أو متفرجين ، ولم يرحلوا بعد انتهاء موسم هذه الألعاب[١] ، فضلاً عن إقامة المعارض التي كان اليهود يقيمونها في فلسطين مرة كل عامين ، فدخل تحت ستارها الآلاف من المهاجرين الغير شرعيين على صورة عارضين أو مشاهدين[٢] .

والجدير بالذكر أن إقامة هذه المعارض في فلسطين قد بدأت منذ عام ١٩٢٤ عندما قامت شركة التأمين اليهودية بتأسيس شركة المعارض والأسواق الفلسطينية ، حيث قامت هذه الشركة بالإشراف على إقامة المعارض الكبرى للبضائع والمصنوعات اليهودية ، التي كان يدخل بها العارض اليهودي (المزيف) إلى فلسطين ، وهي معفاة من الرسوم الجمركية بحجة أنها من معروضاته في المعرض ، ليبيعها على العرب وتحول أرباحها إلى الصندوق القومي اليهودي تحت اسم "**شراء شبر أرض في فلسطين**" وكان العارض المزيف يقوم في فلسطين بصورة دائمية .

وقد أقيمت مثل هذه المعارض في الأعوام (١٩٢٤ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠) ، بينما أقيمت المهرجانات الرياضية في الأعوام (١٩٢٧-١٩٢٩)[٣] . ومما يتضح أن أعوام إقامة المعارض اليهودية هي غير أعوام الألعاب الميكابية[٤] . كما دخل المهاجرون اليهود

---

[١] عيسى السفري ، المصدر السابق ، ص١٠٣ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٢١٦ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٢١٦ .

[٤] كامل محمود صدقة ، المصدر السابق ، ص١١٥ .

إلى فلسطين بصفة سائحين مستغلين التسهيلات التي كانت حكومة الانتداب تقدمها لهم ، وحصولهم على إذن منها يخولهم بالبقاء في فلسطين بصورة دائمية . كما استفاد اليهود من الاستثناء الذي أصدره المندوب السامي اللورد تشانسلور (Lord Chancellor) في حزيران عام ١٩٣٠ بإعفاء رجال الدين من الرسوم المفروضة على المهاجرين .

فدخلوا فلسطين بصفة رجال دين وذلك بارتدائهم الزي الذي يرتديه رجال الدين الذين كانوا يدخلون البلاد بلا قيود . فضلاً عن استغلالهم لظاهرة الزواج الصوري الذي كان يلجأ إليه الشاب اليهودي مستغلاً إحدى الثغرات القانونية التي تسمح لكل مهاجر شرعي بإدخال زوجته تحت فئة الأشخاص المعالين مع السماح لكل سائحة باكتساب الجنسية الفلسطينية عند زواجها من رجل مقيم في فلسطين .

الأمر الذي أدى إلى عقد الكثير من الزيجات غايتها فقط إدخال المهاجرين إلى البلاد ، ثم تحل عقود هذه الزيجات بمجرد الوصول إلى فلسطين ليتزوج بعدها كل مهاجر بقادم جديد ليكسبه الجنسية الفلسطينية ليحق له بعد ذلك الإقامة الدائمة في فلسطين[1] .

وبهذا لم تكن الهجرة اليهودية الشرعية التي كانت تتم تحت إشراف إدارة الانتداب البريطاني ، المصدر الوحيد لزيادة عدد اليهود في فلسطين ، بل وجدت إلى جانبها هجرة يهودية غير شرعية مولتها المنظمة الصهيونية العالمية ، وتغاضت عنها السلطات البريطانية إلى حد ما .

تعمقت أسس الاستيطان في فلسطين خلال هذه المرحلة ، سواء كان ذلك عن طريق توسيع المستوطنات القائمة أم إنشاء المستوطنات الجديدة ، حيث صُنفت المستوطنات وفقاً لمراحل تطورها إلى أصناف عدة وهي :

١- المستوطنات التي كانت تعيل نفسها أو ساكنيها في عام ١٩٢٥ ، وهي (٨) مستوطنات.

---

[1] إبراهيم رضوان الجندي ، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين ، ص ٦٦ ؛ سعيد حماد ، المصدر السابق ، ص ٣٥-٣٦ .

٢- المستوطنات ذات الخطة المحدودة والتي على الرغم من استيطانها تقريباً إلا أنـــها مـــا تزال بحاجة لأعمال التحسينات ، مثل أعمال الصرف الصحي ، والري ، ...الخ وهـــي (٩) مستوطنات .

٣- المستوطنات التي لا يمكن اعتبارها مستقلة خلال عام ١٩٢٥ ، بسبب افتقارهـــا إلـــى الوسائل وهي (٨) مستوطنات .

٤- المستوطنات التي لم تحصل بشكل محدد بعد على الأراضي المخصصة لـــها أو التـــي اشترت أراضياً ليست كافية ولم يتم تحديد خطط معينة لها بعد وهي (٨) مســـتوطنات[1] .

وقد صنفت المستوطنات اليهودية هذه علـــى أســـاس العمـــر أي بالاعتمـــاد علـــى أكـــبر المستوطنات عمراً وأكثرها تطوراً ، مع العلم أن بعض المستوطنات تفشل في التماشي مـــع خطوات التطور في بعض الأحيان فيكون ذلك إما بسبب تغيّير أفراد المســـتوطنة بســـرعة كبيرة أو أن تكون كمية الأراضي غير كافية أو أن تكون الظروف العملية غير مناسـبة[2] .

والجدول رقم (٨) يبين المستوطنات اليهودية التي أقيمت في فلسطين مـــن عـــام (١٩٢٤-١٩٣٠) :

---

(١) Arthur Ruppin, Op. Cit., P83-84 .

(٢) Ibid ., P84 .

الجدول رقم (٨)

المستوطنات اليهودية التي أقيمت في فلسطين خلال المدة (١٩٢٤ - ١٩٣٠)

الرقم	المستوطنة		عدد السكان	سنة الإنشاء
١-	بني براق	Benei Beraq	٥٧٦٠	١٩٢٤
٢-	كريات شاؤول	Qiryat Shaul	٩٠	١٩٢٤
٣-	كفر حاسيديم	Kefar Hasidim	٧٤٠	١٩٢٤
٤-	مجدال	Magdle	١١٠٠	١٩٢٤
٥-	هرتزيليا	Herzliya	٤٦٥٠	١٩٢٤
٦-	رامات ايم	Ramat Ayaim	١٤٨٠	١٩٢٥
٧-	رامات يوحنان	Ramat Yohanan	٢٦٠	١٩٢٥
٨-	العفولة	AL Afola	٢٣٠٠	١٩٢٥
٩-	كفر عطا	Kefar Atta	١٦٩٠	١٩٢٥
١٠-	نيشر	Nesher	١٤٠٠	١٩٢٥
١١-	بات يام	Bat Yam	٥٤٦٠	١٩٢٦
١٢-	رامات ديفد شارون	Ramat David Hasharon	٢٥٠	١٩٢٦
١٣-	رامان ديفد	Ramat David	٣٤٨	١٩٢٦
١٤-	رامات راحيل	Ramat Rahel	٣٧٠	١٩٢٦
١٥-	ساريد	Sarid	٣٥٠	١٩٢٦
١٦-	كت رمون	Gat Rimmon	٤٠	١٩٢٦
١٧-	كفعات	Gavat	٥٢٠	١٩٢٦
١٨-	كفر باروح	Kefar Barukh	٥٢٠	١٩٢٦
١٩-	كفر غنيم	kefar Ganim	١٠١٠	١٩٢٦
٢٠-	كفر اهارون	kefar Aharon	٨٠	١٩٢٦
٢١-	مشمار هاعمق	Mishmar Haemeq	٣٩٠	١٩٢٦
٢٢-	سدي يعقوب	Sed Yaqov	٣٥٠	١٩٢٧

-٢٣	عين شمر	Aein Shemer	٣١٠	١٩٢٧
-٢٤	كن شلومو	Gen Shelomo	٢٤٠٠	١٩٢٧
-٢٥	كفر يهوشوع	Kefar Yeho Shuq	٦٢٠	١٩٢٧
-٢٦	كبعت بيرنر	Giva`t breuner	١٠١٠	١٩٢٨
-٢٧	باردس حنا	Pards Hanna	١٨٦٠	١٩٢٩
-٢٨	تل مود	Tal Moud	٣٩٠	١٩٢٩
-٢٩	نتانيا	Nathania	٥٧٠	١٩٢٩
-٣٠	هادرا	Hadar	٤٢٠	١٩٢٩
-٣١	بيت حانان	Beit Hanan	٤٦٠	١٩٣٠
-٣٢	حيروت	Herut	٥٠	١٩٣٠
-٣٣	عين وارد	Ein Varrd	٤١٠	١٩٣٠
-٣٤	عيانوت	Ayanot	٢٩٠	١٩٣٠
-٣٥	نعاني	Naa` ne	٥٩٠	١٩٣٠

* المصدر :

مصطفى مراد الدباغ ، المصدر السابق ، على الصفحات ، ١٧٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٣٧ ، ٢٦١ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٩٤ .

ومن ملاحظاتنا للجدول رقم (٨) يمكن القول بأن الصهاينة قد نجحوا في إقامة (٣٥) مستوطنة يهودية في فلسطين في غضون (٧) سنوات منها (٥) مستوطنات في عام ١٩٢٤ سكنها (١٢٣٤٠)مستوطناً ، و(٥) مستوطنات أخرى في عام ١٩٢٥ سكنها (٧١٣٠) مستوطناً ، و(١١) مستوطنة في ١٩٢٦ سكنها (٩٣٣٨) ، و(٤) مستوطنات في عام (١٩٢٧) سكنها (٣٦٨٠) مستوطناً ، ومستوطنة واحدة في عام ١٩٢٨ سكنها (١٠١٠) مستوطن ، و(٤) مستوطنات أخرى في عام ١٩٢٩ سكنها (٧٧٤٠) ، و(٥) مستوطنات في عام ١٩٣٠ سكنها (١٨٠٠) مستوطن يهودي ، وبذلك وصل عدد المستوطنات اليهودية في

فلسطين مع منتصف عام ١٩٣٠ إلى (٩٤) مستوطنة يهودية . وبلغ عدد السكان اليهود في فلسطين مع منتصف عام ١٩٣٠ (١٦٤٧٩٦)[١] .وفق ما موضح في الجدول رقم (٩) :

جدول رقم (٩)

عدد السكان اليهود في فلسطين (١٩٢٤-١٩٣٠)

النسبة	عدد السكان	التغيير النسبي للسكان
١٩٢٤	٩٤٩٤٥	%١٢,٢
١٩٢٥	١٢١٧٢٥	%١٤,٨
١٩٢٦	١٤٩٥٠٠	%١٧,٠
١٩٢٧	١٤٩٧٨٩	%١٦,٦
١٩٢٨	١٥١٦٥٦	%١٦,٤
١٩٢٩	١٥٦٤٨١	%١٦,٥
١٩٣٠	١٦٤٧٩٦	%١٦,٧

* المصدر :

Reel 39 the Problem of Jewish Immigration Into Palestine. P.100.

يعد قانون عام ١٩٢٥ تعديلاً لقانون آب عام ١٩٢٠ ، وقد قسم القانون الجديد المهاجرين اليهود إلى أربع فئات وهم :

أ- الأشخاص ذوو الموارد المستقلة وهم :

١- من يملك اكثر من (٥٠٠) جنيه فلسطيني تمكنه من العمل في التجارة أو في الزراعة

٢- الحرفيون الذين يملكون مبلغاً لا يقل عن (٢٥٠)جنيهاً فلسطينياً .

٣- الأشخاص الذين لا يقل دخلهم عن (٦٠) جنيهاً فلسطينياً سنوياً .

٤- الأيتام الذين تقل أعمارهم عن (١٦) سنة إذ ضمنت أعالتهم .

---

(١) Arthur Ruppin, Op. Cit., P83-84 .

٥- رجال الدين الذين يوجد ضمان لإعالتهم .

٦- الطلبة الذين يوجد ضمان لإعالتهم .

ب- المهاجرون الذين لا يمتلكون المبلغ المنصوص عليه في الفئة (أ) .

ج- الأشخاص الذين تواجد لهم أعمال محددة في فلسطين .

د- الأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على مقيمين في فلسطين[١] .

وأطلقت حكومة الانتداب العنان للمهاجرين ، الذين يمتلكون (٥٠٠) جنيه كحد أدنى من ذوي الموارد المستقلة ، وكذلك المهاجرون الذين يعتمدون في معيشتهم بعد وصولهم إلى فلسطين على بعض أقاربهم المقيمين فيها[٢] . وكانت الحكومة البريطانية تقدم لهم تراخيص دخول البلاد بموجب مقترحات كانت الوكالة اليهودية تقدمها لهم ، ويجري ذلك بالشكل الآتي : (تقدم الوكالة مرتين في العام مذكرة إلى دائرة الهجرة التابعة لحكومة فلسطين تدعي فيها أن البلاد تحتاج إلى عدد معين من المهاجرين الجدد وتثبت أن البلاد تستطيع أن تستوعبهم ، فتدرس دائرة الهجرة هذا الطلب ،وترفعه إلى المندوب السامي مرفقه إياه بتقرير تفصيلي وتوصيات ، وعلى المندوب السامي أن يعطي القرار النهائي . عند ذلك تعطي تذاكر الهجرة لليهود غير معبأة على بياض ، فتستخدمها الوكالة اليهودية لإدخال من تشاء من العمال ، فتختارهم مختلف البلدان والمهن وفقا للظروف السياسية والحاجات الاقتصادية)[٣] . ولكن الوكالة اليهودية كثيرا ما كانت تضع هذه التذاكر تحت

---

(١) ESCO Foundation for Palestine. Vol. I.P317-318 .

(٢) نجيب صدقة ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٥-١٠٦ .

تصرف منظمات العمال التي تختار بدورها من تشاء من المهاجرين ، آخذه بعين الاعتبار مذاهب العمال الشخصية ، وآراءهم السياسية[١] .

والجدير بالذكر أن القانون أعلاه حظي بموافقة وزير المستعمرات البريطاني ليوبولد ايمري[٢] (L.S.Amery) ، الذي صرح بأن ذلك التعديل لا يحد من هذه الهجرة اليهودية بل ينظمها[٣] ، كما أشار في خطابه أمام الوفد الصهيوني في القدس في الثالث والعشرين من نيسان عام ١٩٢٥ إلى قضية دخول المهاجرين اليهود إلى فلسطين قائلاً " **إذا نظرنا إلى الأمر من الوجهة الاقتصادية وبخاصة إلى الوجهة السياسية ، فإنني واثق من ان البناء المتين أهم كثيراً من البناء السريع ، واظن أن المبدأ العام ، وهو أن تقييد الهجرة إلى الحد الذي تستطيع احتماله البلاد ، هو مبدأ الصحيح . نعم أن دخول جماعة من المهاجرين يخلق في البلاد صناعات جديدة فتزيد كفاية البلاد على احتمال عدد آخر من المهاجرين في المستقبل ، وهذا سيؤثر بالطبع في قرار الحكومة وهي تنظر في عدد الذين يسمح لهم بالدخول في أي وقت ، ولكن من الخطأ الكبير أن يسمح في حالة وجود روح التشاؤم بدخول عدد كبير من المهاجرين الذين لا يجدون عملاً بعد ذلك** "[٤] .

ويبدو من تصريحات الوزير ايمري أن الغرض من هذه التعديلات لم يكن تقييد الهجرة بل توسيع أبوابها ، ولكن بشكل منظم ، وفي كانون الأول عام ١٩٢٧ صدر تعديل آخر للقانون في أيلول عام ١٩٢٥ ، وقد صنف المهاجرون على النحو التالي :

---

[١] نجيب صدقة ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

[٢] ليوبولد أيمري : شخصية بريطانية ، ذو أفكار محافظة واستعمارية ، عمل في المجالات السياسية والمالية وفي إدارة الشركات التجارية ، أصبح وزيراً للدولة لشؤون الهند ، ووزيراً للمستعمرات . ينظر أمين المميز ، الانكليز كما عرفتهم ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى بغداد ١٩٤٤ ، ص ١٧٦.

[٣] كامل محمود خلة ، المصدر السابق ، ص ٤٩٩ .

[٤] مقتبس من : "السياسة" (جريدة) ، القاهرة ، العدد ٧٧٥ ، ٢٨ نيسان ١٩٢٥ .

(أ)

١- الأشخاص الذين يملكون مبلغاً لا يقل عن (١٠٠٠) جنيه وعائلاتهم .

٢- ذوو المهن والحرف الحرة الذين لا يقل رأسمالها عن (٥٠٠) جنيه .

٣- الصناع المهـرة الـذين يملكون مبلغاً لا يقل عن (٢٥٠) جنيهاً .

٤- الأشخاص الذين لهم إيراد ثابت لا يقل عن (٤) جنيهات في الشهر.

(ب)

١- الأيتام القادمون إلى الملاجئ في فلسطين .

٢- الأشخاص الذين يمارسون أعمال دينية ، و المضمونة معيشتهم ومعيشة عائلاتهم .

٣- الطلبة المؤمنة معيشتهم .

(ج) الأشخاص الأقدمون للعمل أي (العمال) .

(د) الأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على المقيمين في فلسطين[١] .

وسمح في اكثر الأحيان لرب العائلة إذا كان مستوفياً للشروط كمهاجر ، أن يصطحب معه أفراد أسرته الذين يعتمدون عليه في معيشتهم . ولا يخضع المهاجرون من فئة (أ) إلى تحديد العدد ، أما المهاجرون العمال من الفئة (ج) ، فإنهم يخضعون لعدد محدود يعين مرة كل نصف سنة[٢] . وقد حُددت هذه التشريعات لتمكن اكبر عدد من المهاجرين اليهود من دخول فلسطين ، ولكنها برغم ذلك لا تفي بالغرض الذي كان يهدف القائمون على أمر الوكالة اليهودية[٣] .

---

[١] محمد عبد الرؤوف سليم ، المصدر السابق ، ص ١١٧-١١٨ .

[٢] سعيد حماد ، المصدر السابق ، ص٢٦ .

[٣] محمد عبد الرؤوف سليم ، المصدر السابق ، ص ١١٨ .

أن السماح بتهجير اليهود إلى فلسطين بـأعداد كبيرة من خلال التشريعات البريطانية ، ما هو إلا نتيجة لسياسة الحكومة البريطانية نحو تهويد فلسطين غير أن الحكومة البريطانية لجأت إلى أسلوب التسويف والوعود ، ومحاولة بث الطمأنينة في نفوس عرب فلسطين على مستقبلهم ومصيرهم ، في الوقت الذي كانت فيه عمليه التهويد تسير على قدم وساق . وكانت الحكومة البريطانية تتخذ من الكُتب البيضاء والقرارات ولجان التحقيق وسيلة لستر الحقيقة سياستها في فلسطين ، والظهور بمظهر الحريص على حل القضية بالشكل الذي يرضي جميع الأطراف .

استمرت حكومة الانتداب في سياستها التي شجعت الهجرة اليهودية رغم رفض العرب واحتجاجاتهم المستمرة ، ورغم تقارير اللجان المختلقة التي شكلت للتحقيق ، والتي أوصت بالحد من الهجرة ، غير أن حكومة الانتداب لم تأخذ بتوصياتها ، ومضت في محاباتها وتحيزها لليهود .

فقد أثبتت محاضر جلسات لجنة الانتداب الدائمة التابعة لعصبة الأمم مدى تحيز حكومة الانتداب في فلسطين ضد مصالح عرب فلسطين ، ولعل خير توضيح لسياسة حكومة الانتداب إزاء الهجرة ما نص عليه محضر الجلسة الخامسة للجنة الانتداب الدائمة لعصبة الأمم في عام ١٩٢٤ ، فقد ورد في تقرير تلك اللجنة الذي رفعته لمجلس عصبة الأمم " **صحيح أن المادة السادسة من صك الانتداب توجب على حكومة فلسطين تسهيل الهجرة اليهودية ، غير أن هذه المادة تفرض عليها في الوقت نفسه تحديد الهجرة اليهودية وفقاً لحالة البلاد وفعاليتها الفعلية لاستيعاب المهاجرين** " .

ومما يؤسف له أن اللجنة تجد نفسها مضطرة لان تعيد ما ذكرته قبلاً مرات عدة ، وهو أن سياسة الحكومة المنتدبة تستحق في هذا الخصوص كل لوم وتجريح فالتقارير الرسمية وبيانات ممثل الحكومة تؤيد بكل تأكيد أن الهجرة اليهودية ، كانت دائماً اكثر بكثير

من الحد المعقول[1] . وقد أعرب رئيس لجنة الانتداب في الجلسة التاسعة لعام ١٩٢٦ عن قلقه ودهشته للخطوات الملتوية التي تتبعها حكومة الانتداب في مساندة اليهود على امتلاكهم للأرض بكل وسيلة ، قائلا :

" إنني اشعر بمخاوف خطيرة بشأن المشكلة التي طالما أشرت إليها في الجلسات السابقة وهي أن اكثر اليهود الذين يفدون إلى البلاد (فلسطين) لا يملكون شيئا ولكن المنظمة الصهيونية بمواردها المالية التي لا تنفذ وتؤازرها في ذلك السياسة البريطانية لمحوهم تدريجيا (المزارعين العرب) ، ومحو كل قيمة سياسية أو اجتماعية لهم "[2].

وكانت اللجنة البرلمانية المعروفة بـ "**لجنة شو**" قد تطرقت في تقريرها إلى مسألة الهجرة اليهودية بالقول **" أن مخاوف العرب نجمت عن الاعتقاد بأن الاستمرار في سياسة الهجرة لا بد وأن ينتج عنها إخضاع العرب تماما كشعب للمهاجرين بعد استقرارهم بالبلاد ، وخاصة وأن المهاجرين اليهود يحلون محل العرب في الأراضي الزراعية "[3]** وأشار التقرير إلى أن الهجرة والمشاريع اليهودية لما كانت غير زائدة عما تستطيع البلاد استيعابه جلبت فوائد مادية لفلسطين نال العرب الفلسطينيون نصيبا منها[4]..

وأن المطالب اليهودية بشأن مستقبل الهجرة أثارت مخاوف العرب من أنهم سيفقدون يوما ما وسائل عيشهم ويفقدون استقلالهم الاقتصادي والسياسي[5] ، وكان ذلك مبعث أزمات سياسية في البلاد ، فمثلا أن أزمة عامي ١٩٢٧-١٩٢٨ ، نشأت لهجرة عدد

---

[1] سعدي بسيسو ، إسرائيل جناية وخيانة ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص٦٩ .

[2] مقتبس من : عمر رشدي ، الصهيونية وربيبتها إسرائيل ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص١٤٠ .

[3] مقتبس من : مذكرة مرفوعة إلى ملك العراق غازي الأول ، ص٨-٩ .

[4] "البلاغ" ، العدد ٢١٢٨ ، ٦ نيسان ١٩٣٠ .

[5] الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب ، ص٢٩٠ .

كبير من اليهود إلى البلاد لدرجة تفوق ما تستطيع البلاد استيعابه[1] . بسبب انحراف المؤسسات الصهيونية بشكل حاد عن المبدأ الذي رحبت به المنظمة الصهيونية بشأن الهجرة في عام ١٩٢٢ ، والداعي إلى تنظيم الهجرة اليهودية حسب مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد[2] .وقد وجدت لجنة شو أن مسألة تحديد أعداد المهاجرين إلى فلسطين لا تخضع لسيطرة الحكومة البريطانية قدر خضوعها لسيطرة الاتحاد العام للعمال اليهود (الهستدروت) ، الذي كان يضم (٣%) من سكان اليهود والعرب[3].

لذا أوصت لجنة شو في تقريرها أن تصدر الحكومة البريطانية تصريحا عن السياسة التي سوف تتبعها فيما يتعلق بتنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومراقبتها ، بقصد وضع حد لتكرار الهجرة الزائدة كالتي وقعت في عامي ١٩٢٥،١٩٢٦[4] . والتوصل إلى اخذ آراء الهيئات غير اليهودية في مسائل الهجرة بطريقة ما والاحتفاظ بالمبادئ التي وردت في الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢[5] .

بعد أن اطلعت الحكومة البريطانية على هذا التقرير في آذار عام ١٩٣٠ ، أوفدت السير جوب هو سمبسون ، لدراسة المسائل المتعلقة بتعمير الأراضي وتوسيع نطاق الهجرة اليهودية والإسكان والتنمية[6] .

---

[1] أحمد طربين ، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار – الانتداب البريطاني في خلفية الدولة اليهودية ١٩٢٢-١٩٣٩ ، دمشق ١٩٧١ ، ص٤٠

[2] مذكرة عن فلسطين مرفوعة إلى ملك العراق غازي الأول ، ص٩ .

[3] عيسى السفري ، المصدر السابق ، ص ١٤٣ .

[4] تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية ، المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين ، ترجمة فاضل حسين ، بغداد ١٩٥٦ ، ص١٩ ؛ الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص١٦ .

[5] "البلاغ" ، العدد ٢١٢٨ ، ٦ نيسان ١٩٣٠ .

[6] وثائق فلسطين ، المصدر السابق ، ص١٥٩ . Palestine Royal Commission Report, P229

أشار سمبسون فيما يتعلق بالهجرة اليهودية إلى أن قانون الهجرة الأساسي وضع موضع التطبيق عام ١٩٢٠. وسمح بموجبه للجمعية الصهيونية أن تدخل سنويا إلى فلسطين (١٦٥٠٠) مهاجر ، شريطة أن تكون مسؤولة عن إعالتهم مدة سنة كاملة ، غير أن هذه الخطة لم تنجح . وفي شهر أيار عام ١٩٢١ صدر أمر بوقف الهجرة ريثما تعدل شروط في القانون على كيفية يمكن تطبيقها[١] .

وقد عدل قانون الهجرة مرات عدة إلى أن ثبت في عام ١٩٢٨ ،وهم يقسم المهاجرين إلى (٩) أصناف طبقا للتصنيف الصادر بقانون عام ١٩٢٧ المعدل .وفضلا عن المهاجرين من ذوي الأصناف المصرح بها لمن يريد الاستيطان في فلسطين يدخل البلاد سنويا عدد كبير من المهاجرين بصفة سياح يبلغ أحيانا بضعة آلاف ، ولا تنتبه الحكومة إلا للقليل منهم وفضلا عما تقدم يدخل عدد ليس بالقليل إلى البلاد عن طريق التهريب ، والتملص من المراقبة الواقعة على الحدود . ولا يمكن مراقبة الهجرة إلى فلسطين بصورة جدية ما لم تتخذ الإجراءات لمحاسبة الذين يدخلون البلاد خلافا للقانون[٢] .

لقد تعددت وتكررت حوادث المسافرين الذين يدخلون البلاد بالاستناد على إذن يخولهم بالبقاء فيها مدة محدودة ثم يبقون فيها بدون تصريح ، وقد بلغ عدد المهاجرين من هذا النوع في الثلاثة أعوام الأخيرة (٧٨٠٠) مهاجر ، مشيرا إلى ضرورة إعادة مثل هؤلاء المهاجرين إلى البلاد التي أتوا منها[٣] .

---

[١] الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص ١٦٤ . تقرير رشيد الحاج إبراهيم ، بتاريخ ١٦ أيار ١٩٣٦ ، ص ٤ .

[٢] الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص ١٦٥ . والوثائق والمعاهدات في بلاد العرب ، ص ٢٢٩ .

[٣] الانتداب الفلسطيني باطل ومحال ، ص١٥٣ .

وأنه من الخطأ أن يسمح ليهود من بولونيا أو لتوانيا أو اليمن أن يشغلوا مركزا شاغرا ، مادام يوجد في فلسطين عمال قادرون على إشغال ذلك المركز ولا يتمكنون من إيجاد أي عمل لهم(١) .

أتهم سمبسون الوكالة اليهودية بأنها المسؤولة عن جميع الحوادث المخالفة للقانون(٢) واستنتج سبب وجود البطالة بين العرب ، وهي التي أصبحت من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية ، وأن هناك عددا كبيرا من العرب بلا عمل وأن ذلك قد أفضى إلى انخفاض واضح في مستوى المعيشة بين طبقة العمال منهم(٣) .

ولذلك فهو يوصي بأنه إذا أسفرت هذه الهجرة عن حرمان العرب من الحصول على الأشغال اللازمة لأعالتهم ، وجب على الحكومة المنتدبة بمقتضى صك الانتداب ، أن تخفف أو توقف عند الضرورة تلك الهجرة ،حتى لا تلحق ضررا بمصالح العرب في الحصول على الأشغال(٤).

حرصت الحكومة البريطانية في بيانها الصادر عام ١٩٣٠ والمعروف " **بالكتاب الأبيض البريطاني لعام ١٩٣٠** " والذي أصدرته بناء على ما جاء في تقريري لجنتي شو وسمبسون على مسألة الهجرة اليهودية ، حيث أشار البيان إلى أن النظام المتبع من قبل حكومة فلسطين في مراقبة الهجرة إلى البلاد قد وضع على بساط البحث ، فثبت أن هناك بعض مظاهر القصور في الإجراءات الرادعة للهجرة ، مكنت العديد من اليهود من دخول فلسطين ، ولو طبقت جميع الضوابط بحق هؤلاء لما تسنى لهم الحصول على سمات

---

(١) عيسى السفري ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ .

(٢) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص ١٦٠ .

(٣) وثائق فلسطين ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٤) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص ١٦٥ .

الدخول على جوازات سفرهم ، ولو كانت جميع الحقائق عنهم معلومة[1] ، ثم تطرق البيان إلى إغفال الحكومة الامر المتعلق باختيار المهاجرين من الخارج ، مما أدى إلى عدم توافر الاحتياطات اللازمة التي تحول دون وقوع الاختلال في إصدار شهادات أو تراخيص المهاجرين ، ودون إدخال مهاجرين غير مرغوب فيهم . فضلا عن بقاء عدد كبير من المسافرين في البلاد ممن يدخلونها مستندين على إذن يخولهم الإقامة فيها مدة محدودة ، ويقدر عدد الذين دخلوا فلسطين من هذا الصنف في الثلاث أعوام الأخيرة (٧٨٠٠) مهاجرا محذرا من الوسائل غير المشروعة التي يلجأ إليها اليهود في الدخول إلى البلاد ،متجنبين أماكن المراقبة على الحدود[2] .

أما فيما يتعلق بصلة الهجرة بالبطالة فقد أشار البيان إلى الصعوبات الكثيرة التي تكتنف هذا الجانب ، بسبب عدم وجود وسيلة وافية يمكن بواسطتها تقدير درجة البطالة . ولا سيما بين القوى العاملة العربية[3] .

وبالرغم من عدم توفر الإحصاءات الكافية التي يمكن الاعتماد عليها ، إلا أن البيانات المتوفرة أظهرت بأن درجة البطالة بين الأهالي العرب وصلت حدا خطيرا ، وأن البطالة بين اليهود أدت إلى نتائج وصفها البيان بأنه " **غير مرضية بالمرة** "[4] . وذكر أيضا المادة السادسة من صك الانتداب تنص على "**عدم إلحاق أي حيف أو ضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالي من جراء الهجرة اليهودية** " فمن الواضح أنه إذا كانت هجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الأشغال الضرورية لمعيشتهم ، وإذا كانت حالة البطالة بين اليهود تؤثر في مركز العمال على العموم ، تحتم على الدولة المنتدبة – توفيقا لأحكام صك الانتداب ، إما أن تخفض الهجرة أو توقفها ، إذ استدعت

[1] مذكرة عن فلسطين مرفوعة إلى ملك العراق غازي الأول ، ص١٦ .

[2] الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص ١٨٥ .

[3] مذكرة عن فلسطين مرفوعة إلى ملك العراق غازي الأول ، ص١٧ .

[4] الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص ١٨٤ .

توفيقا لأحكام صك الانتداب ، إما أن تخفض الهجرة أو توقفها ، إذ استدعت الضرورة لذلك ريثما يتسنى للعاطلين من الفئات الأخرى إيجاد عمل لهم[1] . لـذا نـص بيـان الحكومـة البريطانية على استنكار كل قرار يتخذ لإدخال مهاجرين جدد إلى البلاد دون اعتبار لـهذه القيود ، ليس فقط بالنظر إلى مصالح سكان فلسطين عموما، وأنما بـالنظر إلـى مصـالح الطائفة اليهودية أيضا [2]. وأن الضائقة المالية الاقتصادية التي يعاني منها سكان البلاد هـي بلا شك ناشئة عن الهجرة اليهودية الزائدة إلى فلسطين[3] .

وقد أصدر مكتب اللجنة التنفيذية العربية بيانا رد فيه على الكتاب الأبيض بإسـهاب مفندا فقراته تفنيدا حقوقيا سليما على ضوء أحكام صك الانتداب نفسه[4] . حيـث اسـتنتج البيان أن تورط الحكومة البريطانية يكمن أساسا في ذلك الالتزام المـزدوج تجـاه العـرب واليهود كطرفي نقيض . فليس من المستطاع القول بأن الالتزامين بشأن تأسـيس الوطـن القومي اليهودي ، وحماية مصالح العرب في فلسطين هما من درجة متساوية ، لان الالتزام بتسهيل تأسيس الوطن القومي اليهودي مشروط بعدم إلحاق الضرر بمصالح الفلسـطينيين ، بينما لم يقيد مبدأ حماية مصالح الفلسطينيين بأي شرط ، فإذا تبين بـأن تأسـيس الوطـن القومي اليهودي يتعارض مع هذه المصالح ، وجب أن يسقط[5] . ومع ذلك فإنه " **ليس فـي**

---

(1) الانتداب الفلسطيني باطل ومحال ، ص١٥٤ .

(2) مذكرة عن فلسطين مرفوعة إلى ملك العراق غازي الأول ، ص ١٠٧ .

(3) Mrs. Steharat Erskin, Op.Cit., P153 .

(4) "المساء" العدد ٩٥ ، ٢٥ كانون الأول ١٩٣٠ .

(5) وثائق المقاومة ، ص١٠٢-١٠٢ .

الكتاب الأبيض من جديد حقوق العرب السياسية ، كما أن النصوص والمبادئ الواردة فيه من حقوقهم الاقتصادية لا تضمن للعرب حقوقهم ومصالحهم الاقتصادية "[1] .

هذا وأن كل ما جاءت به الحكومة البريطانية في الكتاب الأبيض هو أنها عزمت على جعل حكومة فلسطين السلطة التي تفصل كل الأمور المتعلقة بالهجرة[2] . وأن دخول المهاجرين إلى فلسطين باصنافهم الثلاثة المعروفة إنما يتم بإشراف حكومة فلسطين وبإذن منها[3] . لذا فان اللجنة التنفيذية العربية لا تستطيع أن تفهم كيف أن الحكومة البريطانية تعالج الهجرة اليهودية في المستقبل على وجه لا يضر العرب ، وهي تعطي مهمة مراقبة الهجرة إلى حكومة فلسطين ، وهي تعلم جيدا كيف تتعامل حكومة فلسطين مع الوكالة اليهودية في إدخال المهاجرين إلى فلسطين ، ولا سيما المهاجرين من الصنف الثالث[4] . وأشارت اللجنة التنفيذية العربية إلى الأصناف الثلاثة وهم :

١- المهاجرون ذوو الوسائل المستقلة .

٢- المهاجرون الذين يستندون في معيشتهم في فلسطين .

٣- المهاجرون العاملون [5].

---

[1] بيان على الكتاب الأبيض الصادر في أكتوبر عام ١٩٣٠ ، وضعه مكتب اللجنة التنفيذية العربية على القدس ، كانون الأول ١٩٣٠ ، ص ٦٨-٦٩ . وسنشير إليه في الهوامش القادمة "بيان على الكتاب الأبيض"

[2] وثائق المقاومة ، ص ٢٢١ .

[3] بيان على الكتاب الأبيض ، ص٥٩ .

[4] المصدر نفسه ، ص٦٠ .

[5] المصدر نفسه ، ص ٥٩ .

وعلى الرغم من اطلاع الحكومة البريطانية على أخطاء الإدارة في فلسطين بشأن المسائل المتعلقة بالهجرة ، إلا أنها أصرت على إبقاء سلطة الفصل في الهجرة في قبضة حكومة فلسطين على أن تتعاون مع الوكالة اليهودية ، كما كان الحال في السابق . وأن العلاج الوحيد الذي ترتأيه الحكومة البريطانية يكمن في إسداء النصح للوكالة اليهودية (الهستدروت) حينما تتعاون مع حكومة فلسطين[1] . لكن اللجنة التنفيذية العربية ترى بأن هذا العلاج غير كاف ولا يمكنه التخفيف من مضار سياسة الهجرة التي اتبعت في فلسطين ذلك لأنه لا فرق بين سياسة الوكالة اليهودية ، وسياسة نقابة العمال المذكورة التي بنيت على أسس سياسية خطرة [2]، وقد جاء في ختام رد اللجنة التنفيذية العربية " **أن كان من شأن الكتاب الأبيض أن يزيل مخاوف العرب في مسائل الأراضي والمهاجرة ، والبطالة في فلسطين ، ما جاء كنا نقول أن من شأن هذا الكتاب أن يزيل بعض مخاوف العرب في تلك المسائل ، فإننا لا نستطيع أن نقول أنه أزالها أو أزال قسماً منها .ذلك لما تعرفه عن مقدرة اليهود في الدعايات الخادعة وعن ضعف الحركة الإنكليزية إزاء هذه الدعايات**"[3]

وختمت اللجنة التنفيذية ردها بالقول :

" **ليس في الكتاب الأبيض من جديد في حقوق العرب السياسية ، وأن النصوص والمبادئ الواردة فيه عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية لا تضمن للعرب حقوقهم القومية ومصالحهم الاقتصادية . فالمهم ليس بالنصوص و المبادئ ، ولكن بتنفيذها** " [4].

---

[1] بيان على الكتاب الأبيض ، ص٥٩ .

[2] المساء" العدد ٩٥ ، ٢٥ كانون الأول ١٩٣٠ .

[3] مقتبس من : بيان على الكتاب الأبيض ، ص ٦٦ .

[4] المصدر نفسه ، ص ٦٩ .

ومن دراستنا لموجتي الهجرة اليهودية الثالثة والرابعة ، يتضح بـــأن قيـــام الإدارة البريطانية على شؤون الحكم في فلسطين ، كان يمثـــل البدايـــة القويـــة لـــهجرة اليـــهود الجماعيـــة الضخمة إلى فلسطين إذ عملت على تشجيعها بمختلف الوســـائل الشـــرعية ، وغير الشـــرعية مسخرة بذلك الإمكانيات كافة لتحقيق فكرة خلق الوطن القومي اليـــهودي في فلسطين ، وتنفيذ الاعتقاد الراسخ لدى الصهاينة بأن إنشاء الوطن القومـــي اليـــهودي ، يتطلب أولا وقبل كل شيء إغراق البلاد بجموع كثيفة العدد من اليهود الوافدين ، واستغلال الأموال التي يدخلها المهاجرون في شراء الأراضي ، وإقامة المستوطنات اليهودية . فبينمـا كان عدد اليهود في فلسطين لا يزيد عن (٨٣٧٩٤) نسمة من عدد السكان البـــالغ عددهـــم (٧٥٧١٨٢) في عام ١٩٢٢ ، ، سكان به يصل إلى (١٦٤٧٩٦) نسمة ، من عدد الســـكان البالغ عددهم (١,٠٣٥,٨٢١) نسمة في عام ١٩٣٠ ، أي أن نسبة عدد اليهود بالنسبة لعـــدد سكان فلسطين قد ازداد من (١١%) في عام ١٩٢٢ إلى نحو (١٦%) في عام ١٩٣٠ .

الفصل الرابع

آثار سياسة التهويد في المجتمع الفلسطيني

أولاً : الآثار الاقتصادية

تمكنت الحركة الصهيونية من إرساء قاعدة المجتمع اليهودي في فلسطين ، بعد أن فقد أصحاب البلاد الأصليين وسائل الدفاع عن الذات إزاء أطماع الحركة التوسعية ذات الأغراض الاستيطانية ، وما رافق ذلك من آثار تركتها النظم العثمانية في تكوين المجتمع الفلسطيني ، وأسهمت بدرجة كبيرة في تخلف أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ولعل أبرزها ما يلي :

١- تخلف الأوضاع الاقتصادية في البلاد العثمانية ، وسيادة النظام شبه الإقطاعي بسبب تمسك الحكومات المتعاقبة بنظام الالتزام ، ونظام الملكية -وقد سبق لنا الحديث عنهما- .

٢- التقسيم الإداري لفلسطين ، إذ أسهم تقسيم فلسطين إدارياً إلى قسمين الأول يتبع ولاية بيروت ، والآخر متصرفية القدس في عملية تشتيت المواطنين وفقدانهم شعورهم بالانتماء إلى الوطن الواحد ، ومن ثم اختفاء الوحدة الوطنية التي إذا ما تحققت في تلك المرحلة المبكرة لكان لها دور فعّال في التصدي لخطط تهويد فلسطين(١) .

وعلى الرغم من خضوع فلسطين للانتداب البريطاني ، إلا أن التكوين الاجتماعي والبناء الاقتصادي ظل على وضعه ، ولم يشهد تبدلاً كبيراً يسير به إلى الأمام بالشكل الذي يمكن أن يُسمح له بالوقوف على عتبة التحديث والتقدم .

وثمة عوامل أدت الدور الأساس في جعل المجتمع الفلسطيني يعيش في ظل التبعية والانقسام من ناحية ، والقمع والاضطهاد من ناحية أخرى ، يمكن حصرها بما يأتي :

١- تخلف النظم العثمانية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

---

(١) بكر تنيزة ، "البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع الفلسطيني" ، في : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ، المصدر السابق ، ص ١٠٧-١٠٩ .

٢- سياسة الانتداب البريطاني التي وضع أسسها وعد بلفور وخطط برنامجها في تهويد البلاد صك الانتداب .

٣- استناد المخطط الصهيوني في استيطان فلسطين وتهويدها إلى قوى سياسية واقتصادية واجتماعية أرست جذورها في الأرض الفلسطينية منذ بداية موجة الهجرة اليهودية الأولى في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر[١] .

لقد تفاعلت هذه العوامل مجتمعة فيما بينها وعرقلت عملية تحديث المجتمع الفلسطيني في الوقت الذي كان يَبني فيه اليهود مجتمعاً استيطانياً بالاستناد إلى تطور المجتمعات في أوروبا[٢] .

ولعل من الآثار الرئيسة التي خلّفتها تلك الأوضاع مسألة الأراضي ، حيث أشارت لجان التحقيق البريطانية -كما أشرنا- إلى أن مساحة الأراضي التي امتلكها اليهود في فلسطين منذ الاحتلال البريطاني حتى عام ١٩٣٠ بلغت (١٢٠٠٠٠٠) دونم منها (١٠٠٠٠٠٠) دونم من أخصب الأراضي الزراعية في فلسطين ، عدا ما يملكه اليهود في منطقة بئر السبع الصحراوية من أراضي تقدر مساحتها بـ(٥٠٠٠٠) دونم[٣] لذا فإن الأراضي التي استولت عليها المؤسسات اليهودية باسم اليهود المنتشرين في أنحاء العالم قد خرجت من أيدي أصحابهم الفلسطينيين ولم يعد بإمكانهم استرجاعها مرة أخرى ، وأصبحت وكأنها ليست من أراضي البلاد ، وأصبح الفلسطينيون في بلادهم في وضع لا يحسدون عليه ، فقد تعرض بعضهم للاستيلاء على أراضيه وتهجيره ، الأمر الذي أدى إلى انتشار البطالة بين صفوفهم ، وظهور الأزمات الاقتصادية في مجتمعهم ، ومن ثم تدهور أوضاعهم الزراعية والصناعية والتجارية ، وإفقار أغلب مدنهم التي تعتمد في تجارتها على التبادل مع القرى المجاورة لها ، إذ أن استيلاء اليهود على أراضي القرى أدى إلى قطع العلاقات التجارية بينها وبين المدن

---

[١] بكر تنيزة ، المصدر نفسه ، ص ١١٠-١١١ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ١١١ .

[٣] محمد عبد الرؤوف السليم ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

المجاورة ، وذلك بسبب قيام الحركة الصهيونية بمنع المستوطنين اليهود في هذه القرى من المتاجرة مع المدن المجاورة ، حيث هيأت لهم المستلزمات كافة التي تؤمن لهم العمل والمعيشة[١] .

فبالنسبة للجانب الزراعي ، فقد كان في فلسطين إبان عهد الانتداب البريطاني (٨٤٤) قرية عربية عاش الفلاحون فيها حياة ملؤها البؤس والشقاء ، بسبب ازدياد مواليدهم من جهة ، واستحواذ اليهود على أراضيهم من جهة ثانية ، وكذلك وقوع أغلب قراهم في مناطق التلال الصخرية التي تتصف بفقر تربتها ، وقلة مياهها ، فضلاً عن افتقار الفلاحين إلى المعرفة بطرق الزراعة الكثيفة ، وسوء المواصلات إلى المدن وازدياد حجم الضرائب المفروضة عليهم ، والعبء الثقيل للديون التي سلبتهم أغلب ما يحصلون عليه وحرمتهم من رأس المال اللازم لتطوير وسائل ري أراضيهم ، وإنتاج محاصيلهم[٢] ، وحرمتهم في أغلب الحالات من أراضيهم أصلاً ، فقد كان إنتاجهم لا يسد نفقاتهم المعيشية في أغلب الأحيان ، فيلجأون إلى المرابين من تجار المدن وكبار الملاكين فيرهنون أراضيهم مقابل مبلغ من المال ، وكانت حاجتهم للمال مُلحة باستمرار ، وفي كل مرة كان المُرابي هو المصدر الوحيد الذي يلجأ إليه الفلاح ، فإذا ما تراكمت الديون عليه سنه بعد أخرى وعجز عن تسديد دينه ، اضطر إلى بيع أرضه أو جزء منها لتجار المُدن أو كبار الملاكين لتسديد الدين ، الأمر الذي أجبر معظم الفلاحين إلى ترك قراهم والتوجه نحو المدن للبحث عن فُرص للعمل ، ومن ثم ظهور شريحة من الفلاحين الفلسطينيين ممن (لا أراض لهم) بلغ عددهم في عام ١٩٣٠ (٢٦٢٠٠٠) فلاح عربي[٣] . وفي تقرير لها عن حالة

---

[١] بيان على الكتاب الأبيض الصادر ١٩٣٠ ، ص٣٨-٤٢ .

[٢] Great Britain and Palestine. P30 .

[٣] Palestine Royal Commission Report, P44 .

"المساء" العدد ٦٣ ، ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٠ .

الفلاحين العرب ، تطرقت لجنة جونسون كروسبي[1] (Johnson Crosbi) إلى حالة الفلاح العربي المؤلمة ، وانتقدت ما يُفرض على الفلاحين من ضرائب وحثّت على العمل من أجل إزالة معاناته ، ومن أجل زيادة دخله المحدود جداً . وأشار التقرير إلى أن مُعدل الدخل السنوي العادي لأية أسرة من الفلاحين كان يبلغ (٣١) جنيهاً و(٣٧٠) مِلاً ، قبل دفع الضرائب . ولكن حينما يخضع معدل الفائدة البالغة (٣٠%) على معدل الدين البالغ (٢٧) جنيهاً أي (٨) جنيهات فائدة ، ينخفض الإيراد الصافي إلى (٢٣) جنيهاً و(٣٧٠) مِلاً ، ولم يكن هذا الرقم الذي هو صافي إيراد الفلاح في السنة عُرضة لضريبة واحدة فقط ، بل لجميع أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة المعروفة في البلاد ، وفئة الفلاحين في الحقيقة هي الفئة الوحيدة التي يحتم عليها المساهمة بعبء جميع أنواع الضرائب في فلسطين ، فالفلاح كان يدفع ضريبة العشر ، والويركو ، وضريبة الحيوانات[2] وقد اتبعت سلطات الانتداب القسوة والظلم مع الفلاح الذي كان يخفي حيواناته عند إجراء التعداد ، وذلك لفرض ضريبة مضاعفة عليها[3] . وأكد التقرير أيضاً أن الفلاح الفلسطيني كان يدفع مبلغاً قدره (٣) جنيهات و(٨٧٠) ملاً

---

[1] تم تعيين هذه اللجنة من قبل المندوب السامي آثر واكهوب في الأول من أيار عام ١٩٣٠ برئاسة المستر جونسون مدير المالية ،وعضوية المستر كروسبي مساعد اللواء الجنوبي ،وذلك لدراسة حالة المزارعين الاقتصادية والتدبير التي تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة . ينظر : عيسى السفري ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

[2] ضريبة الحيوانات : فرضت هذه الضريبة على الفلاح الفلسطيني في زمن الحكم العثماني بمعدل عشر الناتج من الحيوانات الحية إلا أنها استبدلت نقداً فيما بعد ، وبلغت في البداية (٢,٥) قرشاً على كل رأس من الضأن والماعز ،وأخذت بالارتفاع حتى وصلت إلى (٢٠) قرشاً على كل رأس من الإبل والجاموس ،و(٨) قروش على كل رأس من الضأن والماعز ،وقد أبقت إدارة الانتداب هذه الضريبة على ما كانت عليه في نهاية الحكم العثماني .ينظر إبراهيم رضوان الجندي ، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين ، ص ١١٨ .

[3] وثائق المقاومة ، ص٥٦٦-٥٦٧ .

تسديداً للضرائب الثلاث فضلاً عن دفعه لضريبة الطرق في القرى[1] ، تاركاً رصيداً قدره (١٩) جنيهاً و(٥٠٠) مل كإيراد صافي لإعاشة عائلته ، لاسيما وأن المعدل اللازم لإعالة عائلته يبلغ (٢٦) جنيهاً ، وهذا المبلغ يقتصر فقط على المواد الضرورية الأساس اللازم لمعيشته[2] . فضلاً عما يدفعه الفلاح من الضرائب غير المباشرة التي يتحمل عبؤها المجتمع الفلسطيني بأكمله ، مثل ضريبة الكمرك ، التي بلغت (٢٦,٦%) في عام ١٩٣٠ ، بينما لم تكن سوى (١١%) في بداية عهد الانتداب ، ومما زاد الأمر سوءً أن أكثر المواد الضرورية لحياة الفلاح كانت تفرض عليها ضرائب كمركية عالية فضريبة كل من الكبريت مثلاً بلغت (٤٠٠%) ، والدخان (١٤٩%) ، والسكر (١٠٠%) ، والبترول (٥١%) ، والبن (٢٦%) ، والرز (١٥%)[3] .

ولما كانت لجنة جونسون كروسبي قد قدرت الضريبة المباشرة التي يدفعها الفلاح بـ (٣) جنيهات و(٨٧٠)ملا على الأقل ، فقد أضافت جنيهين يُدفعان كضريبة على البضائع التي يشتريها الفلاح ، مكونه بذلك مجموعاً ضرائبياً يدفعه الفلاح قدره (٥) جنيهات و(٨٧٠) ملاً ، أي (٢٥%) من إيراده السنوي الصافي ، وهذا المبلغ حين يخصم من إيراده السنوي الصافي البالغ (٢٣) جنيهاً و(٣٧٠) ملاً يبقى الرصيد المتبقي لديه (١٧) جنيهاً و(٥٠٠)مل ، في حين أن المعدل اللازم لإعاشة عائلته يبلغ (٢٦) جنيهاً ، بينما كان التاجر أو الموظف الذي يبلغ إيراده السنوي (١٠٠) جنيه يدفع ضريبة قدرها (١٢,٥%) من إيراده السنوي[4] .

---

[1] ضريبة الطرق في القرى : كانت إدارة الانتداب تفرض على الفلاحين من أهالي القرى ضريبة على الطرق التي تنوي الحكومة شقها في داخل القرى في حالة تعذر الحكومة الحصول على خدمات الفلاح لفتح هذه الطرق ،إذ كانت الحكومة تعد الفلاح غير مستحق لفتح طريق لقريته من أموال الميزانية العامة . ينظر وثائق المقاومة ، ص ٥٦٥ .

[2] المصدر نفسه ، ص٥٦٧ .

[3] المصدر نفسه ، ص ٥٦٧-٥٦٨ .

[4] وثائق المقاومة ، ص ٥٦٨-٥٦٩ .

ومن الجدير بالذكر أن هذه الضرائب لا تفرض إلا لتغطية النقص الناشيء عن الإعفاءات المتعددة الناجمة عن تسهيل الهجرة اليهودية بصرف النظر عما إذا كان المهاجرون اليهود عمالاً أو رأسماليين ، فبينما يدفع الفلاح الضرائب كافة ، تشمل قائمة الإعفاءات من الضريبة الكمركية جميع حاجات المهاجرين اليهود جديدة كانت أم مستعملة(١) .

ومن هذا يتضح أن إدارة الانتداب لم تكتفِ بحرمان الفلاح من مساعدتها فحسب ، بل اتبعت سياسة رسمية لإفقاره ، لكي ترغمه على بيع أرضه للمؤسسات الصهيونية . وهذه السياسة هي اشد فاعلية وأعظم أثراً في اقتراف الجرم بصورة خفية إذ لا تتطلب قوة عسكرية في الغالب لترغم الفلاح العربي على بيع أرضه ، وإن لجأت في بعض الحالات إلى استخدام القوة لإخراج الفلاحين من أراضيهم .

أما في **الميدان الصناعي** ، فقد اتبعت إدارة الانتداب سياسة اقتصادية ترمي إلى خلق حالة صناعية تسوغ زيادة هجرة اليهود إلى البلاد ، وذلك بتحويل فلسطين من بلاد زراعية إلى بلاد صناعية ، على الرغم من صعوبة ذلك بحكم طبيعة مجتمعها الزراعي(٢) . ولهذا شهدت فلسطين تطوراً صناعياً ملموساً خلال سنوات الانتداب البريطاني ، وإن بقي هذا التطور دون المستوى المأمول ، إلا أنه كان سريعاً إذا ما تمت مقارنته بالبلدان المجاورة فالازدهار الصناعي لفلسطين لم يحصل بسبب تطور اجتماعي طبيعي ، ولم يحصل لتوفير احتياجات محلية فحسب ، بل اتجه نحو توفير احتياجات قوات الاحتلال من جهة ، وتحقيق مخططات الاستعمار الصهيوني باحتكار الدخل القومي للبلاد وإفقار سكانها العرب الأصليين كخطوة أولى نحو تحقيق الدولة اليهودية من جهة أخرى(٣) .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٥٦٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٥٧٠ .

(٣) عنان العامري ، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني (١٩٠٠-١٩٧٠) بحث إحصائي ، بيروت ١٩٧٤ ، ص١٢١ .

إن القوانين التي سنتها إدارة الانتداب والمتعلقة بالهجرة اليهودية ، قد فتحت أبواب فلسطين أمام المهاجرين اليهود ، مما زاد في عدد المستوطنين اليهود في فلسطين من (٦٥٠٠٠) عام ١٩١٨ إلى (١٦٤٧٩٦) عام ١٩٣٠ . وقد عمد هؤلاء المهاجرون إلى السيطرة على الموارد الاقتصادية للبلاد ، وكانت عملية شراء الأراضي ، وطرد العمال الزراعيين منها إحدى الأساليب التي اعتمدت في هذا المجال إلا أن هذا المدخل لم يكن كافياً ولم يحقق المطامع المتوخاة في السيطرة على الاقتصاد الزراعي . مما حدا بالمهاجرين اليهود تساندهم في ذلك إدارة الانتداب إلى أن يلجأوا إلى المدخل الآخر وهو السيطرة على الصناعة واحتكارها كجزء من الأساليب المعتمدة للسيطرة على الموارد الاقتصادية في فلسطين[١] . وكان لزيادة تدفق المهاجرين اليهود الدافع المهم لتنشيط الصناعة ، ذلك لأن قسماً منهم يعيشون في مستوى عالٍ نسبياً ولديهم من الإمكانيات ما يكفي للإنفاق على أمور السكن والاستيطان ، مما خلق دافعاً إضافياً لانماء الصناعة . كما أن قسماً آخراً منهم يتألف من أرباب الصناعات والصنّاع الماهرين ، حيث عمل هؤلاء في الصناعات التي كانوا يعملون فيها في البلاد التي جاءوا منها قبيل مجيئهم إلى فلسطين . وقد رافق هؤلاء المهاجرين تدفق كبير لرؤوس الأموال استثمرت في مجالات صناعات ، البناء والزراعة ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد المؤسسات الصناعية اليهودية من (١٨٥٠) مؤسسة في عام ١٩٢١ إلى (٢٤٧٥) مؤسسة في عام ١٩٣٠ ، وازدادت أعداد العمال اليهود من (٤٧٥٠) عاملاً في عام ١٩٢١ إلى (١٠٩٦٨) عاملاً في عام ١٩٣٠[٢] .

لقد أحدث دخول اليهود إلى الميدان الصناعي في واقع الأمر تحولاً نسبياً في الصناعة اليهودية إذ استطاعوا إدخال عدد كبير من الصناعات الهامة إلى فلسطين واحتكارها ، ومنافسة الصناعات العربية التي كانت بسيطة وحرفية ، وجلب أعداد

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٢١ Sarah Graham - Brown, Op. Cit., P111 .

(٢) عادل حامد الجادر ، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي ، في فلسطين ص ٣٠٨-٣٠٩ .

كبيرة من العمال اليهود من أوروبا من أصحاب الخبرة والمهارة الفنية التي ميزتهم عن نظرائهم العرب[1] . وكذلك قيام الإدارة المنتدبة بتجهيز رؤوس الأموال اليهودية بفائدة زهيدة أو بدون فائدة [2]، ومنح امتيازات استثمار الموارد الطبيعية للشركات اليهودية ، إذ سيطر اليهود على (٩٠%) من رؤوس أموال شركات الامتياز ، كما أعطيت عقود البناء والمنشآت لليهود دون العرب ، مما أدى إلى انتعاش رؤوس الأموال اليهودية[3] فارتفعت نسبة الأموال المستثمرة في الصناعة اليهودية من (٦٠٠٠٠٠) جنيه فلسطيني في عام ١٩٢١ ، إلى (٢٢٣٤٠٠٠) جنيه فلسطيني في عام ١٩٣٠[4] ، هذا فضلا عن سياسة الحماية التي اتبعتها إدارة الانتداب في حماية الصناعة اليهودية ، وذلك بفرض ضريبة كمركية عالية على المنتجات المستوردة وإعفاء المواد الخام والمواد المصنوعة صنعا أوليا كالفحم والأكياس ، ووسائل الإنتاج من الضرائب الكمركية[5] ، وقد أثارت سياسة الحماية هذه سخط العرب الفلسطينيين ، ذلك لأن وضع ضريبة كمركية عالية على الواردات ترفع ثمن المواد التي كان العرب الفلسطينيون يستهلكونها ، وربما أن معظم العرب من الفقراء ، فإن مصلحتهم تقتضي بأن يستفيدوا من أرخص الأسعار بجميع الطرق . لا سيما وأنهم يعانون من ظاهرة البطالة الناشئة عن هجرة اليهود الكثيفة إلى فلسطين الذين نافسوا على فرص العمل لهم ، وحلو محلهم في كثير من أماكن العمل[6] ، كما أن الاتساع المتزايد للأراضي المنتزعة من الفلاحين أدى إلى زيادة تدفق أعداد أخرى من الفلاحين صوب المدن ، ومن ثم ازدياد العاطلين

---

(1) عنان العامري ، المصدر السابق ، ص ١٢١ .

(2) عادل حامد الجادر،أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين ٣٠٩

(3) عنان العامري ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

(4) عادل حامد الجادر،أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين ص٣٠٩ .

(5) وثائق المقاومة ، ص ٥٧٢ .

(6) Palestine Royal Commission Report, P72 .

عن العمل[1] . ثم أن حكومة الانتداب كثيراً ما لجأت إلى طرد العمال العرب العاملين في المؤسسات الحكومية ، وإحلال العمال اليهود محلهم ، لا سيما في الأماكن التي تتفشى فيها البطالة بين اليهود [2]، فضلاً عن ذلك فإن الأجور التي يتقاضاها العمال العرب كانت تقل كثيراً عن الأجور التي يتقاضاها أمثالهم من اليهود ، ففي الوقت الذي كان فيه العامل العربي يتقاضى أجراً يومياً لا يتجاوز خمسة عشر قرشاً ، كان مثيله اليهودي يتقاضى أجراً يومياً يزيد على أربعة وعشرين قرشاً[3] . ولم تكتفِ الإدارة المنتدبة بذلك ، بل قامت بإسناد المشاريع والأعمال الحكومية إلى المؤسسات والشركات اليهودية دون مناقصة ، بغية فسح المجال أمام أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود للحصول على فرص العمل ، من خلال تلك المشاريع ، كالعقد الذي تم بين إدارة الانتداب ، وبين أحد المقاولين اليهود لبناء ثلاث مدارس في مدينة يافا العربية ، وقد اقتصر العمل في هذا المشرع على العمال اليهود دون العمال العرب ، مع العلم بأن تلك الأبنية كانت قد أقيمت داخل الأحياء العربية للمدينة[4] .

تعرض العمال الفلسطينيون لأبشع أنواع التمييز العنصري لاسيما عندما بدأ الصهاينة يطبقون مبدأ دين العمل العبري ، الذي يُلزم العمال اليهود باحتكار العمل اليهودي ، ويطالب بضرورة طرد العمال العرب من المستوطنات اليهودية التي يعملون فيها[5] . وتنفيذاً لتلك السياسة ، فقد فرضت منظمة الاتحاد العام للعمال اليهود (الهستدروت) ، ضريبتين على أعضائها ، كانت الأولى من أجل (العمل اليهودي) ، وتساهم في جهود المنظمة الرامية إلى منع تشغيل العمال العرب في المؤسسات الصهيونية والحكومية ، والثانية من أجل (الإنتاج اليهودي) واستهدفت مقاطعة الإنتاج

---

(1) جون رودي ، المصدر السابق ، ص ٤٤ ؛ Sarah Graham - Brown, Op. Cit., P8.

(2) عبد القادر ياسين ، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨-١٩٤٨ ، بيروت ١٩٨٠، ص٣٨ .

(3) إبراهيم رضوان الجندي ، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين ، ص١٥٦ .

(4) إبراهيم رضوان الجندي ، المصدر السابق ، ص ١٥٦ .

(5) ليلى القاضي ،المصدر السابق،ص ٦٧ ؛عبد القادر ياسين ، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ص٩٤

العربي[1] . وقد نجم عن ذلك تـردي الأوضـاع الاقتصاديـة والاجتماعيـة للعمـال الفلسطينيين ، الأمر الذي جعل سخطهم ينصب على الاستعمار البريطـاني والحركـة الصهيونية .

ومن ذلك يتبين بأن الحركة الصهيونية كانت غير قادرة على إدخال الصناعـة اليهودية إلى فلسطين لو لم تساندهم في ذلك حكومة الانتداب البريطاني ، التـي تبنـت إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، ودعمت احتكار الصهاينة لمرافق الاقتصـاد الحيوية ، وسنت للهجرة قوانين ساهمت في دعم الاسـتعمار الاسـتيطاني الصـهيوني لفلسطين .

أما في الميدان التجاري ، فإن تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسـطين بـأعداد كبيرة ، وزيادة عدد سائحين القادمين إليها ، أدى إلى زيادة الكثافة السكانية في البـلاد ، ومن ثم اتساع حجم السوق المحلية وزيادة القوة الشرائية نتيجة لكثرة الأموال التي جـاء بها المهاجرون إلى البلاد[2] .

مارس التجار اليهود في فلسطين أعمالهم بعد أن أتقنوا أساليبها في البلدان التي كانوا فيها قبيل قدومهم إلى فلسطين ، لذا لا عجب أن نـرى تجارتـهم تـهيمن علـى أسـواق فلسطين ، وأن تتضاءل التجارة العربية أمـام تجارتـهم ، لاسـيما وأن إدارة الانتداب سهلت لهم ذلك حتى مكنتهم من الإمساك بزمام الحركة التجارية ، ولا سـيما في مجال التجارة الخارجية[3] . إذ احتكر هؤلاء تجارة فلسطين الخارجية حينما ألغـت إدارة الانتداب في عام ١٩٢٣ الامتيازات التجارية التي كان يتمتع بها التجار الأجـانب في فلسطين إبان الحكم العثماني ، وذلك تطبيقا للمادة (الثامنة) من صك الانتداب التـي

---

(١) عمار الطالبي ، "الطبقة العاملة الفلسطينية واليهودية وتنظيماتها ١٩١٨-١٩٣٩" ، شؤون فلسـطينية العدد ١٥ ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ١٧٠ .

(٢) إبراهيم رضوان الجندي ، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين ، ص١٧٣ ؛
Sarah Graham - Brown, Op. Cit., P121.

(٣) تقرير رشيد إبراهيم الحاج ، بتاريخ ١٦/أيار/١٩٣٦ ، ص ١١ .

أجازت الإدارة المنتدبة إلغاء مثل هذه الامتيازات[1] . إلا أن إدارة الانتداب منحت إلى التجار اليهود بعد أن سحبتها من التجار الأجانب . ولا غرابة في ذلك إذا ما عرفنا أن المسؤول عن دائرة التجارة هو اليهودي الصهيوني الكابتن هراري (Captain Herary) ، الذي تولى رئاسة الدائرة التجارية في بداية عهد الانتداب البريطاني على فلسطين ، ثم خلفه في ذلك المنصب الكابتن سلمون (Captain Salmon) الذي لا يختلف عن سلفه بنزعته اليهودية الصهيونية ، ولم يخف هذان المسؤولان انحيازهما وميلهما إلى التجار اليهود مفضلين إياهم على أمثالهم من التجار العرب ، حيث منحوهم (٩٠%) من إجازات الاستيراد والتصدير مجبرين بذلك التجار العرب على شراء ما يلزمهم من بضائع من التجار اليهود[2] .

وكان للتجار اليهود دور هام في إضعاف التجارة العربية ، وذلك لتحكمهم بأسعار البضائع التي يبيعونها ، حيث باعوا بضائعهم للتجار العرب بأسعار مرتفعة قياسا لما باعوه من بضائع للتجار اليهود محدثين بذلك رواجا للتجارة اليهودية ، وكسادا للتجارة العربية ، وذلك لأن اليهود يعرضون البضائع نفسها التي يعرضها التجار العرب ، ولكن بأسعار تقل عنها كثيرا ، الأمر الذي دفع الأهالي إلى التبضع من التجار اليهود بحكم انخفاض أسعارهم . ثم أن بضائع التجار اليهود كانت معفاة من الضرائب في حين أن التجار العرب كانوا يضطرون إلى رفع أسعار سلعهم لارتفاع الضرائب المفروضة عليها . وهذا مما يفسح المجال واسعا أما التجار اليهود لبيع بضائعهم المماثلة بأسعار منخفضة ، وبهذه الطريقة يكون التاجر العربي عاجزا عن مجاراة أو مزاحمة التاجر اليهودي[3] .

---

[1] ينظر نص المادة الثامنة في : Hurewitz, Op. Cit., Vol II, p108 .

[2] إبراهيم رضوان الجندي ، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين ، ص ١٧٧ .

[3] إبراهيم رضوان الجندي ، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين ، ص ١٧٧-١٧٨ .

وبهذا يتضح بأن التجارة اليهودية لم تكن لتنشأ في فلسطين لولا الأموال التي تدفقت عليها من الخارج والتي جاء بها بعض المهاجرين اليهود ، والخبرة الصناعية التي حملوها معهم ، والحماية الكمركية التي وفرتها إدارة الانتداب لهم .

ثانيا : الآثار الاجتماعية

قبيل الحديث عن الآثار التي تركتها سياسة التهويد على الأوضاع الاجتماعية في فلسطين ، ونرى من الضروري التعرف على البنية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني آنذاك ، لما له من علاقة وثيقة في التأثيرات الاجتماعية التي تركتها سياسة المخطط البريطاني الصهيوني على فلسطين .

ينقسم السكان في فلسطين من حيث أماكن سكناهم وتحضرهم إلى ثلاثة أنماط وهم : الحضر ، والفلاحين ، والبدو ، وكانت النسبة الغالبة من السكان الفلاحين والبدو[1] ، إذ بلغ عددهم حسب ما جاء في أول إحصاء رسمي أجرته حكومة الانتداب في فلسطين في عام ١٩٢٢ (٤٩٢٨٦٥) نسمة أي نسبة (٦٥%) من مجموع سكان فلسطين آنذاك ، بينما بلغ عدد السكان في المدن (٢٦٤٣١٧) نسمة ، وبذلك يكون المجموع الكلي لسكان فلسطين (٧٥٧١٨٢) نسمة ، بلغ عدد السكان العرب منهم (٦٦٣٩١٤) نسمة[2] . مقسمين تبعا لتكوينهم الطبقي وتركيبهم الاجتماعي إلى أربع فئات الوجهاء (كبار الملاكين) ، والوسطى ، والفلاحين ، والعمال .

وفيما يتعلق بالوجهاء أو (كبار الملاكين) ، فقد توارثت هذه الفئة ممتلكاتها ووجاهتها عن الآباء والأجداد ، واتصفت بأنها غير متجانسة ، وكان آباؤها أقرب ما

---

[1] بيان نويهض الحوت ، القيادات والمؤسسات في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨ ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨١ ، ص٦ .

[2] Census of Palestine, Vol.I, P 544-595 .

يكونون إلى الإقطاعيين في أساليبهم المعيشية ، وكانت تضم الأشراف ، والإقطاع التقليدي (بقايا الاقطاع العسكري العثماني) ، وكبار التجار (البرجوازية التجارية)[1] .

وقد استولى أبناء هذه الفئة على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ، من أيدي صغار الفلاحين ، من خلال إثقال الفلاحين بالديون وتراكمها عليهم سنة بعد أخرى ، الأمر الذي يجعلهم مضطرين إلى بيع جزء من أراضيهم لتسديد ديونهم ، ولدفع رسوم عمليات الفرز والتسجيل التي كانت تكلفهم مبالغ تفوق قدرتهم وإمكاناتهم المادية ، وكذلك استيلاء الدولة على الأراضي التي تقاعس أهلها عن دفع الضريبة بموجب قوانين سنتها لهذا الغرض ، وكان نتيجة ذلك أن لجأت إلى بيع تلك الأراضي بالمزاد العلني فتهيأت بذلك الفرصة لانتقال مساحات أخرى من الأراضي إلى أيدي كبار الملاكين . وبهذه الطريقة فقد الكثير من الأهالي العرب أراضيهم ، كما حدث لقبيلة السواعيد بالقرب من بحيرة الحولة[2] .

امتلك أبناء هذه الفئة إبان عهد الانتداب البريطاني مساحات واسعة من الأراضي في فلسطين ، إذ كانوا يستحوذون على (٦٠%) من الأراضي الزراعية ، في الوقت الذي كان فيه الفلاحون الذين يشكلون الغالبية العددية للسكان ، لا يملكون أكثر من (٢٥%) من الأراضي[3] . وكان من بين هؤلاء (١٤٤) مالكا يملكون ما مساحته (٣١٣٠٠٠٠) دونم ، أي بمعدل (٢٢٠٠) دونم للعائلة الواحدة ، وما يقارب (٢٠٠٠٠٠٠) دونم يستحوذ عليها (٢٨) مالكا وحوالي (١٠٠٠٠٠٠) دونم كانت في حيازة (١١) مالكا ، وما بين (١٠٠٠٠) إلى (٣٠٠٠٠) دونم كانت في حيازة سبعة مالكين آخرين[4] .

---

[1] محمد عرابي نخلة ، تطور المجتمع في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٤٨ ، الكويت ١٩٨٣ ، ص ٣١٦ .

[2] نبيل بدران ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

[3] محمد عرابي نخلة ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ .

[4] المصدر نفسه ، ص ١٣٨-١٣٩ .

وهكذا تركزت إقطاعات واسعة بأيدي هؤلاء الوجهاء الذين غالبا ما لجأوا إلى تأجير أراضيهم إلى الفلاحين الفلسطينيين ، وكانوا يسكنون المدن في داخل فلسطين أو خارجها ، ولم يزوروا أراضيهم إلا نادرا فكان ارتباطهم بالأرض ضعيفا جدا ، ولا تعني الأرض لهم سوى بضاعة قابلة للبيع بالسعر المناسب لذا كانت هذه الفئة أول من باع الأرض لصالح المؤسسات الصهيونية[١] .

أما الفئة الوسطى فقد كانت تحتل المرتبة الثانية في السلم الاجتماعي بعد فئة الوجهاء ، وكانت تتكون من صغار التجار والمدرسين والموظفين وأصحاب المهن الحرة والحرفيين ، وكانت هذه الفئة ضعيفة ومهملة في العهد العثماني[٢] . واتصف بقلة عدد أفرادها ، وافتقارها إلى الزعامة لعدم تجانسها ، فقسم منها كان قريبا إلى فئة العمال ، وقسم قريب إلى فئة الوجهاء بحكم عملهم معها ، وقسم آخر كان منطو على نفسه كبعض صغار التجار والحرفيين ، غير أنها بدأت بالظهور في عهد الانتداب البريطاني ، نتيجة للنمو الذي حصل للخدمة العامة كالتوسع في الدوائر الحكومية والبلدية والبناء ، وإشغال الجيش البريطاني ، فضلا عن زيادة عدد الموظفين ، نظرا لزيادة نشاط المؤسسات المالية ، والارتباط بالسوق الرأسمالية ، وازدياد عدد المدرسين فضلا عن ذلك التوسع في المحلات والمخازن ومحلات البقالة . وكان المسيحيون أكثر عناصر هذه الفئة تقدما واستفادة من هذه الأوضاع ، نتيجة لدخولهم المدارس التبشيرية[٣] .

---

(١) خليل أبو رجيلي ، "الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة اسرائيل" ، شؤون فلسطين ، العدد ١١ ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٢٩ .

(٢) Great Britain and Palestine. P33 .

(٣) عادل حامد الجادر ، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي ، ص ٣٨٣ .

أما الفلاحون ، فقد شكلوا الغالبية العظمى من السكان العرب في فلسطين ، إذ بلغ عددهم في عام ١٩٢٢ (٤٧٧٦٩٣) نسمه مسجلين ما نسبته (٨٠%) من مجموع السكان العرب البالغ عددهم (٥٩٠٩٨٠) نسمة[١] ، ومصنفين إلى الصنفين الآتيين :-

١- الفلاحون (المسلمون) : ويبلغ عددهم (٣٦٣٠٤٦) نسمة ، ويشكلون (٧٦%) من مجموع السكان المسلمين في فلسطين آنذاك .

٢- الفلاحون (المسيحيون) : وقد بلغ عددهم (١١٤٦٤٦) نسمة ، أي نسبة (٢٤%) من مجموع السكان العرب المسيحيين في فلسطين[٢] .

تكونت فئة الفلاحين من ثلاث وحدات اجتماعية رئيسية هي الأسرة ، والعشيرة ، والقرية ، وكان أهم ما يميز الأسرة في فلسطين كثرة عدد أفرادها والتصاقها بالأرض . بينما مثلت العشيرة الأساس للحياة الريفية ذات الطابع المميز ، وقد شكلت مجموعة من الأسر . أما القرية فقد مثلت أكبر الوحدات الاجتماعية في الريف الفلسطيني ، وهي تضم مجموعة من العائلات الكبيرة (حمايل ، جمع حمولة) بعضها قيسي والآخر يمني[٣] ، وربما حفظ هذا التقسيم القرية من أي هجوم خارجي قد تتعرض له من قرية أخرى مجاورة ، وكانت العصبية السمة المميزة التي تجمع بين أبناء القرية الواحدة إذا ما تعرضت قريتهم لهجوم أو غارة من قرية أخرى . ولكن ذلك لم يمنع انشغال القرية نفسها في نزاعاتها العائلية الداخلية[٤] .

---

(١) A Survey of Palestine , Voll.II,p153 .

(٢) A Survey of Palestine , Voll.II,p154 .

(٣) انقسمت القرى في فلسطين إلى فريقين : قيس ويمن ، وربما انقسمت القرية إلى فريقين فإذا ما حدث خلاف داخلي في إحدى المناطق انضم أبناء الفريق الواحد إلى بعضهم ، وقاوم الفريق الآخر وقد اشتد العداء بين الفريقين في القرن التاسع عشر ، ولم يكن أحدهم يتجرأ على المرور بأراضي الآخر رافعا شعاره ، وربما كان ذلك لاعتقادهم أن من استطاع رفع شعاره في بلاد جاز له التصرف فيها ، ينظر : عبد العزيز محمد عوض ، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث ، ص ١٠٧ .

(٤) إبراهيم رضوان الجندي ، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين ، ص ٥١ .

وكان على رأس كل قرية شيخ يحكمها ، وإذا ما تعددت (الحمايل) في القرية الواحدة كان لكل حمولة شيخها الخاص بها ، كما يوجد إلى جانب الشيخ مجلس اختياري ينتخبه أهل القرية ليكون ممثلاً عنهم في جميع المسائل ذات العلاقة مع الحكومة . وقد حرصت الحكومة على أخذ موافقة المجلس الاختياري فيما يتعلق بتقدير الضرائب قبل جمعها من أهالي القرية ، وكان القصد من ذلك الحصول على مصادقة المجلس على قيمة الضرائب والتعهد بدفعها من ناحية ثانية[١] .

عُرف الفلاحون بالبساطة في حياتهم ، وغالباً ما كانوا يتعاونون فيما بينهم في جني المحصول ، وفي بناء البيوت ، فضلاً عن ذلك فقد كانوا شديدي الحرص على المحافظة على عاداتهم وتقاليدهم ، كالمشاركة الجماعية بعضهم لبعض في الأفراح والأحزان ، والتزاور فيما بينهم في الأعياد ، والثأر ، وتعدد الزوجات ، والعصبية القبلية[٢] .

وفيما يتعلق بفئة العمال ، فقد ترك اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الزراعة بالدرجة الأولى في أواخر العهد العثماني بصماته الواضحة على افتقار البلاد إلى فئة عمالية ذات تنظيم نقابي[٣] ، وربما يعود السبب في ذلك إلى الطبيعة العشائرية للمجتمع العربي الفلسطيني بشكل خاص ، والعلاقة القائمة على أساس الولاء للعشيرة ممثلة بشيخها وكبيرها . واعتماد مجتمع المدينة نظام الطوائف الحرفية في مجال الحرف والصناعات اليدوية[٤] .

تكونت فئة العمال في فلسطين أساساً في ظل المشاريع الاقتصادية في فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى ، نتيجة للنشاط الصناعي وظهور صناعات استهلاكية خفيفة مثل صناعة الملابس ، والأغذية ، والصابون ، وغيرها ، ونظراً لازدياد انتقال

---

[١] إبراهيم رضوان الجندي ، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين ، ص ٥١-٥٢ .

[٢] محمد عرابي نخلة ، المصدر السابق ، ص ٢١٤-٢١٥ .

[٣] عبد القادر ياسين ، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ، ص ١٥ .

[٤] إبراهيم رضوان الجندي ، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين ، ص ٥٥ .

الأراضي الزراعية إلى اليهود نتيجة زيادة الهجرة فضلاً عن الأساليب التي سبق ذكرها- ، فإن أعداداً متزايدة من الفلاحين ممن فقدوا أراضيهم كانوا يتحولون باتجاه المدن ليشتغلوا عمالاً في الصناعات الناشئة آنذاك(١) .

وأخذت الفئة العاملة الفلسطينية تنشط بشكل ملحوظ ، بعد أن تحول عدد كبير من الفلاحين الفاقدين لأراضيهم إلى عمال مأجورين في المشروعات الصناعية الحكومية . ولكن المشروعات لم تكن قادرة على استيعاب جميع العمال الذي وفدوا إليها من الريف ، الأمر الذي أدى إلى تفشي البطالة بين صفوفهم حتى بلغ عددهم في عام ١٩٢٥ ما بين (١٠٠٠٠) إلى (١٥٠٠٠) عامل(٢) .

تركت سياسة إدارة الانتداب التهويدية آثاراً عميقة على الأوضاع في فلسطين ليس في المجال الاقتصادي فحسب ، بل تعدتها إلى الناحية الاجتماعية أيضاً ولا سيما في مجال الخدمات الاجتماعية ، وتحديداً في مجالي التعليم والخدمات الصحية .

فقد كان النظام التعليمي عند بدء مرحلة الاحتلال البريطاني لفلسطين عام ١٩١٨ يعد امتداداً للنظام التعليمي العثماني ، فقد كانت المدارس الأولية الدنيا والثانوية في المدن خاضعة لسلطة الولاية المركزية ، بينما تدار المدارس الأولية الدنيا في القرى من قبل لجان محلية متخصصة ، وغالباً ما كانت أفضل بقليل من مدارس القرآن القديمة ، ومن الناحية النظرية كان النظام التعليمي العام مجانياً وإلزامياً في آن واحد ، وكانت اللغة العثمانية هي لغة التعليم في المدارس العامة ، وشكلت الإرشادات الدينية جزءً من المنهج الدراسي العام ، ووضعت التعليمات المتعلقة فيما يخص الأديان الأخرى من غير الإسلام ، وتمتعت الأقليات بنوع من الاستقلال الذاتي في الحالات المتعلقة بأمورها الخاصة ، كالسماح لها بإدامة مدارسها الخاصة بدون الحصول على المساعدة من ميزانية الإمبراطورية أو الولاية . وكانت حصة الإناث من التعليم قليلة

---

(١) إبراهيم رضوان الجندي ، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين ، ص٤١ ؛
Sarah Graham - Brown, Op. Cit., P80.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٥٥ .

نسبياً[1] ، واقتصر التعليم الجامعي على أبناء الوجهاء وكبار الملاكيـن الذيـن كـانوا يرسلون أولادهم إلى المدارس العثمانية في العاصمـة اسـتنطبول أو إلـى الجامعـة الأمريكية أو الجامعة اليسوعية في بيروت[2] .

ولقي التعليم اليهودي اهتماماً خاصاً من جانب الحركة الصهيونيـة لاعتقادهـا الراسخ بأن تربية الناشئة اليهودية تربية صهيونية ، هو الأمل الـذي يحقـق الكيـان واستمراره ، وقد بدأ التعليم اليهودي في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر ، ومـع بداية موجات الهجرة اليهودية إليها ، وكانت المدارس اليهودية إلى حين بدء الانتـداب البريطاني على فلسطين على ثلاثة أنواع ، الأول المدارس التقليدية التي ارتكزت علـى مبادئ الدين اليهودي وكانت شبيهة بالكتاتيب الاسلامية ، والثاني مدارس الإرسـاليات اليهودية التي اهتمت بتعليم اللغة العبرية ودراسة الدين اليهودي وهي تابعة للجمعيـات اليهودية ، أما النوع الثالث فهو مدارس صهيونية بدأت بعد المؤتمر الصـهيوني الأول ، وتُعد النواة الأولى للتعليم الصهيوني في فلسطين[3] .

بدأت الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين بالعمل للنهوض بالنظام التعليمي خلال السنتين والنصف من حكمها العسكري الذي امتد من عـام ١٩١٨ وحتـى الأول من حزيران عام ١٩٢٠ ، حيث مجيء الإدارة المدنية ، فقد قامت بفتـح العديـد مـن المدارس في المدن الكبرى ، كما أنشأت الكليات التدريبية للرجال والنساء في القـدس ، وجعلت من اللغة العربية واسطة التدريس بدلاً عن العثمانية في مدارس الحكومـة أي في المدارس العامة التي كانت عثمانية فـي السـابق . وظلـت المـدارس المسـيحية واليهودية على حالها مدارس خاصة تُدار من قبـل الجمعيـات والـهيآت المسـيحية واليهودية ، وفي عام ١٩١٩ خصصت الإدارة العسكرية مبلغاً قدره (٥٣٠٠٠) بـاوند

---

(١) A Survey of Palestine , Voll.II,p635 .

(٢) محمد عرابي نخلة ، المصدر السابق ، ص ٣٣٠ .

(٣) عبد المالك خلف التميمي ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

انكليزي للميزانية التعليمية ، غير أن هذا المبلغ زيد إلى (٧٨٠٠٠) باوند انكليزي في السنة المالية ١٩٢٠/١٩٢١ وهي السنة الأولى من حكم الإدارة المدنية للانتداب(١) .

بدأت الإدارة المدنية للانتداب بنظام تعليمي جديد شُكل على أسس لغوية وعرقية ، طبقاً للغة التدريس سواءً كانت عربية ام عبرية ، تخضع كل المدارس في فلسطين لهذين النظامين ، عدا بعض المدارس التي تدار من قبل الهيئات الأجنبية(٢) .

يضم نظام التعليم في المدارس العربية كل المدارس سواء كانت حكومية أم غير حكومية ، عامة كانت أم خاصة حيث تكون اللغة العربية لغة التدريس الأساس ، بينما يضم نظام التعليم اليهودي كافة المدارس ذات الدعم المالي من قبل الجمعيات والهيئات اليهودية مثل الوكالة اليهودية ، وجمعية الاستعمار اليهودية ، (البيكا) وغيرها(٣) . وقد حظي التعليم اليهودي باهتمام ورعاية الحركة الصهيونية وسلطات الانتداب البريطاني التي منحت اليهود نصيبهم من ميزانية المعارف بحسب نسبتهم العددية ، فأنشأت لهم المدارس الابتدائية لسد حاجة النشئ اليهودي من ذكور وإناث ومدارس ثانوية ، وصناعية ، وزراعية ، والجامعة العبرية في القدس ، وأطلقت لهم الحرية في إدارة مدارسهم ، وفي تحضير ناشئتهم ووضعت لهم النظم والبرامج التعليمية بهدف خلق ناشئة يهودية مثقفة(٤) .

إن هذا النشاط التعليمي اليهودي قابله تعليم محدود بين العرب الفلسطينيين أخذ يتقلص باستمرار ولم يحظ برعاية وتشجيع الإدارة المدنية للانتداب على الرغم من وجود الرغبة الجامحة بين العرب الفلسطينيين للحصول على فرص التعليم ، لدرجة أن

---

(١) A Survey of Palestine , Voll.II,P 636 .

(٢) Ibid,. P 636 .

(٣) Ibid,. P 636 .

(٤) تقرير رشيد إبراهيم الحاج ، بتاريخ ١٦/أيار/١٩٣٦ ، ص ٩ .

الأمية أصبحت مرضاً منتشراً نما بين العرب بسبب تجاهل إدارة الانتداب لمكافحته[١] .

بلغت نسبة الأمية بين العرب الذين شكّلوا في عام ١٩٢٢ ما يزيد على (٩٣%) من السكان ، حوالي (٧٥%) ولغرض إثبات ذلك ، علينا أن نقارن هذه النسبة من الأميين بنسبتهم لعقد لاحق من الزمن ، ومن ثم نقارن النسبتين مع الزيادة الحاصلة في السكان ، والزيادة في الميزانية التعليمية ، ففي عام ١٩٢٢ وعندما كان عدد السكان العرب (٥٩٠٩٨٠) نسمة كانت الميزانية التعليمية للمدارس العامة العربية بحدود (٩٧٠٠٠) ليرة فلسطينية . أي بزيادة قدرها (١١%) فقط ، الأمر الذي يعكس الإهمال المتعمد الذي كانت تعمد إليه إدارة الانتداب[٢] . ومن ثم فإن الأمية بين العرب الفلسطينيين قد زادت منذ عام ١٩٢٢ بأعداد كبيرة ويؤكد الفرق بين الزيادتين في السكان والفرق بين الزيادتين في الميزانية التعليمية .

كان على إدارة الانتداب أن تمنح العرب نصيبهم من التعليم ، وتطلق لهم الحرية في إعداد ناشئهم ، وتهذيب أبنائهم ، وتشجيع رغبتهم للدخول في المدارس ، غير أن إدارة الانتداب تجاهلت ذلك ، بل بسطت يدها على إدارة المعارف التي لجأت إلى تحقيق المركزية المطلقة في تنظيم إدارتها التعليمية المختلفة فكان مدير المعارف متسلطاً على المفتشين ، وكان هؤلاء يمارسون الدور نفسه مع مدراء المدارس ومعلميها ، وبذلك انعدمت الثقة بين موظفي الجهاز التعليمي ، ولم تتوفر المشاركة الفعالة بينهم في التخطيط التربوي أو في التطبيق الميداني الهادف إلى تحقيق الأهداف التعليمية ، فقد كانوا يضعون برامج التعليمية ونظمه بروح استعمارية تبشيرية[٣] . لذا

---

[١] د.ك.و ، الوحدة الثقافية ، ملفات البلاد الملكي ، رقم الطلب ٣١١/٩٩٦ ، و ٤ ، ص ١٠

Report on Illiteracy in Palestine, Submitted to Members of The British Parliament by The Palestine Arab Party, Jerusalem, 1935,. (Hereafter Cited as the Palestine Arab Party Report on Illiteracy in Palestine).

[٢] Ibid,. P 1. .

[٣] تقرير رشيد إبراهيم الحاج ، بتاريخ ١٦/أيار/١٩٣٦ ، ص ١٠ .

سلكت مناهج التعليم وبرامجه طريقاً يجعل الطالب بعيداً عن بلاده وبعيداً عن ماضي قومه وحاضره ، وبعيداً عن معتقده وإيمانه .

لقد طالب العرب الفلسطينيون بتسليم مقاليد التعليم إلى العرب أنفسهم غير أن إدارة الانتداب تجاهلت ذلك ، واستمرت في إدارتها للتعليم معتمدة قتل الروح الوطنية الفلسطينية[١] . ومعتمدة لذلك سياسة خاصة تهدف إلى نشر الأمية بين العرب الفلسطينيين يمكن ملاحظتها من خلال الأمور التالية :

١- أظهرت إدارة الانتداب ميلاً لتنمية الأميّة من خلال تخفيض حصة المدارس العربية من ميزانية المعارف ، فلم تكن هذه الحصة كافية لسد نفقات هذه المدارس . مما زاد في نقمة العرب على حكومة الانتداب ، لاسيما وأنهم كانوا يدفعون القسط الأكبر من ضرائب الحكومة التي تتألف منها ميزانية المعارف في حين كانت تلك الحكومة تقوم بتقديم أكثر من حصتهم تلك إلى المدارس اليهودية على شكل إعانات وتبرعات مع أن المدارس اليهودية لم تكن بحاجة لتلك الإعانات ، لأنها كانت تتلقى مساعدات كبيرة من الجمعيات الصهيونية المختلفة[٢] .

٢- فُتحت المدارس بـ(٣٥٠) قرية عربية ، في حين أن العدد الإجمالي للقرى العربية في فلسطين كان أكثر من ألف قرية عربية[٣] .

٣- استوعبت المدارس العربية في عام ١٩٣٠ نحو (٣٥٠٠٠) تلميذ ممن هم في سن الدراسة ، في حين بلغ عددهم في العام نفسه (١٧٠٠٠٠) تلميذ[٤] ، وهذا يعني أن عدد المدارس وعدد المقاعد المخصصة للتلاميذ فيها لا يتناسب مع عدد الأولاد بالغي سن الدخول إلى المدرسة .

---

(١) "المساء" ، العدد ٦٣ ، ١٩ تشرين الثاني ، ١٩٣٠ .

(٢) The Palestine Arab Party Report on Illiteracy in Palestine.P2

(٣) A Survey of Palestine , Voll.II,p637 .

(٤) Ibid,. P 637 .

٤- افتقرت فلسطين إلى المدارس العربية المهنية (صناعية - زراعية) ، فضلاً عن قلة عدد المدارس العربية الثانوية ، وانعدام وجود الجامعات[1] .

ليس أدل على محاباة سلطات الانتداب البريطاني لليهود من إعطائهم الحرية المطلقة في إدارة مدارسهم وتحضير ناشئتهم ، في الوقت الذي تسيطر فيه على المعارف العربية ، وتتسلط عليها من أجل قتل العقيدة الدينية والروح الوطنية وهذا ما يجعل العرب قلقين على مصيرهم ، ومدركين للأهداف السياسة الاستعمارية البريطانية الرامية إلى إشاعة الجهل بين أبناء الشعب العربي الفلسطيني من جهة وتقوية قبضتها على مقدرته من جهة ثانية ، ومن ثم فسح المجال أمام الحركة الصهيونية لتحقيق أهدافها في فلسطين .

أما في مجال الخدمات الصحية ، فقد كانت فلسطين تفتقر إلى مثل تلك الخدمات قبل عام ١٩١٨ ، إذ كانت المراكز الصحية في البلديات ذات إمكانات محدودة إلا أنه وبغض النظر عن الكادر الإداري الصحي التابع للمراكز الصحية والمستشفيات في المدن الكبرى ، لم يكن هناك مسح صحي منظم أو خدمات صحية عامة ، وكانت أغلب الخدمات التي تقدمها المستشفيات هي خدمات طوعية ، تقدمها هيئات ومنظمات صحية من خارج فلسطين[2] .

بدأت تنشأ في فلسطين في عام ١٩١٨ ، نواة خدمة صحية عامة تحت رعاية وإشراف الإدارة العسكرية البريطانية ، وقد تم استحداث بالتركيز على الصحة العامة ، والأعمال الصحية ، ومكافحة الأمراض المعدية ، وتوفير الإيواء الصحي للأمراض الخطيرة والانتقالية ، والأمراض النفسية ، وتوفير المستشفيات لحاجات السكان العامة في المناطق التي لا تتوافر فيها المستشفيات ، أو تعاني من نقص في الخدمات الصحية الطوعية[3] .

---

(١) The Palestine Arab Party Report on Illiteracy in Palestine.P2

(٢) A Survey of Palestine , Voll.II,p659 .

(٣) Ibid,. P 609 .

وقد بدأت نشاطات قسم شؤون الصحة العامة منذ أن تولى مهامه في عام ١٩٢٠ ، ولا سيما بعد هجرة عدد كبير من الأطباء اليهود من أوروبا إلى فلسطين ، وزيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية العامة(١) . كما موضح في الجدول رقم (١٠) .

الجدول رقم (١٠)

الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية منذ عام ١٩٢٠

السنة	الانفاق الحكومي الكلي بالباوند الفلسطيني	النسبة من الانفاق الحكومي الكلي
١٩٢٠-١٩٢١	١٢٥٩٥٨٧	٩,٦
١٩٢١-١٩٢٢	١٩٢٩٣٤١	٧.٧
١٩٢٢-١٩٢٣	١٨٨٤٢٤٠	٦,٢
١٩٢٣-١٩٢٤	١٦٧٥١٠٥	٥.٥
١٩٢٤-١٩٢٥	١٨٥٢٩٨٥	٤,٦
١٩٢٥-١٩٢٦	٢٠٩٢٦٤٧	٤,١
١٩٢٦-١٩٢٧	٢١٢٣٥٦٩	٤,٣
١٩٢٧-١٩٢٨	٢٧٠٠٤١٥	٣,٦
١٩٢٨-١٩٢٩	٢٩٩٧٧٥٠	٣,٢
١٩٢٩-١٩٣٠	٢٢٤٥٩٨٩	٤,١
١٩٣٠-١٩٣١	٢٥٦٧٦٧١	٤,١

* المصدر :

Asurvey of Palestine, Vol. II. P630.

وهكذا يمكن القول بأن إدارة الانتداب استطاعت أن تزيد من حصة الأموال المخصصة لأغراض الصحة العامة من سنة إلى أخرى ، وذلك من خلال الزيادة المستمرة في الإنفاق السنوي ، الأمر الذي جعلها قادرة على تثبيت أسس الخدمات الصحية وإدامتها .

---

(١) A Survey of Palestine , Voll.II,P659 .

ويبدو أن من غير الممكن بمكان في بلد مثل فلسطين يضم خليطاً من السكان تحديد المنافع التي تمنح لمجموعة دون أخرى في المجتمع ، فالخدمات المقدمة في مجال الحجر الصحي -مثلاً- لمجموعة واحدة تختلف عن أخرى في العرق أو الدين يعد شيئاً مستحيلاً ، ذلك أن المرض الانتقالي لا يعرف حاجزاً لانتشاره ، لذا فإن خدمات شؤون الصحة العامة ، التي تقدمها إدارة الانتداب ، لا تتحدد بالاعتبارات العرقية أو الدينية ، ولكنها تهدف إلى تطوير الخدمات الصحية في عموم البلد ، وحماية العامة من الناس من الأمراض الخطيرة(١) .

وعلى الرغم من أن الإدارة المدنية للانتداب قد أنشأت عدداً من المستشفيات والمراكز الصحية في المناطق التي يكون فيها العرب هم الغالبية العددية ، من أجل تقديم المعالجة الطبية ، إلا أنها لم تكن كافية بقدر كبير إذا ما قورنت ومع ما حصلت عليه المستوطنات اليهودية التي كانت تزود بالخدمات الصحية بواسطة الهيئات والمنظمات الصحية اليهودية ، مثل منظمة الهداسا الطبية ، التي تسعى إلى ضمان حصول كل مستوطنة أو مجموعة من اليهود على الخدمات الصحية اللازمة ، وقد عملت على إنشاء نظام واسع الانتشار من العيادات في المراكز الصحية اليهودية ، وإنشاء مستشفيات في خمس مدن رئيسية كبرى في فلسطين ، وهيئات نفع المرضى المعروفة باسم كوباث هوليم (Cobath Holeem) التابعة لمنظمة الاتحاد العام للعمال اليهود (الهستدروت) والمسندة سنوياً بالمساهمة المادة من أعضائها الذين ينحدرون من الطبقة العاملة اليهودية(٢) . ولكن هذا لا يعني أن التجمعات السكانية اليهودية افتقرت إلى الخدمات الصحية الحكومية ، بل على العكس من ذلك ، فقد قامت إدارة الانتداب بتوفير المستلزمات الصحية الموجودة في تلك التجمعات(٣) .

---

(١) A Survey of Palestine , Voll.II,P631 .

(٢) Ibid,. P 612 .

(٣) Ibid,. P 632 .

ثالثاً : الآثار السياسية

لم تقتصر الآثار التي تركتها سياسة التهويد في فلسطين على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي ، بل تعدتها في ذلك إلى الجانب السياسي ،إذ ولّدت ردود فعل عنيفة من جانب العرب الفلسطينيين الذين لم يفتهم إدراك مواقف العدوانية التهويدية الآخذة بالتصلب والتوثيق[1] . إذ أنهم تنبهوا لما كان يجري حولهم ، لا سيما بعد اطلاعهم على وعد بلفور الصادر في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٧ الذي جسد ذلك التحالف . ومنذ ذلك الحين أدرك عرب فلسطين أن هذا التحالف يضمر طرد العرب الفلسطينيين من أراضيهم ، إذا ما فُسح المجال أمام الصهاينة للاستيلاء عليها[٢] .

لذا شهدت أراضي فلسطين مقاومة عربية ومتواصلة لسياسة التحالف البريطاني – الصهيوني ، أخذت تزداد تنوعاً وشدة وعنفاً ، وكانت الحركة الوطنية تواجه سلطات الاحتلال البريطاني من جانب ، والحركة الصهيونية من الجانب الآخر[٣] .

كان دور الاستعمار البريطاني في دعم الحركة الصهيونية في الهجرة إلى فلسطين ، واستملاك الأراضي فيها يمثل عائقاً أساسياً أمام الحركة الوطنية الفلسطينية في نضالها من اجل منع الهجرة اليهودية والمحافظة على الأرض[٤] .

لذا ركزت الحركة الوطنية في مطالبها طيلة فترة الانتداب على الأمور المتعلقة بتهويد الأراضي واستيطانها وهي :

١- إيقاف تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين .

٢- إيقاف عمليات انتقال الأراضي لليهود .

---

(١) أحمد طربين ، " الاحتلال والانتداب البريطانيان ومقاومة الفلسطينين لهما" ، في القضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني ، المصدر السابق ، ص ٤٢٢ .

(٢) عبد الوهاب الكيالي ، الاستعمار الصهيوني في فلسطين ، ص ٥٢-٥٣ .

(٣) ناجي علوش ، المصدر السابق ، ص ٩٧ .

(٤) عبد المالك خلف التميمي ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

٣- مقاومة البرنامج الصهيوني الرامي إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين[١] .

وعلى الرغم من كون مطالب الحركة الوطنية الأساس قد تمثلت بتلك المطالب لكننا نجد من المهم أن نشير هنا إلى أن موقف الحركة الوطنية من اليهود والحركة الصهيونية لم يكن موجهاً ضد اليهود في فلسطين أساساً ، وإنما كان موجهاً ضد الخطر الصهيوني ، ذلك لأن ما ترفضه الحركة الوطنية ليس وجود العشرات أو المئات أو الآلاف من اليهود في فلسطين . وإنما الذي ترفضه هو المخطط الاستعماري الاستيطاني الصهيوني الذي يقوم على أساس نزع الملكية العربية للأراضي واستعمارها ، وتوطين المهاجرين اليهود فيها ، ومن ثم تحول المهاجرين الصهاينة إلى أغلبية تحكم أبناء البلاد الأصليين ، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع الوطن وتحويل أهله إلى مشردين غرباء[٢] .

وُجدت الحركة الوطنية الفلسطينية التعبير الأول لها في عام ١٩١٨ ، وذلك بقيام الجمعيات (الإسلامية -المسيحية) في القدس والمدن الجنوبية في فلسطين ولا سيما في يافا ، وكان لزيارة البعثة الصهيونية برئاسة وايزمن إلى فلسطين في الرابع من نيسان عام ١٩١٨ أثرها البالغ في تكوين تلك الجمعيات ، ذلك لأن الغرض الأساس من تكوينها هو توعية الشعب الفلسطيني ، ومقاومة الاستيطان الصهيوني ، والحيلولة بجميع الوسائل الممكنة دون شراء اليهود للأراضي في فلسطين[٣] .

كذلك شكلت عدة جمعيات سياسية وثقافية كان هدفها المحافظة على عروبة فلسطين[٤] . وبحلول الذكرى الأولى لوعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني عام

---

[١] ناجي علوش ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .

[٢] المصدر السابق ، ص ٩٨ .

[٣] عيسى السفري ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

[٤] إن ظهور هذه الجمعيات كان يمثل الظاهرة الصحية في الحركة الوطنية ، إذ ساعد على تصاعد النشاط الوطني للحركة ، وأهمها ، جمعية وروضة المعارف ، وجمعية الإخاء الأرثوذوكسي وجمعية الناشئة الأدبية ، والنادي العربي في القدس وجمعية غزة الخيرية ، ولجنة الإخاء=

١٩١٨ اعتزم الصهاينة الاحتفال بهذه المناسبة ، وعندما علم العرب بذلك قرّروا القيام بمسيرات مضادة ، وعندما بدأ الاحتفال اليهودي اصطدم العرب بالمسيرة اليهودية ، غير أن قوات الاحتلال تدخلت في الأمر وألقت بالقبض على اثنين من العرب وحكم عليهما بالسجن مدة أربعة اشهر. الأمر الذي أدى إلى قيام أول مظاهرة عربية بقيادة موسى كاظم الحسيني[1] (١٨٥٣-١٩٣٤) رئيس بلدية القدس ، الذي قدم احتجاجاً خطياً إلى الحكومة البريطانية كما أرسل احتجاجاً مُماثلاً إلى حكومة الولايات المتحدة [2]. وبحلول الذكرى الأولى لدخول القوّات البريطانية مدينة يافا في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩١٨ رفضت الجمعية (الإسلامية – المسيحية) بيافا في مذكرة بعثت بها إلى الحاكم العسكري .

هناك رؤية ملايين اليهود يتدفقون على فلسطين لأنهم سيستوعبون ويحتكرون كل موارد فلسطين[3] . وفي الرابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩١٨ تمت إعادة تشكيل الجمعية (الإسلامية – المسيحية) في القدس على أسس جديدة ، بحيث تجمع كل

=الإسلامي في حيفا ، والنادي الاجتماعي اليافي في يافا ، والنادي الأدبي في بيت لحم . ينظر : كامل محمود خلة ، المصدر السابق ، ص ١٩٢-١٩٤ .

[1] موسى كاظم الحسيني : أحد أبرز رجالات الحركة الوطنية الفلسطينية ، ولد في القدس عام ١٨٥٣ ، وتلقى دراسته الأولية فيها ، ثم انتقل إلى الأستانة ودرس في "مكتب ملكية" الذين يعين خريجيه حُكّاماً في الأقضية (قائمقامين) ، ومع بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين عُيّن رئيس لبلدية القدس ، وعُزل من رئاسة البلدية عام١٩٢٠ ،وتولى رئاسة اللجنة التنفيذية في فلسطين لسنوات طويلة ،ترأس خلالها جميع الوفود الفلسطينية التي ذهبت إلى لندن لإقناع الحكومة البريطانية بالتخلي عن سياستها الموالية لليهود في فلسطين ،وفي عام ١٩٣٣ قد الانتفاضة الشعبية في القدس وأصيب أثناءها بجراح نقل على أثرها إلى المستشفى توفي عام ١٩٣٤ . ينظر: الموسوعة الفلسطينية ، المصدر السابق ، ص٣٩٢- ٣٩٣ .

[2] كامل محمود خلة ، المصدر السابق ، ص ١٩٩ .

[3] وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية (١٩١٨-١٩٣٩) من أوراق أكرم زعيتر ، (إعداد) بيان نويهض الحوت ، سلسلة الوثائق العامة رقم (١٢) ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨١ ، ص ٧ (سنشير إليه في الهوامش القادمة وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية) .

القوى الوطنية القائمة في المدينة[1] . وفي الثامن عشر من كانون الأول عام ١٩١٨ تم توحيد الجمعيات (الإسلامية – المسيحية) في جمعية جمعية واحدة سميت (بالجمعية الإسلامية – المسيحية الفلسطينية) واتخذت من القدس مقرا لها[2] .

أنعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس في المدة ما بين السابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩١٩ ، والتاسع من شباط من العام نفسه برئاسة عارف الدجاني رئيس (الجمعية الإسلامية – المسيحية) في القدس ، واشترك فيه مندوبون عن الجمعيات الإسلامية – المسيحية في مختلف أنحاء فلسطين .

وقد ارسل المؤتمر في الثالث من شباط ، برقية احتجاج إلى مؤتمر الصلح المنعقد في باريس ، عبروا فيها عن استيائهم الشديد على ما سمعوه من أن الصهاينة نالوا وعدا بجعل فلسطين وطنا قوميا لهم ، وأنهم ينوون الهجرة إلى البلد واستعماره[3] . وقد اتخذ المؤتمر فضلا عن البرقية التي ارسلها سلسلة من القرارات اعلن بموجبها أنه يعد فلسطين جزءا من سورية الجنوبية ، إذ لم يحصل قط أن انفصلت عنها في أي وقت من الأوقات معلنا رفضه الشديد لوعد بلفور والهجرة اليهودية .

كما قرر المؤتمر إرسال وفد إلى دمشق للاتصال برجال الحركة الوطنية في سوريا ، والمشاركة في المؤتمر السوري العام[4] . وارسال وفد آخر إلى مؤتمر الصلح في باريس لتبليغه بقرارات المؤتمر ، وشرح موقف العرب لممثلي دول الحلفاء[5] .

وكان المؤتمر السوري العام قد انعقد في الثامن من حزيران عام ١٩١٩ في دمشق وهو أول مؤتمر يعقده العرب بعد الحرب العالمية الأولى . وقد قرر المؤتمر الاعتراف باستقلال سوريا بما في ذلك فلسطين ، دولة ذات سيادة ، كذلك طالب بالغاء

---

[1] كامل محمود خلة ، المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

[2] تقرير رشيد الحاج إبراهيم بتاريخ ١٦ أيار ١٩٣٦ ، ص ٥ .

[3] وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ، ص١٦ .

[4] تقرير رشيد الحاج إبراهيم بتاريخ ١٦ أيار ١٩٣٦ ، ص ٥ .

[5] وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ، ص١٧ .

اتفاقية سايكس – بيكو ، ووعد بلفور ، وأي مشروع لتقسيم سوريا أو إنشاء دولة يهودية في فلسطين[١] .

وعند وصول لجنة كنج – كرين الامريكية إلى فلسطين في العاشر من حزيران عام ١٩١٩ لم تترك أية شكوك حول حقيقة مشاعر عرب فلسطين ، فقد ذكرت في تقريرها الصادر في التاسع والعشرين من آب " **أن السكان غير اليهود في فلسطين وهم تسعة أعشار السكان تقريباً يرفضون البرنامج الصهيوني رفضاً باتاً ولم يجمع سكان فلسطين مثل إجماعهم على هذا الرفض** "[٢] . وكان تقرير اللجنة يعكس أصداء قرارات المؤتمر السوري العام .

لم تهدأ الحركة الوطنية في البلاد بعد أن غادرتها لجنة كنج – كرين ، وقد أكد ذلك أحد موظفي دائرة المخابرات البريطانية في حيفا في تقرير له مؤرخ في الثاني عشر من آب عام ١٩١٩ بقوله " **لقد وجدت المعارضة في القدس اشد مما كانت عليه قبل أن غادرتها منذ أربعة اشهر ، وأشد تنظيماً ، ومن المعترف به بصورة عامة أن القدس ونابلس هما المركزان السياسيان لفلسطين مع العلم بأن المدينة الثانية هي اشد تعصباً وعداء من الأولى** "[٣] . وطلبت (الجمعية الإسلامية – المسيحية) في القدس في مذكرة بعثت بها إلى حاكم المدينة في العشرين من آب عام ١٩١٩ . " **عدم فصل فلسطين عن سوريا بحال من الاحوال** " وأن " **تقوم الدولة المنتدبة في سوريا وفلسطين بالمساعدة فعلاً ، فترفض السماح بصيرورة فلسطين وطناً قومياً لليهود** " وهددت المذكرة بأن " **جميع سكان فلسطين بوجه عام لا يمكن أن يقبلوا بهذا المشروع وهم على استعداد للتضحية بأنفسهم في سبيل مقاومته**"[٤] .

---

[١] عيسى السفري ، المصدر السابق ، ص ٣١-٣٢ .

[٢] وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ، ص ١٢٠ .

[٣] مقتبس من : عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، ص ١٤٠ .

[٤] وثائق المقاومة ، ص ١٠ .

واستمرت احتجاجات الشعب العربي الفلسطيني وتصاعدت ، ففي العشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٠ أرسل عرب فلسطين مذكرة إلى البابا والحكومة البريطانية والمجلس الأعلى للحلفاء في باريس ، احتجوا فيها على السياسة البريطانية المؤيدة للصهيونية ، وقررت (الجمعية الإسلامية – المسيحية) في نابلس في الأول من شباط من العام نفسه مقاطعة الصهاينة في جميع المعاملات ، ومنع إسكانهم في البلاد وعدم البيع لهم ، وعدم الشراء منهم ، وعدم قبولهم زائرين ، ونشرت الصحافة الفلسطينية احتجاجا شديد اللهجة في الرابع من شباط ١٩٢٠ قدمه أهالي نابلس إلى معتمدي دول الحلفاء ضد الهجرة إلى فلسطين . كما أصدر زعماء المسيحية في القدس أوامرهم إلى جميع الكنائس ليعظوا المسيحين ويحذروهم من بيع أراضيهم لليهود[١] .

بيد أن إعلان المعارضة على أهمية ذلك في التعبير عن الإرادة القومية ، لم يكن شكل المقاومة الوحيد الذي اعتمده شعب فلسطين ، في السابع والعشرين من شباط عام ١٩٢٠ ، انفجرت في القدس وضواحيها مظاهرات معادية للصهيونية على أثر إعلان الجنرال بولز في الثامن عشر من شباط عام ١٩٢٠ عن موافقة دول الحلفاء على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين على الرغم من تأكيدهم أن هذه الموافقة لا تعني إنشاء دولة يهودية في البلد . وبعد مرور ثلاثة أيام على هذه التظاهرات هاجمت مجموعة من العرب الفلسطينين في الأول من إذار عام ١٩٢٠ عددا من المستوطنات اليهودية في شمال فلسطين وهي ، المطلة ، والحمراء ، وكفار جلعادي التي اضطر أهلها إلى تركها ، وتل حي التي دمرت تماما وقتل فيها ستة من اليهود المدافعين كان من بينهم جوزيف ترمبلدور(Joseph Trumpledor)[٢] أحد زعماء الحركة الصهيونية

---

[١] ناجي علوش ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

[٢] وهو أحد المفكرين الصهاينة الداعين إلى استيطان أرض إسرائيل على أسس تعاونية ، ولد في روسيا في عام ١٨٨٠ ، وخدم في الجيش الروسي وشارك في الحرب الروسية – اليابانية ، وكان أول ضابط يهودي في الجيش الروسي ، وبعد تسريحه من الجيش انضم إلى الحركة الصهيونية وساهم في تأسيس حركة الطليعة في روسيا ، ثم هاجر إلى فلسطين في عام ١٩١٢ وعمل في مزرعتين في مجدال ودجانيا ، وأسس مع زئيف جابوتنكسي الكتيبة العبرية التي عملت في=

العسكريين ، الذي اتجه إلى تلك المستوطنة الصغيرة للدفاع عنها[1] .

وحينما دعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني الأول إلى عقد مؤتمر فلسطيني ثانٍ منعت السلطات البريطانية العرب من عقده ، وحظرت على الفلسطينين الاجتماعات العامة والمظاهرات ، وفرضت رقابة على الصحف العربية وعدّ العرب ذلك المؤتمر المقترح بمثابة المؤتمر الفلسطيني الثاني[2] .إلا أن الجو الشعبي المُفعم بالغضب والاحتجاج انفجر يوم الرابع من نيسان عام ١٩٢٠ خلال إحدى المناسبات الدينية ، معلناً عن حدوث أول انتفاضة كبيرة في فلسطين[3] ، حيث وقعت صدامات قوية بين العرب واليهود في القدس أسفرت عن مقتل خمسة من اليهود ، وأربعة من العرب وجرح (٢١١) يهودياً ، و(٢١) عربياً ، عدا الدمار الذي لحق بالممتلكات[4] . وقد ترتب على تلك الانتفاضة نتائج مهمة ، منها ظهور موسى كاظم الحسيني أول زعيم للحركة الوطنية الفلسطينية ، عندما انضم إلى صفوف المعارضة العلنية بعد أن عزلته السلطات البريطانية من منصبه كرئيس لبلدية القدس ، وتوليه قياده الحركة الوطنية الفلسطينية حتى وفاته في عام ١٩٣٤ ، وكذلك ظهور وحدات الدفاع الذاتي

=إطار الجيش البريطاني ،ثم ترك فلسطين وتوجه إلى روسيا ،وأبدى نشاطاً صهيونياً ملحوظاً هناك إذ انضم إلى النقابة العامة للجنود اليهود الروس ،وأقام حركة الدفاع الذاتي أيام ثورة أكتوبر ، وترأس مؤتمر الطليعة الأول الذي عُقد في عام ١٩١٨ ،ثم رجع إلى فلسطين في عام ١٩١٩ فتوجه إلى الجليل ليتولى تنظيم حركة عسكرية للدفاع عن مستوطنة تل حي.ينظر أفرايم ومناحيم تلمي ، المصدر السابق ، ص٢١٦ .

[1] Documents on British Foreign Policy (1919-1939) , Rohon Butler and J.P.T. Bury, (eds) ., First Series, Vol. XIII , London .
صبري جريس ، تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، ص ٥١-٥٢ ؛ عبد القادر ياسين "نشأة وتطوّر المقاومة الفلسطينية للاستيطان الصهيوني" ، وفي الاستعمار الاستيطاني الصهيوني المصدر السابق ، ص ٣٨٠ .

[2] محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

[3] مهدي أسد حيدر ، التحالف البريطاني الصهيوني في فلسطين ،بحث في التطورات السياسية ١٩١٨-١٩٣٦ ،بغداد ١٩٨٤ ،ص٦٣. Palestine Rolal Commission Report ,. P50.

[4] المصدر نفسه ، ص ٦٤ ، صبري جريس ، تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، ص٥٣

(الهاجاناة Al-Haggana)[1] . كما أثارت هذه الانتفاضة هلع اليهود فراحوا يتركون تدريجياً الأحياء السكنية العربية اليهودية المختلطة وينتقلون للعيش في أحياء خاصة بهم[2] .

شكلت الادارة العسكرية البريطانية على أثر تلك الانتفاضة لجنة تحقيق عسكرية برئاسة الجنرال موني(General Moony)، عرفت بلجنة بالين[3] (Palin Commission)، وجاء في التقرير الذي قدمته إلى وزارة الخارجية أن أسباب الاضطرابات تعود إلى خيبة أمل العرب نتيجة الاخلال بوعود الاستقلال التي منحت لهم خلال الحرب العالمية الأولى ، واعتقادهم أن وعد بلفور يتضمن تنكراً لحقهم في تقرير المصير وخوفهم من أن يوافق تأسيس " **الوطن القومي**

---

[1] كلمة عبرية تعني "الدفاع" وهي منظمة استيطانية عسكرية سرية أسسها يهود فلسطين ، أثر انعقاد المؤتمر –الحزب الاشتراكي للعمال العبريين في أرض إسرائيل (أحدوت هاعفودا) ،في مستوطنة (كنيرت) على شاطيء بحيرة طبرية في الثاني عشر من حزيران عام ١٩٢٠ وارتبطت هذه المنظمة منذ بدايتها بنقابة العمال العامة(الهستدروت) وباعضاء حركة العمل والاستيطان وسميت باسماء مختلفة مثل (هاشورا) أي الصنف ،وهارغون أي المنظمة وجمعت تحت لوائها معظم شباب الاستيطان اليهودي ، وكانت قد أقيمت بعد شهر واحد من حل منظمة الحارس (هاشومير) ،واعتبرت نفسها حليفاً لها . وفي عام ١٩٣٠ انشق عن قيادة المنظمة عدد من أعضائها ، أقاموا منظمة منشقة سميت بـ(منظمة ب) وأطلق عليها فيما بعد اسم (إيتسل) ، وكانت قيادة الهجاناة تضم ممثلين عن الهستدروت والإدارة الصهيونية والهيئات المدنية والفلاحين والتجار ،وأفراد الطبقة المتوسطة واعتمدت هذه القيادة مبدأ المساواة في العمل الذي عبر عن شمولية المنظمة وعن السيادة الشعبية عليها ، وزادت القيادة من نشاطات المنظمة ،حيث عقدت دورات ثابتة للقادة ، واشترت أسلحة من الخارج ،ووضعت الأساس للصناعات العسكرية ، وطورت أسلوب المخابيء لخزن الأسلحة وقامت بأول تجربة في نطاق الهجرة اليهودية ،حيث جلبت أول سفينة مهاجرين مغامرين سميت "فالوس" ينظر أفرايم مناحيم تلمي ، المصدر السابق ، ص١١٢-١١٣ .

[2] صبري جريس ، تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، ص ٥٣-٥٤.

[3] كامل محمود خلة ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .

اليهودي " زيادة الهجرة اليهودية ، الأمر الذي يؤدي إلى خضوعهم لليهود سياسيا واقتصاديا[1] .

ويبدو أن التقرير كان منصفا للعرب إلى حد كبير . بدليل أنه بقي طي الكتمان ولم يكشف النقاب عنه حتى العام ١٩٦٨[2] .

ولما كان مؤتمر سان ريمو على وشك الانعقاد فقد دفعت تلك الأحداث دول الحلفاء إلى الاسراع بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني ، على أن يلتزم ذلك الانتداب بتنفيذ وعد بلفور ، وعقب ذلك إلغاء الإدارة العسكرية ، وتعيين هربرت صموئيل أول مندوب سام للإدارة المدنية في فلسطين ، مما أثار موجه من الاحتجاجات ردا على تلك السياسة[3] .

وفي الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٠ سقطت الحكومة العربية في دمشق ، وقمعت ثورة العشرين في العراق بعد أربعة أشهر من ذلك ، مما سبب صدمة كبيرة للحركة الوطنية الفلسطينية ، التي اضطرت إلى إعادة النظر في حساباتها وأسلوب عملها السياسي ، فلجأت إلى عقد المؤتمر الفلسطيني الثالث في حيفا في الثالث عشر من كانون الأول عام ١٩٢٠ وأقرت فيه ميثاقا وطنيا شجبت فيه السياسة الصهيونية التي تنطوي على إقامة وطن قومي لليهود والمبنية على تصريح بلفور ودعت إلى رفض الهجرة اليهودية إلى فلسطين[4] .

وحين قام وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل بزيارة القدس السابع والعشرين من آذار عام ١٩٢١ ، قابله وفد الحركة الوطنية الفلسطينية في الثامن والعشرين منه ، وقدم له مطالبه التي اشتملت على إلغاء وعد بلفور ، ووقف الهجرة اليهودية وقفا تاما . إلا أنه رفض تلك المطالب وتمسك بسياسة بلاده تجاه الحركة

---

(١) .John Repport and Sami Hadawi, OP. Cit., P. 158 .

(٢) أحمد طربين ، "الاحتلال والانتداب البريطانيان ومقاومة الفلسطينيين لهما" ، ص٤٢ .

(٣) John Repport and Sami Hadawi, OP. Cit., P. 145 ..

(٤) وثائق المقاومة ، ص١٦-١٧ .

الصهيونية ، قائلا لهم " **أنكم تطلبون مني أن ألغي وعد بلفـــور وأن أوقــف الـــهجرة اليهودية ، ولكن تنفيذ هذين المطلبين خارج صلاحياتي ، بالإضافة إلى كونه ضد مـــا أرغب فيه** "[١] . وفي اليوم نفسه جرت مظاهرة شعبية صاخبة في حيفا فـــي محاولـــة للضغط على إدارة الانتداب لإعادة النظر في سياستها إزاء فلســطين ، إلا أن ســلطات الانتداب تصدت لجموع المتظاهرين وأطلقت النار عليهم وقتلت اثنين وأصابت عشـــرة آخرين ، وفرضت حظرا على التظاهرات والتجمعات في سائر أنحاء فلسطين[٢]

وازداد التوتر في حدة البلاد ، ولا سيما في أعقاب اتساع الـــــهجرة اليهوديـــة ومحاباة سلطات الانتداب للمستوطنين اليهود والحركة الصهيونية[٣] . ففي الأول مـــن أيار عام ١٩٢١ عمت مدن وقرى فلسطين انتفاضة عارمة بـــدأت بمدينـــة يافـــا إثـــر احتكاكات حدثت بين العرب والمتظاهرين اليهود بمناسبة عيد العمال استمرت أسبوعين هاجم خلالها العرب العديد من المستوطنات اليهودية منها رحوفوت ، وبتــــاح تكفـــا ، وديران ، كما تعرضت بلدة قلقيلية لهجوم مضاد من المستوطنين الصهاينة ، غـــير أن سلطات الانتداب البريطاني تصدت للمقاومة العربية دون أن تعير ما قام به الصهاينـــة من اعتداء على العرب أي اهتمام[٤] ، وأنزلت في صفوفهم الخسائر التي قـــدرت بــــ (٤٨) قتيـــلا ، و(٧٥) جريحا في حين بلغت خسائر اليـــــهود (٤٧) قتيـــلا ، و(١٤٦) جريحا[٥] . وقد أسفرت تلك الانتفاضة عن نتيجة في غايـــة الأهميـــة وهـــي تضـــامن المسلمين والمسيحيين من عرب فلسطين في القتال ضد اليهود[٦] . وفي أعقـــاب ذلـــك عينت الحكومة البريطانية لجنة للتحقيق في أسباب الحوادث برئاســـة الســير تومـــاس

---

[١] مقتبس من : كرستوفر سايكس ، المصدر السابق ، ص ٩٨-٩٩ .

[٢] كامل محمود خلة ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .

[٣] أحمد طربين ، "الاحتلال والانتداب البريطانيان ومقاومة الفلسطينيين لهما" ، ص ٣٨٤ .

[٤] الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص ١٢٤ .

Palestine Royal Commission Report , P.51 .

[٥] المصدر نفسه ، ص ١٢٤ ، كرستوفر سايكس ، المصدر السابق ، ص ١٠٢

[٦] عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، ص ١٧٥ .

هايكرفت(Thomas Haycraft) قاضي قضاة فلسطين ، وعضوية كل من ج . سانبس (G . Sanois)ومستر هـ . لوك(H . Loog)، وقد كانت نتائج التحقيق عادلة ، إذ أوضحت بأن السبب في تلك الأحداث راجع إلى شعور العرب بضرورة مقاومة السياسة الرامية إلى إقامة وطن قومي يهودي في بلادهم ، وجاء في توصيات اللجنة " **نحن متفقون بأن ليس هناك دافع لوقوع الاضطرابات غير الشعور السائد في البلد ضد اليهود ، وهو ناشئ عن خطة الحكومة فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي ، وقد أكد لنا الكثيرون ، وتحققنا نحن بأنفسنا أنه لولا وجود القضية اليهودية في فلسطين لما لاقت الحكومة أقل صعوبة في إدارة الشؤون المحلية ، ونعتقد أن كره العرب للحكومة البريطانية نشأ عن مساعدتها للسياسة الصهيونية ."**[1] .

بدأت المعارضة العربية تأخذ طابعاً جدياً عنيفاً ، ولا سيما بعد أن انتقد تقرير هايكرفت تحيز بريطانيا السافر لليهود الصهاينة الذين اختصهم التقرير بكثير من النقد ففي غضون ذلك انعقد المؤتمر الفلسطيني الرابع في القدس في الفترة الممتدة ما بين التاسع والعشرين من ايار لغاية الرابع من حزيران عام ١٩٢١ ، وأيد المؤتمر ما أقرته المؤتمرات الثلاثة السابقة . كما تقرر فيه إرسال وفد عربي إلى لندن برئاسة موسى كاظم الحسيني للتفاوض مع الحكومة البريطانية ، وشرح القضية الفلسطينية وتقديم طلبات عرب فلسطين إلى الحكومة البريطانية[2] . وسافر الوفد العربي في التاسع عشر من تموز ومكث قرابة عام ، فشل خلاله من تغيير سياسة بريطانيا من تغيير سياسة بريطانيا إزاء فلسطين[3] .

أصدرت الحكومة البريطانية على أثر تلك المفاوضات الكتاب الأبيض البريطاني لعام ١٩٢٢ ولقد التزمت بموجبه بسياستها تجاه الحركة الصهيونية ،

---

(١) مقتبس من : الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، ص ١٢٤ .

Quoted in : Palestine Royal Commission Report , P.51 .

(٢) تقرير رشيد الحاج إبراهيم ، بتاريخ ١٦ أيار ١٩٣٦ ، ص٦ .

(٣) الاطلاع على المزيد من التفاصيل عن مفاوضات الوفد العربي الفلسطيني في لندن ينظر : وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ، ص ٨٨-٩٤ .

وضرورة تنفيذ تصريح بلفور وحددت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بحيث لا تزيد على أكثر من قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب . وقد رفضت الحركة الوطنية الفلسطينية الكتاب الأبيض البريطاني ، ورفضت الانتداب البريطاني على فلسطين ، وأصدرت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني الرابع بياناً بذلك في الثامن من تموز عام ١٩٢٢، تبع ذلك سيل من البرقيات من الهيئات والجمعيات العربية في فلسطين موجهة إلى عصبة الأمم تؤيد بيان اللجنة التنفيذية ، الا أن مجلس العصبة تجاهل المطالب العربية ، وصادق على انتداب بريطانيا على فلسطين في يوم الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٢ . دون مراعاة لمطالب وتطلعات الشعب العربي في فلسطين(١) .

وعند عودة الوفد العربي الفلسطيني من لندن في الحادي والعشرين من آب عام ١٩٢٢ اتجه على الفور إلى مدينة نابلس وسط هتافات الجماهير التي جاءت لاستقباله ، والتي نادت برفض الانتداب ، وسياسة الكتاب الأبيض ، وفي اليوم التالي بدأ المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس والعشرين في نابلس واستمرت جلساته في الانعقاد حتى يوم الخامس والعشرين منه ، واستمع المؤتمر إلى تقرير الوفد العائد من لندن ، وأصدر في ختام جلساته قرارات عدة أهمها ، رفض الهجرة اليهودية ، ومنع انتقال الأراضي ، ورفض الانتداب البريطاني ، ورفض مشروع روتمبرغ للكهرباء ومقاطعة البضائع اليهودية ، وتأسيس مكتب فلسطين في لندن ، وتطبيق نظام مالي لجمع التبرعات(٢) .

ولما دعت حكومة الانتداب البريطاني في تشرين الأول ١٩٢٢ إلى إجراء تعداد عام في البلاد ، ورفض العرب التعاون مع إدارة الانتداب ، ولكن اللجنة التنفيذية العربية حثت العرب على ضرورة إجراء الاحصاء وذلك لاظهارهم الأغلبية الساحقة في فلسطين ، فأقبل العرب على إجراء الاحصاء . وجرت عملية الاحصاء في اليوم الثالث والعشرين منه ، وعلى الرغم من مقاومة بعض المدن الفلسطينية للاحصاء ،

---

(١) ESCO Foundation for Palestine , Vol. I, P. 281-286 .

(٢) وثائق المقاومة ، ص ٥٥-٥٨.

ووجود أكثر من (٤٠٠٠٠) من عرب فلسطين خارج البلاد ، وعدم تعاون قسم كبير من سكان بئر السبع مع إدارة الانتداب ، إلا أن نتيجة الاحصاء أكدت أن عرب فلسطين هم الأكثرية الساحقة في البلاد[١] ،إذ بلغ عددهم (٦٦٣٩١٤) منهم (٥٩٠٨٩٠) من المسلمين و(٣٧٠٢٤) من المسيحيين ، في حين بلغ عدد اليهود (٨٣٧٩٤) شخصاً فقط[٢] .

وقد دعت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في السابع والعشرين منه إلى عقد مؤتمر في مدينه لوزان بسويسرا[٣] ، وقررت اللجنة التنفيذية العربية إرسال وفد إلى المؤتمر برئاسة موسى كاظم الحسيني ، لعرض القضية الفلسطينية أمام المؤتمر ولكن الحلفاء حالوا دون إشراك الوفد العربي في المؤتمر فاكتفى ببث الدعاية لقضية بلاده بين الوفود المشاركة . وبعد شهر من ذلك غادر الوفد لوزان متوجهاً إلى لندن والتقى وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل الذي أوضح للوفد بأن الحكومة البريطانية ليس لديها النية في إحداث تغييرات في سياستها التي تضمنها الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢ ، وهكذا عاد الوفد إلى بلاده دون تحقيق نتيجة تذكر ، وعلى الرغم من ذلك فقد استقبلته الجماهير العربية الفلسطينية بشكل لائق[٤] .

وعُقد في مدينة يافا المؤتمر الفلسطيني السادس بعد عودة الوفد العربي من لندن واستمر ما بين السادس عشر – والعشرين من حزيران عام ١٩٢٣ ، وقد صدرت

---

(١) كامل محمود خلة ، المصدر السابق ، ص ٢١١ .

(٢) Census of Palestine , Vol. II, P. 594-595.

(٣) افتتح مؤتمر لوزان أعماله في العشرين من تشرين الثاني عام ١٩٢٢ ،لإنهاء الحرب اليونانية التركية ولتسوية مجمل المشكلات التي نجمت عن الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى بما في ذلك الأقاليم العربية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية . وقد اشتركت فيه حكومات تركية وبريطانية،وفرنسا،وإيطاليا،واليونان ،ويوغسلافيا ،ورومانيا،واليابان،والاتحاد السوفييتي وبلغاريا وألبانيا،وبلجيكا،وهولندا،وإسبانيا،والبرتغال،والنرويج،والسويد،واشتركت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بصفة مراقب . ينظر: Harry Howard , Turkey ; The Straits and U.S. Policy , Paltimore , 1975 , P. 113-114 .

(٤) عادل حسن غنيم،الحركة الوطنية الفلسطينية (١٩١٧–١٩٣٦) ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص١٣٦–١٣٩

من المؤتمر قرارات عدة أهمها التنديد بالسياسية البريطانية الرامية إلى إقامة الوطن القومي اليهودي[١] . وإرسال وفد ثالث إلى لندن برئاسة موسى كاظم الحسيني . وعلى هذا الأساس فقد غادر الوفد فلسطين يوم الخامس عشر من تموز ووصل إلى لندن في اليوم الثاني والعشرين منه ، ولكن اللجنة الوزراء الخاصة بدراسة مشكلة فلسطين رفضت استقبال الوفد ، مبدية تمسك بريطانيا بسياسة الوطن القومي اليهودي ، ومبدأ الالتزام المزدوج تجاه كل من العرب واليهود ، وعلى مبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب فيما يتعلق بالهجرة اليهودية إلى فلسطين . وبعد مغادرة الوفد العربي الثالث لندن عائداً إلى بلاده ، استمرت اللجنة التنفيذية العربية الفلسطينية في التعبير عن مطالبها بإرسال برقيات ومذكرات الاحتجاج إلى مجلس عصبة الأمم[٢] .

واستكانت قيادة الحركة الوطنية وتعرض نشاطها للركود ، بعد عودة الوفد الثالث من لندن ، لاستنفاذ أساليبها وخيبة أملها ، ولا سيما في المدة الممتدة ما بين انعقاد المؤتمر الفلسطيني السادس في عام ١٩٢٣ والمؤتمر السابع في حزيران عام ١٩٢٨ . إذ نشبت صراعات داخلية بين صفوف الحركة الوطنية ، لعل أبرزها ذلك الصراع الذي نشب بين آل الحسيني الذين كانوا على رأس الحركة الوطنية ، وآل النشاشيبي الأكثر اعتدالاً والذين كانوا يقودون المعارضة ضد المجلس الإسلامي الأعلى الذي يبرز كقوة سياسية في البلاد بزعامة محمد أمين الحسيني ، لذا سمي أنصار المجلس (بالمجلسية) ، في حين أطلقت تسمية (المعارضة) على مؤيدي أسرة النشاشيبي ، معارضي رئيس المجلس المذكور[٣] . وتفاقم النزاع بين هاتين الكتلتين وأحدث شرخاً في بنية الحركة الوطنية الأمر الذي أدى إلى تشرذم تلك الحركة وظهور

---

[١] وثائق المقاومة ، ص ٧٣-٧٥ .

[٢] عادل حسن غنيم ، المصدر السابق ، ص ١٤٢-١٤٣ .

[٣] محمد عـزت دروزة ، المصدر السابق ، ص ٥١-٥٣ .

عدد من الأحزاب السياسية غايتها معارضة اللجنة التنفيذية العربية ، مثل الحزب الوطني[1] ، وحزب الفلاحين[2] ، وحزب الأهالي[3] .

وعلى الرغم من أن هذه الأحزاب لم تجد الاستجابة الكافية في الأوساط الفلسطينية نظراً للعلاقات التي يسودها طابع الشك بين المسؤولين ، والسلطات البريطانية والصهيونية إلا أنها أسهمت في إضعاف الحركة الوطنية ، التي تأثرت كذلك بالخلافات الشخصية بين قياداتها[4] .

وأثناء هذه المرحلة وبالتحديد في الخامس والعشرين من آذار عام ١٩٢٠ زار اللورد بلفور فلسطين للمشاركة في افتتاح الجامعة العبرية في القدس فواجهته الجماهير العربية بمظاهرات صاخبة تندد به وبالسياسة البريطانية المساندة للصهيونية ، ودعت اللجنة التنفيذية العربية الجماهير الفلسطينية إلى إعلان الإضراب العام في البلاد في الخامس والعشرين من آذار بمناسبة قدومه إلى فلسطين ، فاستجاب لها معظم أبناء الشعب ، فاضربت البلاد إضراباً عاماً وشاملاً ، وصدرت الصحف الفلسطينية مجللة

---

[1] الحزب الوطني : تأسس هذا الحزب في تشرين الثاني من عام ١٩٢٣ برئاسة سليمان تاجي الفاروقي ،ويعتمد على طبقة الوجهاء ، فهو حزب معتدل وميال للتعاون مع إدارة الانتداب البريطاني ينظر : عادل حسن غنيم ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

[2] حزب الفلاحين : وهو عبارة عن مجموعة من الأحزاب الزراعية نشأت في المدن والقرى عام ١٩٢٤ وكان بعض الوجهاء والمحامين الفلسطينيين وراء ظهور هذه الأحزاب ، التي تهدف في حقيقة الأمر إلى التفريق بين الريف والمدينة مستغلة بذلك التناقض الموجود بين الفلاحين وأفندية المدينة الذين يستغلونهم ولا يتحرجون في ازدراءهم ، وهذا الحزب يرمي في نهاية المطاف إلى فصل الحركة الوطنية الفلسطينية عن سكان الريف الذين يمثلون قاعدتهم العريضة ينظر : علي المحجوبي ، جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين ، تونس ١٩٩٠ ، ص٧١ .

[3] حزب الأهالي : تأسس هذا الحزب في نيسان عام ١٩٢٥ ، وأحدث ظهوره انشقاقاً هاماً في الحركة الوطنية ، ذلك لأن أبرز مؤسسيه من العناصر الشابة المثقفة ، ذات التطلعات الطبقية الخاصة وذات المصالح الاقتصادية إذ كانت غايتهم توسيع نطاق التجارة والصناعة والزراعة تحت إشرافهم والسعي بالحصول على الوظائف الإدارية الهامة في دوائر الحكومة ، ومن أبرز رجالة عبد اللطيف صلاح وعادل زعيتر . ينظر: كامل محمود خلة ،المصدر السابق ، ص ٤٠٥-٤٠٧

[4] على المحجوبي ، المصدر السابق ، ص٧١.

بالسواد ، ودعت بلفور إلى مغادرة البلاد التي دخلها خلافا لرغبات سـكانها وأهلـها . وبعد أن شارك في الأول من نيسان في حفل افتتاح الجامعة العبرية ، أمضى ثلاثة أيـام في فلسطين زار خلالها مدينة يافا ، وواجهته جمـاهير المدينـة أيضـا بـالاضراب والمظاهرات ، ولكن سلطات الانتداب البريطاني وكانت قد اعتقلت (١٦) شخصا بحجة أن ذلك الأمر كان ضروريا للحفاظ على الأمن في البلاد على حد تعبير وكيل وزيـر المستعمرات البريطاني آنذاك أورسمبي غور(Orsamby goor) ثم زار بلفور عددا من المستوطنات اليهودية تأييدا منه لسياسة الاستيطان الصهيوني في البلاد منها (مسـتوطنة بلفورية) ، التي أنشئت في شمال العفولة عام ١٩٢٢ تخليدا لاسـمه . وبعدهـا غـادر فلسطين متوجها إلى دمشق ، فقوبل بمظاهرات صاخبة ضده اضطرته إلى قطع زيارته مما حمل سلطات الانتداب الفرنسي لتهريبه سرا إلى بيروت حيث ركب الباخرة التـي كانت راسية في ميناء تلك المدينة[١] .

ولما كانت زيارة بلفور قد أثارت مشاعر عرب فلسطين ، فقد أصبـح لزامـا على قيادة الحركة الوطنية أن تسارع إلى عقد المؤتمـر الفلسـطيني السـابع ، إلا أن الخلافات الداخلية بين صفوف الحركة الوطنية حالت دون عقد المؤتمر في ذلك العـام[٢] وخلال الحقبة الممتدة ما بين عامي (١٩٢٥-١٩٢٨) ارتفع عدد السكان اليـهود فـي فلسطين بسبب الهجرة من (١٢١٧٢٥) عام ١٩٢٥ إلـى (١٥١٦٥٦) عـام ١٩٢٨ ، وزادت مساحة الأراضي التي يملكها اليهود في المدة نفسها من (٩٤٤٠٠٠) دونم إلـى (١٠٤٤٠٠٠) دونم[٣] ، وانشأ اليهود (١٧) مستوطنة بيـن عـامي (١٩٢٦-١٩٢٨) بلغت مساحة أراضيها نحو (٥٦٢٦٢) دونم ، كما أدت سياسة اللورد بلومر الذي تولـى منصب المندوب السامي في فلسطين في الأول من آب عام ١٩٢٥ حتى نهايـة تمـوز عام ١٩٢٨ إلى نمو وتطور النتـاج الصنـاعي والزراعـي اليـهودي ، فـازدهرت

---

(١) كامل محمود خلة ، المصدر السابق ، ص ٤٠٣-٤٠٥ .

(٢) "السياسة" ، العدد ٧٧٥ ، ٢٨ نيسان ١٩٢٥ .

(٣) Palestine Royal Commission Report , P. 63-64.

الصناعات اليهودية مثل صناعة الأسمنت والدقيق والصابون والدخان ، واتسعت رقعة الأرض الزراعية المغروسة برتقالاً لليهود في عام ١٩٢٧ إلى ضعف ما كانت عليه عام ١٩٢٣[١] .

دفعت تلك السياسة قيادة الحركة الوطنية إلى التعجيل بعقد المؤتمر الفلسطيني السابع في القدس برئاسة موسى كاظم الحسيني في العشرين من حزيران علم ١٩٢٨ ، بحضور (٢٥٠) مندوباً من جميع مناطق فلسطين يمثلون مختلف الاتجاهات فيها . واحتج المؤتمرون على سياسة التهويد والاستيطان الفلسطيني مع تأييد مقررات المؤتمرات السابقة فيما يتعلق بالمطالب الوطنية الأخرى[٢] . إلا أن هذا المؤتمر كان من أضعف المؤتمرات الفلسطينية ، إذ وصفه محمد عزت دروزة بقوله " **دخله مخلصون مجاهدون ،كما دخله منافقون وسماسرة ، وباعة أراضي وجواسيس ، وكان أضعف مؤتمرات فلسطين من ناحية الحماس ، وقوة القرارات وشمولها** "[٣] . ويبدو أن السبب في ذلك يعود إلى كثرة عدد المشاركين في المؤتمر ،وتعدد انتماءاتهم السياسية ، الأمر الذي ولد الانقسام بين صفوف المؤتمرين ، مما انعكس سلبياً على الحركة الوطنية الفلسطينية .

أدت عمليات انتقال الأراضي ، وازدياد تدفق المهاجرين اليهود ، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، وعدم استجابة الإدارة المدنية للانتداب لمطالب الحركة الوطنية ، إلى تعاظم النقمة الشعبية في البلاد ضد الصهيونية ونظام الانتداب معاً . وزاد الأمر سوءاً إصرار الحركة الصهيونية على المضي قدماً في سياستها الرامية إلى إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين[٤] ، الأمر الذي أدى إلى

---

(١) Ibid. P. 63.

(٢) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ، ص ٣٢٢ .

(٣) محمد عزت دروزة ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٤) عادل حسن غنيم ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ .

التعجيل باندلاع انتفاضة عارمة في آب عام ١٩٢٩ عرفت بانتفاضة البراق أو حادثة حائط المبكى[1] .

كان السبب المباشر لاندلاع تلك الانتفاضة هو قيام اليهود الصهاينة في الخامس عشر من آب عام ١٩٢٩ باستفزاز العرب بمظاهرة كبيرة صاخبة طافت شوارع القدس رفع اليهود خلالها الإعلام الصهيونية ، وعلت أصواتهم بالهتاف (الحائط حائطنا) ، وكرر اليهود هذه المظاهرة في اليوم التالي مما أثار نقمة العرب ضدهم ، فانطلقت مظاهرة عربية مضادة باتجاه المسجد الأقصى في السادس عشر من آب[2] ، أزال فيها المتظاهرون عند وصولهم إلى الحائط المذكور كل ما يتعلق باليهود من أدوات تخص الديانة اليهودية ، مثل الكتب وصحائف الصلاة والاسترحامات التي وضعها المصلون في خروق الحائط وغيرها .

وقد قادت تلك التطورات إلى حدوث اشتباكات دامية بين العرب واليهود شملت معظم مدن وقرى فلسطين ، وبخاصة القدس والخليل وصفد ، بلغت ذروتها في الثالث والعشرين من آب ، واستمرت حتى التاسع والعشرين منه[3] . واتسمت بالعنف والاتساع[4] وأسفرت عن سقوط العديد من القتلى والجرحى من الطرفين ، حيث بلغ

---

(1) البراق : هو الجدار الغربي لساحة المسجد الأقصى ،وقد نال مكانة مقدسة لدى المسلمين ،لاعتقادهم أن النبي محمد ﷺ ربط عنده براقه لدى صعوده إلى السماء في ليلة الإسراء والمعراج ،في حين يعرف عند اليهود بحائط المبكى ،إذ اعتاد هؤلاء في القرون الماضية البكاء عنده ،اعتقاداً منهم بأنه من بقايا هيكل سليمان القديم، وغدا بنظرهم مكاناً للحج والتعبد . ينظر : د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ملفات البلاط الملكي رقم ٣١١/٩٩٦ ،بيان إلى إخواننا المسلمين عامة ، البراق الشريف قطعة من المسجد الأقصى المبارك ، و٤ ، ص٢، سنشير إليه في الهوامش القادمة (بيان إلى إخواننا المسلمين البراق الشريف قطعة من المسجد الأقصى المبارك) .

(2) Palestine Royal Commission Report , P. 67.

(3) ناجي علوش ، المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

(4) لمزيد من التفاصيل عن أحداث الانتفاضة ينظر : عيسى السفري ، المصدر السابق ، ص١٢٤-١٢٨ ؛ عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث ، ص ٢٤٩-٢٦٣ ؛ كامل محمود خلة المصدر السابق ، ص ٤٥١-٤٦٠ ؛ نجيب صدقة ، المصدر السابق ، ص ١٠٧-١٢٢ ؛ مهدي أسد حيدر ، المصدر السابق ، ص ٧٤-٧٦ .

عدد اليهود منهم (١٣٣) قتيلاً و(٣٣٩) جريحاً بينما بلغت خسائر العرب (١١٦) قتيلاً و(٢٣٢) جريحاً[١] ، سقط معظمهم برصاص قوات الشرطة وقوات الجيش البريطاني[٢] ، وفضلاً عن ذلك فقد اعتقلت سلطات الانتداب البريطاني ما يزيد عن ألف شخص من كلا الطرفين ، معظمهم من العرب ، وهذا ما دفع المتظاهرين العرب إلى مهاجمة المعتقلات الحكومية وإطلاق سراح المعتقلين عنوة[٣]. الأمر الذي دفع سلطات الانتداب إلى إصدار الأحكام على (٢٠) عربياً بالسجن المؤبد ، ثم استبدل الحكم بالإعدام على ثلاثة منهم[٤] . في حين لم يحكم إلا على صهيوني واحد بالإعدام ثم استئنف الحكم فاستبدل بالسجن المؤبد وأطلق سراحه فيما بعد[٥] ، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على تحيز الإدارة البريطانية السافر لليهود الصهاينة الذين لم يخفوا اعتمادهم على الدعم البريطاني لتحقيق الاستيطانية ، فكان لابد للعرب من مواجهة البريطانيين إذا ما أرادوا تحقيق النصر ، ولا غرابة في ذلك إذا ما وجدنا أن النضال العربي يتحول من نضال الصهيونية إلى نضال في مواجهة السياسة البريطانية التي تحميهم وتمدهم بالقوة والنماء .

شكلت الحكومة البريطانية أثر تلك الانتفاضة لجنة تحقيق برلمانية لدراسة أسباب هذه الانتفاضة ،دعيت بلجنة شو وقد أوضح تقرير لجنة شو أن من أهم أسباب تلك الانتفاضة ، معارضة عرب فلسطين لإنشاء الوطن القومي اليهودي ، مشيراً إلى تطلعات العرب السياسية والاقتصادية وعلاقتها المباشرة بتلك الانتفاضة[٦] ،هذا ويترتب على انتفاضة عام ١٩٢٩ نتائج مهمة منها ، مقاطعة العرب الصهاينة اقتصادياً

---

(١) Palestine Royal Commission Report , P. 67.

(٢) عيسى السفري ، المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

(٣) بيان إلى إخواننا المسلمين البراق الشريف قطعة من المسجد الأقصى المبارك ، ص٥ .

(٤) وهم : فؤاد حسن حجازي ، وعطا أحمد الزير ، ومحمد خليل جمجوم ، ينظر : وقائع الحركة الفلسطينية ، ص ٣٢٧-٣٢٨ .

(٥) وهو اليهودي الصهيوني جانكيز (Jankeez) ، أحد رجال سلطة الانتداب وقد ثبتت عليه تهمة قتل العائلة العربية في منطقة أبي كبير في يافا . ينظر : عيسى السفري ، المصدر السابق ، ص١٢٨

(٦) Palestine Royal Commission Report , P. 68 .

على انتفاضة عام ١٩٢٩ نتائج مهمة منها ، مقاطعة العرب الصهاينة اقتصادياً تامة ، وتعميق حدة الخلاف بين العرب والصهاينة ، وزيادة حدة الصراع بينها ، فضلاً عن قيام الحكومة البريطانية بإصدار الكتاب الأبيض البريطاني لعام ١٩٣٠ ، والذي استقبله العرب بشيء غير قليل من الارتياح ، لاعتقادهم أنه قد يكون بادرة أمل لعودة البريطانيين إلى شيء من الحق ، وقد يكون فيه ضمان لكيان العرب الذي أخذ تيار الهجرة والاستيطان يهدده بالخطر العاجل[١] .

وهكذا رفض عرب فلسطين بعناد وإصرار سياسة الاستيطان الصهيوني وقدموا التضحيات الجسام في سبيل الدفاع عن أراضيهم وأثبتوا بالقول والفعل ، تفانيهم بالدفاع عن حقوقهم الوطنية ومعارضتهم التامة لتهويد بلادهم ، فتمثل رد الفعل العربي الفلسطيني خلال هذه المرحلة ، بعقد المؤتمرات ، وإرسال البرقيات والعرائض والاحتجاجات ، وإرسال الوفود إلى لندن وغيرها ، وأخيراً إلى الانتفاضة المسلحة .

ومن كل ما سبق التطرق إليه يتضح بأن سياسة إدارة الانتداب التهويدية أبرزت حالة من التناقضات الاقتصادية والاجتماعية بين المجتمعين اليهودي والعربي الفلسطيني ، نجمت عن نمو مصالح المجتمع اليهودي الدخيل في فلسطين على حساب سكان البلاد الأصليين (العرب الفلسطينيين) . الأمر الذي أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني ، ومن ثم ولد ردود فعل عنيفة من جانب العرب الفلسطينيين عبروا فيها عن رفضهم التام للمخطط البريطاني – الصهيوني الرامي إلى تهويد فلسطين ، وإقامة الكيان الاستيطاني الصهيوني على أراضيها .

---

[١] ناجي علوش ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق غير المنشورة :

١- وثائق دار الكتب والوثائق .

أ- ملفات البلاط الملكي .

تسلسل الملفة	عنوان الملفـــة
311/766	المفوضية العراقية في فلسطين
311/996	المشكلتان السورية والفلسطينية

٢- الوثائق الأمريكية **1-American Documents**

1- Reel 6 ، The Middle East Special Studies 1970 – 1980 ، A Historical Analysis Of The Main Issues ، Affecting United States Foreign Policy In The Middle East . John C/Cloin . III Captain ، USAF ،John . R. Luce Captain USAF Issr 29 .

2- Reel 39 ، The Middle East Part VII ، The Problem Of Jewish Immigration Into Palestine ، Office Of Strategic Servies Research And Analysis Branch .

ثانياً : الوثائق المنشورة :

١- الوثائق العربية :

١- الانتداب الفلسطيني باطل ومحال ، حجج ووثائق في سبيل حل للمشكلة الفلسطينية . رفعها وديع البستاني ب . ع (المحامي) ممثل العرب في اتفاق الأراضي المدورة مع حكومة فلسطين وعضو السوق العربي الفلسطيني الثالث إلى فخامة المندوب السامي لفلسطين في حزيران ورفعها فخامته إلى وزير المستعمرات في تموز وأضيف المبحث العاشر والملاحق ، وقدمت الصيغة العربية العليا في آب ١٩٣٦ ، بيروت ، ١٩٣٦ .

٢- بيان في الكتاب الأبيض الصادر في أكتوبر عام ١٩٣٠ ، وضعه مكتب اللجنة التنفيذية العربية ، القدس ، ١٩٣٠ .

٣- تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطاني ، المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين ، ترجمة فاضل حسين ، بغداد ١٩٥٦

٤- جامعة الدول العربية ، إدارة فلسطين ، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، المجموعة الأولى ١٩١٥- ١٩٤٦ ، د.ت .

٥- حسن صبري الخولي ، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين ، المجلد الثاني ، وثائق ونصوص تاريخية ، القاهرة ١٩٧٠ .

٦- وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ – ١٩٣٩ ، من أوراق كرم زعيتر ، (اعداد) بيان نويهض الحوت ، سلسلة الوثائق العامة رقم(١٢) ،الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٤ .

٧- وثائق فلسطين (١٨٣٩ – ١٩٨٧) ، مؤسسة الدراسات والبحوث ، عمان ١٩٨٧.

٨- وثائق المقاومة العربية الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ١٩١٨ – ١٩٣٩ ، (جمع وتصنيف) عبد الوهاب الكيالي ، بغداد وبيروت ، ١٩٦٨ .

٩- الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب ، جريدة الأيام ، دمشق ، د.ت .

٢- الوثائق الأجنبية :

1- Document On British Foreign Policy 1919-1939, Rohon Butler And J.P.T Bury , (Eds)First Seri Es , Vol.XIII , London , 1961 .
2- ESCO Foundation For Palestine Inc ., Palestine , Astudy Of Jewish , Arab And British Policies , New Haven , 1949 .
3- Foreign Relations Of The United Stated (1922) , Vo.II ,Washington , 1938
4- Government Of Palestine, A Surver of Palestine, 2 Vols., Jerusalem , 1946
5- Government of Palestine , Census Of Palestine 1931 , Report , By E.Mille B.A., O.B.E.,VOI.I,Part II , Alexandria , 1933.
6- Great Britain And Palestine 1915-1945 , Royal Institute Of International Affairs, London And New York , 1946 .
7- Great Britain , Foreign Policy And Span Of Empire 1689-1971 , A Documentary History , Voi.Iv(Ed), Joel.H.Winer ,New York , 1972 .
8- Hurewitz . J. C (Ed.), Diplomacy In The Near And Middle East , Documentary Record 1535-1914 , VOL. I , New York , 1972.
9- Diplmacy In The Near And Middle East , A Documentary Record 1535 – 1914 VOL. I , New York , 1972 .
10- Palestine Royal Commission Report , Presented By The Secreary Of State For Colonies To Parliament By Command Of His Majesty , London , 1937 .

ثالثاً: الرسائل الجامعية

– صادق علي الربيعي ، الاستيطان الصهيوني فلسطين إبّان حكم الدولة العثماني ١٨٨٢ – ١٩١٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة معهد البحوث والدراسات العربية د.م ، ١٩٧٨

رابعاً : الموسوعات والمعاجم

أ- العربية والمعربة :

١- افرايم ومناحيم تلمي ، معجم المصطلحات الصهيونية ، ترجمة احمد بركات العجرمي الطبعة الأولى ، عمان ١٩٨٨ .

٢- روجر باركنسن ، موسوعة الحرب الحديثة ، الجزء الأول ، ترجمة سمير جلبي ، بغداد ، ١٩٩٠ .

٣- هيئة الموسوعة الفلسطينية ، الموسوعة الفلسطينية ، القسم العام ، المجلد الرابع ، الطبعة الأولى ، دمشق ، د.ت .

ب- الأجنبية :

1- The Dictionary Of National Biography ،1950-1901 Part II London 1946.

2- The Dictionary Of National Biography 1930-1922 London ،1967.

3- The Dictionary Of National Biography 1950-1941 London ،1959.

4- The Encyclopedia Britannica ، Vol. 5 Chicago 1970.

5- The Encyclopedia Britannica ، Vol.23 ، Chicago 1970.

خامسا: الكتب

أ- العربية والمعربة

- أبرا هام ليون ، المفهوم المادي للمسألة اليهودية ترجمة عماد نويهض بيروت ، ١٩٧٠.
- إبراهيم أبو لغد (إعداد) ، تهويد فلسطين ، ترجمة اسعد رزوق ، بيروت ، ١٩٧٢ .
- إبراهيم رضوان الجندي ، سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين ١٩٢٢ – ١٩٣٩ الطبعة الأولى ، عمان١٩٨٦ .
- إبراهيم العابد ، ، الموشاف ، القرى التعاونية في إسرائيل ، بيروت ، ١٩٦٨ .
- احمد طربين فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار ١٨٩٧ – ١٩٢٢ القاهرة ١٩٧٠
- ـــــ، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار ، الانتداب البريطاني ، في خلفية الدولة اليهودية ١٩٢٢ – ١٩٣٩ ، دمشق ١٩٧١ .
- احمد نوري النعيمي،اثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، بغداد ١٩٨٢
- اسعد رزوق ، إسرائيل الكبرى ، دراسة الفكر التوسعي الصهيوني بيروت ، ١٩٦٨ .
- ـــــ، الصهيونية وحقوق الإنسان العربي ، بيروت ، ١٩٦٨ .
- آلن تايلر ، مدخل إلى إسرائيل ، الأعمال التحضيرية للجريمة الدبلوماسية الصهيونية ١٨٩٧ – ١٩٤٧ ، تعريب شكري محمود نديم ، بيروت ١٩٦٩ .
- الياس سعد ، الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، بيروت ١٩٦٦ .
- أمين عبد الله محمود ، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، الكويت ١٩٨٤ .
- أمين المميز ، الإنجليز كما عرفتهم ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، بغداد ١٩٤٤
- انجلينا الحلو عوامل تكوين إسرائيل السياسية والعسكرية والاقتصادية بيروت ١٩٦٧
- أنيس صايغ (إشراف) ، الفكرة الصهيونية ، النصوص الأساسية ، لطفي العابد وموسى عنز تعريب اسعد رزوق ، مراجعة هلدا شعبان وإبراهيم العابد ، القاهرة ١٩٧٠
- ـــــ، الهاشميون وقضية فلسطين ، بيروت ١٩٦٦ .

١٧- -----، (إعداد) ، يوميات هرتزل ، ترجمة هلدا شعبان ، بيروت ١٩٧٣ .
١٨- بيان نويهض الحوت ، القيادات والمؤسسات السياسية فـــي فلســطين ١٩١٧ - ١٩٤٨ الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨١ .
١٩- تهاني هلسة ، ديفيد بن غوريون ، بيروت ١٩٦٨ .
٢٠- ج.م.من ، جفريز ، فلسطين إليكم الحقيقة ، الجزء الرابع ، ترجمة احمد خليل الحـــاج ، القاهرة ١٩٧٣ .
٢١- حسن صبري الخولي ، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصـــف الأول في القرن العشرين ، القاهرة ١٩٧٣ .
٢٢- خليل أبو رجيلي ، الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة ، بيروت ١٩٧٠ .
٢٣- خيرية قاسمية ،النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ - ١٩١٨،بـــيروت ١٩٧٣
٢٤- دورين انغرامز ، أوراق فلسطين ، بذور القضية ، بيروت ١٩٧٢ .
٢٥- سعد الدين إبراهيم في سوسيولوجية الصراع العربي - الإسرائيلي ، بيروت ١٩٧٣
٢٦- سعدي بسيسو ، إسرائيل جناية وخيانة ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٧ .
٢٧- سعيد حماد ، النظام الاقتصادي في فلسطين ، بيروت ١٩٣٩ .
٢٨- السيد ياسين وعلي الدين هلال (إشراف) ، الاســـتعمار الاســتيطاني الصـــهيوني فـــي فلسطين ١٨٨٢ - ١٩٤٨ ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
٢٩- صابر عبد الرحمن طعيمة ، إسرائيل بين المسير والمصير ، القاهرة ١٩٧٣ .
٣٠- صبري جريس ، تاريخ الصهيونية ١٨٦٢ - ١٩٤٨ ، التسلسل الصهيوني إلى فلســطين (١٨٦٢ -١٩١٧) ، الجزء الأول ، بيروت ١٩٧٧ .
٣١- الصهيونية حركة عنصرية ، أبحاث مؤتمر طرابلس حول الصهيونيـــة والعنصريـــة ، ٢٤- ٢٨ تموز ١٩٧٦ ، ترجمة عدنان كيالي ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٩ .
٣٢- عادل حامد الجادر ، اثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليـــهودي في فلسطين ، بغداد ، د . ت .
٣٣- عادل حامد الجادر وعزيز المهدي ردام ، فلسطين والغزو الصهيوني ، بغداد ١٩٨٤
٣٤- عادل حسن غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٧ - ١٩٣٦ ، القاهرة ١٩٧٤ .

٣٥- عبد الحميد العلوجي . المد الصهيوني بين الهجرة والهجرة المضادة ، بغداد ١٩٧٠
٣٦- عبد الرحمن أبو عرفة ، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية ، دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير ، الطبعة الأولى ، القدس ١٩٨١ .
٣٧- عبد الرحمن اسعد ، المنظمة الصهيونية العالمية ، تنظيمها وأعمالها ١٨٩٧ - ١٩٤٨ بيروت ١٩٦٧ .
٣٨- عبد الرزاق احمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، المجلد الأول ، القاهرة ١٩٦٤ .
٣٩- عبد السميع الهراوي ، الصهيونية بين الدين والسياسة ، القاهرة ١٩٧٧ .
٤٠- عبد العزيز محمد عوض ، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث ١٨٣١ - ١٩١٤ ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٣ .
٤١- عبد القادر ياسين ، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨- ١٩٤٨ ، بيروت ١٩٨٠ .
٤٢- عبد المالك خلف التميمي ، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي ، المغرب العربي فلسطين ، الخليج العربي ، دراسة تاريخية مقارنة ، الكويت ١٩٨٣ .
٤٣- عبد الوهاب الكيالي ،تاريخ فلسطين الحديث ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٧٣ .
٤٤- عبد الوهاب الكيالي ، الكيبوتز أو المزارع الجماعية في إسرائيل ، بيروت ١٩٦٦
٤٥- علي المحجوبي ، جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين ، تونس ١٩٩٠ .
٤٦- عماد احمد الجواهري،الأوضاع الإقطاعية في فلسطين في العصر الحديث ، تقويم لآثارها الاجتماعية والسياسية ،فلسطين من الفتح العثماني حتى الغزو الصهيوني،بغداد ١٩٨٣ .
٤٧- عمر رشدي ، الصهيونية وربيبتها إسرائيل ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٥ .
٤٨- عنان العامري ، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ، ١٩٠٠ - ١٩٧٠ ، بحث إحصائي بيروت ١٩٧٤ .
٤٩- عيسى السفري ، فلسطين بين الانتداب والصهيونية ، سجل عام لقضية فلسطين في عشرين سنة ، الطبعة الأولى ، يافا ١٩٣٧ .
٥٠- فائز صايغ ، الاستعمار الصهيوني في فلسطين ترجمة عبد الوهاب الكيالي ، بيروت ١٩٦٥

٥١- فؤاد حسنين علي ، المجتمع الإسرائيلي منذ تشريده حتى اليوم ، القاهرة ١٩٦٧ .
٥٢- قسطنطين خمار ، الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٦٦ .
٥٣- القضية الفلسطينية والصراع العربي-الصهيوني ، الجزء الأول ، الموصل ١٩٨٣ .
٥٤- كامل محمود خلة ، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢- ١٩٣٩ ، الطبعة الثانية طرابلس ١٩٨٢ .
٥٥- كريستوفر سايكس ، مفارق الطرق إلى إسرائيل ، تعريب خيري جماد ، الطبعة الأولى بيروت ، ١٩٦٦ .
٥٦- ليلى القاضي ، الهستدروت ، بيروت ١٩٦٧ .
٥٧- محمد حافظ غانم المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولي ، القاهرة ١٩٦٥
٥٨- محمد سلامة النحال ، سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨١ .
٥٩- محمد طه البشير وغني حسون طه ، القانون المدني ، الحقوق العينية الأصلية والتبعية الجزء الثاني ، بغداد ١٩٨٢ .
٦٠- محمد عبد الرؤوف سليم ، نشاط الوكالة اليهودية في فلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة فلسطين ١٩٢٢ – ١٩٤٨ ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٢ .
٦١- محمد عرابي نخلة ، تطور المجتمع في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢٠ – ١٩٤٨ ، الكويت ١٩٨٣
٦٢- محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، تاريخ ومذكرات وتعليقات ، الجزء الأول ، بيروت ١٩٥٩ .
٦٣- محمد عوض ، ممنوع في التداول ، الطبعة السابعة ، القاهرة ، د.ت .
٦٤- محمد المظفر ، إحياء الأراضي الموات ، القاهرة ١٩٧٢ .
٦٥- مصطفى مراد الدباغ ، بلادنا فلسطين القسم الأول ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٦٥
٦٦- ممدوح الروسان ، فلسطين والصهيونية١٨٨٢ – ١٩٤٨ الطبعة الأولى عمان ١٩٨٣
٦٧- مهدي اسيد حيدر ، التحالف البريطاني – الصهيوني في فلسطين ، بحث في التطورات السياسية ١٩١٨ – ١٩٣٦ ، بغداد ١٩٨٤ .

٦٨- موسى حنا عنز ، الكيبوتز من الداخل ، دراسة سياسية وإدارية ، بيروت ١٩٧٠ .
٦٩- ناجي علوش ، الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونيـــة ، ١٨٨٢ - ١٩٤٨ ، الطبعة الثانية ١٩٧٨ .
٧٠- نجيب صدقة ، قضية فلسطين ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٤٦ .
٧١- هاشم صالح التكريتي الاستعمار أشكاله تطوراته أساليبه ، الطبعة الأولى بغداد ١٩٨٩
٧٢- وزارة الثقافة والإرشاد ، الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، بغداد ، د. ت .
٧٢- وزارة الدفاع الوطني ، الجيش اللبناني ، الأركان العامة ، الشـــعبة الخامســـة القضيـــة الفلسطينية والخطر الصهيوني ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٣ .
٧٤- وليم فهمي ، الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، القاهرة ١٩٧٤ .
٧٥- يوسف عبد الله صايغ ، بيروت ، الاقتصاد الإسرائيلي ، الطبعة الثانية بيروت ١٩٦٦.

٢- الأجنبية :

1- Barbour , Neville , Nisi Dominus , Asurvey Of Political Zionism , Beirut , 1959.
2- Ben Gurion , David , Rebirth And Destiny Of Israel , New York , 1954.
3- Brown , S.Graham , Palastinians And Their Society , London , 1980.
4- Cohen , Israel , A Short History Of Zionism , London , 1951.
5- Dobbing , Herbert , Cause For Concern Aouaker`s View Of The Palestine Problem , Beirut , 1970.
6- Eban , Ebba , My People , The Story Of The Jews , London 1968.
7- Eisentadt , S.N., Rirkah Baryosef , Chaim Adler Integration And Development In Israel , 1970.
8- E.Jansen , Michael , The Three Basic American Decisions On Palestine , Beirut 1971 .
9- Erskine , Mrs Stenart , Palestine Of The Arabs , London , 1935.
10- Finkelstein , Louis , The Jews In Their History , Culture And Religion , Vol . I New York , 1960.
11- Friedman , Isaiah , Germany , Turkey , And Zionism , 1897 – 1918 , London 1977.
12- Glubb , John Bagost peace In The Holy Land , A Historical Analysis Of The Palestine Problem , First Printed ,London ,1971 .
13- Hadawi , Sami , Palestine In Focus , Beirut , 1968.
14- Halpern , Ben , The Idea Of The Jewish State , London.
15- Heller , Abraham Mayer , Israel's Odyssey , Asurvey Of Israelis Renaissance A Chievements And Problem , First Printed , London , 1971.
16- Hertzberg , Athur , (Ed.) , The Zionsit Idea , A Historical Analysis And Reader , New York , 1954.
17- Herzl . Theodor , The Jewish State : An Attemp T Amodern Solution Of The Jewish Question , London , 1946 .
18- Howard , Hary Turky ; The Straits And U. S Policy , Baltimore 1975 .
19- Hyamsom M . Albert , Palestine The Rebirth An Ancient People , New York 1971.

20- --- , Palestine Under The Mandate 1920 – 1948 , New York 1976.
21- Jeffries , J.MN The Balfour Declaration , Beirut 1969.
22- John Robert And Hadawi , Sami , The Palestine Diary 1914 – 1915 Vol . L Beirut , 1970 .
23- Kishtaing , Khalid , Whiter Israel – Astudy Zionist Expansion , Beirut , 1970 .
24- Menuhin , Moshe – The Decadence Of Judaism In Our Time – Beirut 1969 .
25- M.Mossek , Palestine Immigration Policy under Sir Herbert Samuel British Zionsit And Arab Attitudes , London , 1978.
26- Parzen , Herbert , History Of Zionism , New York , 1962.
27- Patai , Raphael , Israel Between East And West , New York 1953
28- Polk William , Back Drop To Tragedy , The Struggle For Palestine , Boston , 1957 .
29- Ruppin , Arthur , The Agrcultural Colonization Of The Zionist Organization In Palestine , London , 1926 .
30- Sokolow , Nahum , A History Of Zionism 1600 – 1918 , Vol . I, London, 1919
31- Stein , Leonard And Gedalia Yogev , (Ed), The Letters And Papers Of Chaim Weizmann , Series A . Letters , Voi.I. London , 1968 .
32- Vital, David, The Orgins Of Zioism , London , 1975 .
33- Wizmann , Chaim , Trial And Error , London , 1950 .

سادساً : البحوث والمقالات :

- إبراهيم رضوان الجندي ، "الأرض والفلاح الفلسطيني في ظل الانتداب البريطاني"، مجلة آفاق عربية ، السنة الرابعة ، العدد (٨) ، بغداد ، ١٩٧٩ .
- احمد صدقي الدجاني "هرتزل وعبد الحميد" ، مجلة قضايا عربية السنة الثانية ، العدد الأول بيروت ١٩٧٥ .
- خليل أبو رجيلي " الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة فلسطين" ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد (١١) ، بيروت ١٩٧٢ .
- سلافة حجاوي ، " الهجرة اليهودية إلى فلسطين وسياسات الدول الكبرى " ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد (٢٧) ، بغداد ١٩٧٧ .
- صابر موسى " نظام ملكية الأراضي في فلسطين في أواخر العهد العثماني " ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد (٩٥) ، بيروت ١٩٧٩ .
- -----، نظام ملكية الأراضي في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٣٧ ، مجلة شؤون فلسطينية العدد(١٠١) ، بيروت ١٩٨٠

٧- صبري جريس ، " تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين(١٩١٧ - ١٩٢٣) " شؤون فلسطينية ، العدد (٩٥) ، بيروت ١٩٧٩ .

٨- عابدين جبارة " الوكالة اليهودية الجباية والتنظيم " ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد (١٩) بيروت ١٩٧٣ .

٩- عادل حامد الجادر ، " التشريعات البريطانية وتهويد الأراضي الفلسطينية " ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد (٣) بغداد ،١٩٧٥ .

١٠- -----،" من مساهمات بريطانيا في خلق دولة إسرائيل ، سياسة توزيع امتيازات المشاريع الكبيرة في فلسطين أيام الانتداب " ، مجلة شؤون فلسطينية العدد (٥٥) بيروت ١٩٧٦ .

١١- عبد العزيز محمد عوض ،" الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي ١٨٧٠ - ١٩١٤" مجلة شؤون فلسطينية . العدد ٣٦ ، بيروت ١٩٧٤ .

١٢- عبد القادر ياسين " الخلفية التاريخية للحركة الصهيونية " مجلة الدراسات الفلسطينية العدد (٢١) بغداد ١٩٧٧ .

١٣- -----، " الهجرة اليهودية " ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد (٢٦) ، بغداد ١٩٧٨
١٤- عمار الطالبي ، " الطبقة العاملة الفلسطينية واليهودية وتنظيماتها ١٩١٨ -١٩٣٩ "، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد (٥١) ، بيروت ١٩٧٢ .
١٥- نبيل بدران ، " الريف الفلسطيني قبل الحرب العالمية الأولى " ، مجلة شؤون فلسطينية العدد (٧) ، بيروت ١٩٧٢ .
١٦- نعمان كنفاني ، " الاستيطان الصهيوني في فلسطين قبل مؤتمر بازل ١٨٩٧" مجلة آفاق عربية العدد (٣) ، بغداد ، ١٩٧٥ .

سابعا : الصحف

- البلاغ (مصرية) ١٩٣٠ .
- السياسة (مصرية) ١٩٢٥ .
- لسان العرب (فلسطينية) ١٩٢١ .
- المساء (لبنانية) ١٩٣٠ - ١٩٣١ .

فهرس